



جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم اقتصاديات المال والأعمال

(أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للفترة
1990-2015)

(The Impact Of Fluctuations Of Oil Prices On Economic
Growth In State of Kuwait for the period 1990- 2015)

إعداد الطالب: سالم محمد معطش العنزي

الرقم الجامعي: (1470507001)

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين علي الزيود

رسالة ماجستير قدمت لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

2016م

تفويض

أنا سالم محمد معطش العنزري أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو

المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة

التوقيع:.....

التاريخ: / / 2016م

إقرار والتزام بقوانين وأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

الرقم الجامعي: 1470507001

أنا الطالب سالم محمد معطش العنزي

الكلية: إدارة المال والأعمال

التخصص: إقتصاديات المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

(أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للفترة 1990 - 2015)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما

انني أعلم بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو اي

منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ماتقدم فإنني أتحمل

المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما في ذلك حق مجلس العمداء في جامعة آل

البيت، بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد

صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في

القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:التاريخ: / / 2016م

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

(أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للفترة 1990-2015)

(The Impact Of Fluctuations Of Oil Prices On Economic Growth In State of Kuwait for the period 1990- 2015)

إعداد الطالب: سالم محمد معطش العنزي



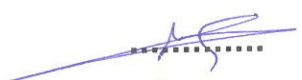

الرقم الجامعي: (1470507001)

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين علي الزيود

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

	مشرفاً ورئيساً	1.أ.د. حسين علي الزيود
	عضواً	2.أ.د. ابراهيم محمد البطاينة
	عضواً	3.د. علي مصطفى القضاة
	عضواً / مناقشاً خارجياً	4.د. عمر خضير

قدمت هذه الرسالة اكتمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والاعمال واجيزت بتاريخ 2016/8/9 م.

الإهداء

إنني أعيش الآن تلك اللحظات التي انتظرتها طويلاً، فجلست مع نفسي أحدث نفسي برهة من

الزمن..؟؟ أحاول أن أجمع حروفي وكلماتي ولكنها تبعثرت...

إنها لحظات أصعب من كل الجهود التي قدمتها لإتمام هذه الرسالة...

هل سأفي بحق كل من ساندني...؟؟

إلى وطني الحبيب. الكويت

إلى أعلى من أحب.

إلى من سهرت على راحتي.

إلى من تغمدتني بوافر الدعاء. إلى أمي الغالية

إلى من رباني على حب العلم.

إلى من كان دافعاً لي دوماً نحو التفوق.

إلى من أدين له بكل ما أنعم الله به علي. إلى أبي الحبيب

إلى من كانت معي في السراء والضراء شريكة حياتي وأولادي..... زوجتي الغالية

إلى من هم عزي وعزوتي. إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كافة الذين شاركوني الألم والأمل... وكانو لي عوناً معيناً. حتى أنجزت هذا البحث

المتواضع.

إليهم جميعاً أتقدم بهذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى استاذي الدكتور حسين علي الزيود، على قبوله الإشراف على هذه الدراسة، وعلى توجيهاته ونصائحه المستمرة لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر لكل من أساتذة قسم الإقتصاد الدكتور ابراهيم محمد البطاينة رئيس قسم الإقتصاد والدكتور علي مصطفى القضاة على بذلهم وتعبهم الكبير في تدريسنا المواد المقررة في البرنامج وإشرافهم.

كما أشكر كثيراً الدكتور عمر خضير على مشاركته اللجنة المشاركة لهذا البحث.

وأشكر كل من قدم لي يد العون من زملاء وأصدقاء وموظفي دائرة الإحصاءات العامة وموظفي البنك المركزي الأردني على تزويدي بما يتطلب من معلومات وبيانات لإنجاز هذا العمل.

كما لا أنسى زملائي وزميلاتي الطلاب والطالبات في جامعة آل البيت على مستوى قسم إقتصاديات المال والأعمال من من شاركوني أسعد الأيام على مقاعد الدراسة

وشكرا لكل من ساعدني وساندني ولو بكلمة طيبة

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تفويض
ج	إقرار وإلتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الإهداء
و	شكر وتقدير
ز	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال
ل	ملخص الدراسة باللغة العربية
م	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
الفصل الأول	
الإطار العام للدراسة	
1	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
3	فرضيات الدراسة
3	أهداف الدراسة
4	أهمية الدراسة

4	منهجية الدراسة
5	متغيرات ومخطط الدراسة
5	هيكل الدراسة
5	الدراسات السابقة
الفصل الثاني	
الإطار النظري للدراسة	
14	المبحث الأول: الأسواق والأسعار النفطية - الإطار المفاهيمي
30	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام
38	المبحث الثالث تغيرات أسعار النفط للمدة (1990-2015)
الفصل الثالث	
الجانب العملي	
65	المبحث الأول: النمو الاقتصادي (المفهوم - المحددات - النظريات)
75	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
87	المبحث الثالث: تحليل واقع النمو الاقتصادي في الكويت وعلاقته بأسعار النفط الخام
الفصل الرابع	
قياس أثر تغيرات أسعار النفط الخام	
102	المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي وشكل العلاقات النظرية للنموذج
130	المبحث الثاني: عرض نتائج النموذج القياسي وتحليلها
133	الملاحق
136	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
42	تطورات أسعار النفط الخام للمدة (1990-2000) والجدول رقم (2) يوضح تطور أسعار النفط للمدة (2001-2016) الوحدة: دولار للبرميل	جدول رقم (1)
57	تطورات أسعار النفط الخام للمدة (2001-2016)	جدول رقم (2)
88	نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع بعض القطاعات في الكويت للمدة 1993-2015 (نسبة مئوية)	جدول رقم (3)
91	نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدة 2003-2013 (نسبة مئوية)	جدول رقم (4)
93	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد في الكويت وأسعار النفط الخام للمدة 1993-2015	جدول رقم (5)
110	نتائج الاستقرارية حسب اختبار دوكي فولر ADF	جدول رقم (6)
111	نتائج الاستقرارية حسب اختبار فيليبس بيرون PP	جدول رقم (7)
113	نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y	جدول رقم (8)
114	نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1	جدول رقم (9)
115	نتائج تقدير دالة معدل دخل الفرد الجاري I	جدول رقم (10)
116	نتائج تقدير دالة معدل دخل الفرد الحقيقي I1	جدول رقم (11)

117	نتائج استقرارية البواقي لدالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y	جدول رقم (12)
118	نتائج استقرارية البواقي لدالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1	جدول رقم (13)
119	نتائج استقرارية البواقي لدالة معدل دخل الفرد الجاري	جدول رقم (14)
120	نتائج استقرارية البواقي لدالة معدل دخل الفرد الحقيقي I1	جدول رقم (15)
125	نتائج اختبار العلاقة قصيرة الاجل لدالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y	جدول رقم (16)
126	نتائج اختبار العلاقة قصيرة الاجل لدالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1	جدول رقم (17)
127	نتائج اختبار العلاقة قصيرة الاجل لدالة معدل دخل الفرد الجاري I	جدول رقم (18)
128	نتائج اختبار العلاقة قصيرة الاجل لدالة معدل دخل الفرد الحقيقي I1	جدول رقم (19)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
90	نسبة مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الكويت للمدة 1993-2014 (نسبة مئوية)	شكل رقم (1)
92	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدة 2003-2013 (نسبة مئوية)	شكل رقم (2)
97	الناتج المحلي الإجمالي الجاري في دولة الكويت مع أسعار النفط الخام للمدة 1992-2015	شكل رقم (3)
98	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الكويت مع أسعار النفط الخام للمدة 1992-2015	شكل رقم (4)
99	معدل نصيب الفرد الجاري في دولة الكويت مع أسعار النفط الخام للمدة 1992-2015	شكل رقم (5)
100	معدل نصيب الفرد الثابت في دولة الكويت مع أسعار النفط الخام للمدة 1992-2015	شكل رقم (6)
118	استقرارية البواقي لدالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y	الشكل رقم (7)
119	استقرارية البواقي لدالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1	الشكل رقم (8)
120	استقرارية البواقي لدالة معدل دخل الفرد الجاري I	الشكل رقم (9)
121	استقرارية البواقي لدالة معدل دخل الفرد الحقيقي I1	الشكل رقم (10)
122	استقرارية دالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y في الاجل الطويل	الشكل رقم (11)
122	استقرارية دالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1 في الاجل الطويل	الشكل رقم (12)
123	استقرارية دالة معدل دخل الفرد الجاري I في الاجل الطويل	الشكل رقم (13)
124	استقرارية دالة معدل دخل الفرد الحقيقي I1 في الاجل الطويل	الشكل رقم (14)

ملخص الدراسة

(أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للفترة 1990-2015)

إعداد

سالم محمد معطش العنزي

إشراف

الاستاذ الدكتور حسين علي الزيود

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر التغيرات في أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للفترة 1990-2015 باستخدام طريقة التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، فقد تم تسخير معدل سعر برميل أوبك باعتبار ان دولة الكويت احد أعضاء هذه المنظمة كمتغير تفسيري كما تم التعبير عن النمو الاقتصادي بأربع مؤشرات وهي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاسمية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، معدل دخل الفرد بالأسعار الاسمية و معدل دخل الفرد بالأسعار الثابتة) كمتغيرات مفسره، توصلت الدراسة الى أن أسعار النفط الخام تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل طردي حيث أن كلما ارتفعت أسعار النفط أدى ذلك الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دولة الكويت اذ بينت النتائج ان جميع الدوال جاءت معنوية عدا دالة معدل دخل الفرد بالأسعار الثابتة، كما بينت النتائج بوجود توازن طويل الأمد بين مؤشرات النمو الاقتصادي وأسعار النفط الخام الا ان جميع هذه الدوال كانت غير مستقرة مما يعني عدم إمكانية التنبؤ بمؤشرات النمو بالاعتماد على أسعار النفط الخام خلال المدة 1990-2015

وأخيرا توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين مؤشرات النمو الاقتصادي وأسعار النفط الخام باستثناء دالة معدل دخل الفرد بالأسعار الاسمية.

(The Impact Of Fluctuations Of Oil Prices On Economic (Growth In State of Kuwait for the period 1990– 2015)

Prepared by

Salem. M. M. J. AL Enezi

Supervised by

Dr. Hussein Ali Al-Zeaud

Abstract

This study aims to know the effect of crude oil prices on the economic growth in the country of Kuwait for the period 1990–2015 using the co-integration style and error correction, it has been harnessing the price rate of a barrel of OPEC considering that the country of Kuwait is one of the members of this organization as a variable expository and it has been expressed of the economic growth in four indicators, they are: (gross domestic product (GDP) at nominal prices, GDP at constant prices, the individual income rate at nominal prices and the individual income rate at constant prices) as explained variables, the study found that crude oil prices affect the economic growth in direct proportional; as crude oil prices have risen, this has led to high rates of economic growth in the country of

Kuwait as the results showed that all functions were significant except the function of the individual income rate at constant prices, as results showed also the existence of a long-term balance between economic growth indicators and crude oil prices but all of these functions were unstable which means the unpredictability of growth indicators based on crude oil prices during the period 1990–2015. Finally, the study found the presence of a relationship of short-term equilibrium between economic growth and crude oil price indicators except the function of the individual income rate in nominal prices.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يعد النفط الخام أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية. وتتأتى أهمية النفط الخام من الوفرة النسبية وتركيزه للطاقة وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، فضلاً عن وجود بدائل في نفس مستوى النوعية والسعر كونها بدائل محدودة وبعضها يعد أكثر المصادر تلوثاً للبيئة في حين يلاقي الأخر معارضة كبيرة بسبب الكلفة العالية وخطر الإشعاعات المنبعثة منها.

وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق.

لقد تعرضت أسعار النفط للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار في الأسعار حيث كانت تعرف بالصدمات النفطية وكانت أول هذه الصدمات في حرب أكتوبر 1973 حيث ارتفع السعر الرسمي للخام العربي واستمر بالارتفاع إلى نهاية عام 1979 عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 وارتفع متوسط سعر البرميل من النفط وهذا ما عرف بالصدمة النفطية الثانية، وفي أوائل التسعينات وبعد غزو العراق للكويت ارتفع سعر البترول ليصل أعلى مستوياته في عام 1990 في حين كانت تعرف بالصدمة الثالثة للنفط واستمر التذبذب حتى انهارت أسعار النفط في عام 1998 حيث سجل أدنى مستوى له حيث بلغ سعر برميل النفط نحو 9.69 دولار (سلسلة خامات أوبك) وذلك نتيجة الصراع في حصص

السوق للبلدان المنتجة وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبعدها ارتفعت أسعار النفط واستمرت بالارتفاع حيث تجاوز برميل النفط 147 دولار للبرميل في عام 2008 ولكن بفعل الأزمة المالية في العالم انخفض الطلب على النفط.

في حين إن تقلبات أسعار النفط لها عواقب كبيرة على النشاط الاقتصادي فتراجع أسعار النفط يحمل آثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت تتمثل الآثار الإيجابية انه خبر سار للدول المستوردة حيث تقوم باستيراد النفط بتكلفة اقل وبالتالي تنخفض التكاليف لقطاع الأعمال وتنخفض الأسعار ويؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي ويحفز الاستثمار مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو.

في المقابل يحمل أثراً كبيرة على الدول المصدرة للنفط وتختلف حدة هذه الآثار بين الدول النفطية حسب كمية صادرات كل دولة حيث ستعاني من تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة خصوصاً التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها.

ونظراً لاعتماد الاقتصاد الكويتي على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي. كما كان لها أيضاً تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، إذ أنه نظراً إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان أدت إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها وقد جاءت هذه الدراسة لقياس أثر تغيير سعر النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت.

مشكلة الدراسة:

إن التغيرات التي تشهدها الأسواق النفطية ذات تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الكويت إذ أنها من الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على تصدير مادة النفط ولذلك فإن أي تغير بالأسعار سينعكس إيجاباً أو سلباً على اقتصادها، ولذلك أن السؤال الرئيسي للدراسة يتمثل في: ما أثر التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وبهدف تحقيق أهداف الدراسة تنطلق الفرضية الرئيسية من وجود اثر إيجابي لاسعار النفط الخام على مؤشرات النمو الاقتصادي، اذ يمكن ان تنفرع الى أربعة فرضيات فرعية:

- يؤثر الارتفاع في أسعار النفط بشكل طردي على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
- يؤثر الارتفاع في أسعار النفط بشكل طردي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
- يؤثر الارتفاع في أسعار النفط بشكل طردي على معدل نصيب الفرد الاسمي
- يؤثر الارتفاع في أسعار النفط بشكل طردي على معدل نصيب الفرد الحقيقي

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

التعرف على أثر التغيرات في أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الكويت.

إلقاء الضوء على النظريات المفسرة لتقلبات أسعار النفط.

تحديد ما إذا كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتحدد على أساس التغيرات في أسعار النفط.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال تحليل اثر تقلبات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الكويت وذلك للتوصل إلى الجوانب السلبية والايجابية في حال ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ومعرفة الآليات الواجب إتباعها.

إضافة إلى ذلك فإن اغلب الدراسات التي تناولت تقلبات أسعار النفط اقتصرت على العوامل الاقتصادية الكلية الأسمية بشكل عام ولم تتناول نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لوحده. كما قد تفيد الدراسة الحالية العاملين في القطاع النفطي، ووزارة الصناعة وغيرها من الوزارات، وخاصة عند إعداد ميزانية دولة الكويت.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والتحليلي، وكذلك الاسلوب الوصفي لما يمتاز به من قدرة على توفير البيانات والحقائق عن المشكلة وتفسيرها والوقوف على دلالتها كما ويمكن من جمع أدلة تجريبية من عدد كبير من البيانات الخاصة بتقلبات أسعار النفط، فضلاً عن استخدام الاسلوب الكمي وتحليل البيانات.

مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال النشرات والمواقع الالكترونية والدراسات السابقة والكتب والدوريات للحصول على معلومات فيما يتعلق بالجانب النظري. كما تعتمد الدراسة على دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي فيما يتعلق بالجانب العملي للدراسة.

متغيرات ومخطط الدراسة:

المتغير المستقل: أسعار نفط خام أوبك

المتغير التابع: النمو الاقتصادي.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة فصول حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري والدراسات السابقة والفصل الثاني الإطار العام ويتضمن المبحث الأول أسعار النفط والعوامل المحدده لاسعار النفط وأنواع الأسعار والتطور التاريخي لاسعار النفط جميعها في دولة الكويت والصدمات النفطية في الكويت وأسباب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط واي شي يخص النفط يكتب في هذا المبحث. اما المبحث الثاني يتضمن النمو الاقتصادي تعريفه واهميته في دولة الكويت والنظريات التي تناولة النمو الاقتصادي وطرق قياسه والفصل الثالث تحليل العلاقة من عمل الباحث وهو العلاقة بين أسعار النفط والنتاج المحلي الإجمالي طيلة فترة الدراسة، والفصل الرابع يتناول نتائج الدراسة، وفي الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

يتناول الدراسة في هذا القسم الدراسات السابقة المتعلقة بتقلبات اسعار النفط واثارها على النمو الاقتصادي والنتاج المحلي وتم ترتيبها زمنياً كما يلي:

الدراسات العربية:

دراسة التويم، وعلاوي، (2008) (أثر التقلبات في استهلاك الطاقة وأسعار النفط على اقتصاديات دول الخليج العربي) استعرضت الدراسة أثر التقلبات في استهلاك الطاقة وأسعار

وإنتاج النفط على اقتصاديات دول الخليج العربي، وتكمن أهمية الدراسة من كون كميات إنتاج وأسعار الطاقة عموماً والنفط خصوصاً لها الأثر الأكبر على الانشطة الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية للعديد من الدول بشكل عام وعلى دول الخليج العربي (السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والامارات) بشكل خاص. وذلك كون هذه الدول هي، بشمل أساسي، دول منتجه ومصدره للنفط. وبناءً على ذلك، فإن هذه الدراسة تهدف الى دراسة العلاقة بين استهلاك الطاقة وأسعار النفط المقرونة بتغيرات كميات الإنتاج وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول الخليج العربي. وقد اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية (1980-2007) وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة. وقامت الدراسة بإختبار مدى استقرار البيانات من خلال اختبار جذر الوحدة، ودراسة درجة التكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة موضع الدراسة. وقد أظهرت النتائج أن البيانات غير مستقرة عند المستوى وأنها مستقرة عند أخذ الفرق الأول. وعند تطبيق إختبارات التكاملية، أظهرت نتائج هذه الاختبارات وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول الخليج العربي واستهلاك الطاقة عالمياً واسعار النفط الخام. هذه النتائج تثبت أن إنخفاض إستهلاك الطاقة عالمياً و/أو إنخفاض أسعار الطاقة عالمياً سينعكس سلباً على مستويات النشاط الإقتصادي في دول الخليج العربي.

دراسة نبيل،(2012)، (أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري)، أكد فيها أن الأزمة النفطية عام 1986م أدت إلى ضعف الاقتصاد الجزائري وقابليته الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية ويعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام إذ شكل النفط الحجم التجاري الشبه كلي للصادرات، فهذه السلعة أصبحت تتحدد أسعارها في السوق العالمية وهي

تتعرض لعدة عوامل معظمها في سلة الدول الصناعية من خلال سياسات واستراتيجيات اتبعتها المجموعة الأوروبية والدول الصناعية الغربية عموماً تنفيذاً لأهداف الوكالة الدولية للطاقة، صحيح أن زيادة الأسعار في فترة السبعينات قد حققت معها الدول العربية فوائض مالية كبيرة أحدثت تغييراً جذرياً في بنية الاقتصاد العربي، إلا أن السوق النفطية العالمية دخلت بعد ذلك مرحلة جديدة تحولت فيها لصالح المشتري بعدما ظلت ولفترة لصالح البائعين، هذا الوضع أدخل الاقتصاد الجزائري إلى حالة عدم الاستقرار فتذبذبت أسعار البترول بين هبوط شديد وارتفاع يقلق البلدان المنتجة ويجعلها في بلبلة من أمرها مثلما حدث في كل الأزمات البترولية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. ومما لا شك فيه أن الإقتصاد الجزائري أصبحت لديه علاقة تشابكية تربطه بقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعيته إستقراراً أو إختلالاً يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

دراسة بن زيدون، (2013) (دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر) للمدة (1970-2010). هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في دول العينة بشكل خاص والتعرف على تأثير ترتيبية الصادرات البترولية وغير البترولية على النمو الاقتصادي لدى تلك الدول ومعرفة العلاقة بين أسعار البترول ومعدل النمو في المدى الطويل ودراسة المتطلبات والسبل التعويضية والتكميلية أو البديلة للبترول التي تدعم النمو الاقتصادي ولقد تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي والقياسي واخذ البحوث المرتبطة بالنمو الاقتصادي وأسعار البترول والأسواق المالية توصلت هذه الدراسة الى نتائج نذكر منها ان الزيادات في اسعار البترول لها تأثير ذات دلالة احصائية ويجابية على الناتج المحلي الخام

لبلدان المنطقة المختارة (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر) بمعدلات مختلفة وقد ادى هذا الاعتماد على سلعة واحدة (البتروال الخام) الى ارتفاع معدلات التذبذب كسمة بارزة للنمو لدى بلدان المينا بالمقارنة مع بلدان المنطقة نفسها . وتشير النتائج الى تركيز عالي لبلدان المينا على قطاع البترول اكثر من القطاعات الاخرى وقلة التنوع الانتاجي مما جعلها رهينة الصدمات الخارجية ،

دراسة المزيني، عماد الدين محمد، (2013) (العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي أثرت على تحديد أسعار النفط ومعرفة تداعيات ارتفاع وانخفاض هذه الأسعار ودراسة العوامل التي لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي وتوصلت إلى نتائج أهمها إن يترك تحديد أسعار النفط لقانون الطلب والعرض والية السوق الحر والسعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً ويتطلب من دول مجلس التعاون (أوبك) إن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي لتفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي لمعرفة حجم الطلب والعرض العالمي على النفط وتفسير أهم العوامل المؤثرة على تقلب أسعار النفط (2000-2011) و توصلت هذه الدراسة الى نتائج منها ان هناك العديد من العوامل مجتمعة اثرت على تحديد أسعار النفط عالمياً منها عوام اقتصادية وعوامل نجيوسياسية وعوامل مناخية وعوامل نفسية وعوامل فنية وعوامل نقدية وعامل الندرة حيث ان جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي .

دراسة خاطر، (2015) (تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تناولت الدراسة أسباب انهيار أسعار النفط ومستقبل الأسعار في ظلّ التطورات الجارية، وانعكاسات ذلك على اقتصادات دول مجلس

التعاون من خلال ثلاث قنوات ممكنة، هي: قناة الدخل والإنفاق التقليدية، وقناة السياسات الاقتصادية المعبر عنها بتفارق الدورات الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة في ظلّ نظام الربط الجامد لعملات دول المجلس بالدولار الأميركي وما يترتب على ذلك من انعكاسات محتملة بالنسبة إلى اقتصادات دول المجلس، وقناة سعر الصرف، مع تقييم لمدى استفادة دول المجلس من تجارب انخفاضات سابقة في أسعار النفط في تنويع الاقتصادات والحدّ من الانكشاف عن تقلبات الأسعار، وتقديم رؤية لعملية تنويع ناجحة، وارتكزت الدراسة على خمس محاور رئيسية، هي إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي في دول المجلس لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديين القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصادات في المدى البعيد. وتنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل إلى الحد الأدنى المطلوب (الكتلة الحرجة) لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصادات في مسار التنمية الذاتي المرتفع. إضافة إلى إصلاح القطاع العام لرفع كفاءته ونتاجيته، لحفز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه إصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه، لخلق قطاع خاص تنافسي متنوع، بعيد من تدوير الريع، ومن الارتباط بالنخب السياسية؛ ليساهم في تنويع الصادرات والاقتصادات، وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص عمل للمواطنين كما تعد بذلك إستراتيجيات التنمية في دول المجلس. وبناء قاعدة صناعية بعيدة من القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، على مبدأ التصنيع من أجل التنويع، لخلق قطاع صناعات موجهة إلى التصدير وحافزة على النمو في المدى البعيد وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها، اصلاح الاطار العام لادارة الاقتصاد الكلي في دول المجلس لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديين القريب والمتوسط ودعم التنافسية وتنويع الاقتصادات في المدى البعيد وكذلك تنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل الى الحد الأدنى المطلوب (الكتلة الحرجة)

لانطلاق عملية تنويع ناجحة تضع الاقتصادات في مسار التنمية الذاتية المرتفعة وكذلك اصلاح القطاع لالعام لرفع كفاءته ونتاجيته لتحفيز تنمية راس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فية

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Oil price shocks and Real GDP) (2004) Rebeca , and sanshez,

Growth emprical evidence for some OECD Countries)

اذ تم تحليل متغيرات هذه الدراسة باستخدام النماذج الخطية والغير خطية حيث كان هناك دليل على وجود تأثير غير خطي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأن ارتفاع أسعار النفط يوجد له اثر اكبر من اثر انخفاضه كما وبينت إن تأثير هذه الصدمات تختلف حسب كمية تصدير الدول للنفط وكان هناك تناقض بين دولتين مصدرتين للنفط كان الأثر سالب بالنسبة للولايات المتحدة بينما كان الأثر موجب بالنسبة للنرويج.

دراسة (Oil shocks and Real Gdp Groth in Grmany) (2016) Gronwald,

Looking for a needle in a haystack)

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصدمات أسعار النفط في ألمانيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لمتغير واحد (Vector auto regression VAR) واختبار فايف حيث بين إن تخصيص سعر جديد لأسعار النفط يجب إن يكون موافق للناحياتين العملية والنظرية وكانت أهم النتائج إن الاقتصاد العالمي واجه باستمرار صدمات أسعار النفط خلال العقود الماضية من ابرز الأمثلة هي أزمات النفط في 1970-1980 والصدمة النفطية الناجمة عن حرب الخليج، وظهرت الزيادات الأخيرة في أسعار النفط في 2005 نتيجة لزيادة الطلب على النفط وخاصة الولايات المتحدة والصين.

دراسة (Reza And Gunther, 2009)، (The effects of oil price Shocks on the

Iranian economy, Faculty of Business and economics) هدفت هذه الدراسة

لتحليل العلاقة الديناميكية بين صدمات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في

إيران وذلك بتطبيق نموذج إل (VAR) خلال الفترة التي تمتد من (1970-2006) وذكرت

الدراسة على فترة الحرب على العراق وكانت أهم النتائج وجود أثر لصدمات أسعار النفط

(سلبية أو ايجابية) وتؤدي إل زيادة التضخم ووجود أثر ايجابي لصدمة أسعار النفط على الناتج

الصناعي ويؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

دراسة Ali Baghirova, (2014), (Direct and indirects of oil price shocks on

economic Growth: Case of Lithuania),

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في الآثار المباشرة وغير المباشرة لصدمات أسعار النفط على

النمو الاقتصادي لليتوانيا مع الأخذ بعين الاعتبار الروابط التجارية الجارية وتمثل الأهداف

الرئيسية لهذه الورقة في تقدير الآثار غير المباشرة الايجابية المحتملة لصدمات أسعار النفط من

خلال العلاقات التجارية وتحديد ما إذا كانت هذه الآثار غير المباشرة يمكن إن تخفف من الآثار

المباشرة السلبية المتوقعة لصدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليتوانيا كما قامت

بتحليل الدول السبعة (روسيا وألمانيا و هولندا و فرنسا وبولندا و ليتوانيا و لاتفيا) استخدمت

بيانات ربع سنوية من عام (1995-2012) وأشار التحليل التجريبي إلى إن الآثار غير

المباشرة للزيادة بنسبة 50% في معدلات نمو أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

لليتوانيا ايجابية في حين إن توقعات الآثار المباشرة سلبية فأن الآثار الايجابية غير المباشرة

من خلال الروابط التجارية تخفف من الآثار السلبية المباشرة لصدمات أسعار النفط في كل من

المدى القصير والطويل.

ولقد تناول موضوع أسعار النفط الخام وتغيراتها والعوامل المؤثرة فيها وأثرها على الأقطار المنتجة عدد من الباحثين في مجموعة من رسائل الماجستير تناولت جوانب مختلفة فيما يتعلق بأسعار النفط الخام على صعيد الأقطار العربية، ومنظمة (أوبك) والعالم، فقد تم التطرق فيها على العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام بصورة مفصلة وكذلك العوامل المحددة لفروقات أسعار النفط الخام للأوبك كما تطرقت بعض الرسائل إلى السعر الحقيقي والسعر الاسمي من وجهة نظر اقتصادية، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها ركزت على تحليل اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت خلال الفترة التي أعقبت الغزو والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات نموها اذ احتلت مراكز متقدمة على مستوى الأداء الكلي ففي عام 2006 جاء ترتيبها الثاني عالمياً حسب تقرير التنافسية العالمي ومعرفة اثر القطاع النفطي لا سيما الأسعار العالمية للنفط الخام على معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الإطار النظري لاسعار النفط الخام

المبحث الأول: الأسواق والاسعار النفطية - الأطار المفاهيمي

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

المبحث الثالث: تغيرات أسعار النفط الخام للمدة (1990-2015):

المبحث الأول

الأسواق والاسعار النفطية – الأطار المفاهيمي

المطلب الاول: الأسواق النفطية:

مفهوم السوق: يمكن تعريف السوق بشكل عام بأنه النقاء العرض والطلب للسلع والخدمات او رؤوس الأموال في قطاع محدد ومعين، كما يمكن ان يعرف بانه عبارة عن علامات مكتشفة من طرف المستهلك تعبر عن نوع المنتج (Demure , 1999: 29)

وقد يعرف السوق بأنه: مجموعة العلاقات المتبادلة لقوى العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة او خدمة او مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة (دبية، 2013: 15).

ولقد عرفه Kotler بانه " مجموعة من الزبائن قادرين وراغبين في القيام بتبادل يسمح لهم باشباع حاجة او رغبة (Martin and Vedrine , 1996: 21) ويمكن ان تستعمل كلمة السوق حسب مفهومين مختلفين ومكاملين ايضاً حيث ينظر لها بمفهوم ضيق ويعني مجموع المعطيات الرقمية عن أهمية هيكله وتطور مبيعات منتج ما، بينما المفهوم الاخر فهو المفهوم الواسع وهو يعني مجموع العناصر (Publics) المؤثرة في مبيعات منتج ما (Lendrevie and el te , 2000: 39)

مفهوم الأسواق النفطية: هو المكان الطبيعي او الوهمي مكانياً او جغرافياً لحدوث عملية تبادل لسلعة النفطية خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة، وكذلك يعرف بانه السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب

مع بعض التحفظات بالإضافة الى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية وتضارب المصالح المشتركة والمنتجين والشركات النفطية.

ويعتبر موضوع تسعير النفط من المواضيع الأكثر إثارة للجدل واحاطة بالغموض والسرية وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر او باخر فان هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد أسعار النفط، الى حد ان فهم عملية التسعير وأدراك المغزى وراء سعر معين او غيره كانا دائماً امران يصعبان على فهم الكثير من خارج الصناعة النفطية وتتميز السوق النفطية بثلاث خصائص وهي (دبية، 2013: 15):

_سوق احتكار القلة: يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات " منافسة القلة " وهو نو من الاحتكار الجزئي وتعمل هذه القلة من الشركات والبلدان على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بشكل مباشر على العرض الكلي للنفط الخام.

الاتجاه نحو التكامل الراسي: ان المنتجين القلة يتحكمون في انتاج النفط ونقله وتكريره وتسويقه فان هذه العمليات بربطها نوع من التكامل الراسي من بداية استخراج النفط الخام على غاية مظهرة على شكل مشتقات مختلفة.

_الاتجاه نحو التكتل: ان حركة الشركات في السوق النفطية تدل على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته الى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل المتكامل.

وان اهم مكونات الأسواق النفطية العالمية هم المنتجون (منظمة أوبك وخارج منظمة أوبك) والمستهلكون (الدول الصناعية والدول النامية) وتتاثر السوق النفطية سلبياً او ايجابياً بعوامل متعددة فمن الناحية النظرية فان الأسس التي تحدد على ضوئها الأسعار في السوق النفطية تقديرات العرض والطلب وهي تقديرات تفنقر الى الدقة في المعلومات لكن من الناحية العملية

تلعب الصفقات التي تتم في الأسواق المستقبلية (Future Markets) كالأسهام والسندات وسعر صرف العملات الأجنبية دوراً رئيساً في تحديد أسعار النفط ويمكن ان نقسم المتعاملون الفاعلون في السوق النفطية العالمية الى (مجاهد وبشير، 2013: 8):

أ-الدول المنتجة للنفط الخام: اذ يمكن ان تقسم الى الدول المنتجة الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة خارج منظمة أوبك

دول منظمة أوبك: بعد الازمة التي حصلت بين الدول المنتجة للنفط الخام خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية عندما طالبت هذه الدول بتحسين مداخيلها من العوائد النفطية، غير ان الشركات النفطية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصرة على استغلال الموارد النفطية لهذه الدول بل لم تكتف بهذا التجاهل وانما قامت بتخفيض على أسعار النفط المنتج دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وكردة فعل من قبل البلدان المنتجة للنفط على تصرف الشركات تم انشاء منظمة أوبك تكونت من البلدان المصدرة للنفط وتم عقد اول اجتماع لها في 10 سبتمبر 1960 من قبل خمسة بلدان رئيسية وهي (فنزويلا، العراق، ايران، الكويت والمملكة العربية المتحدة) وقد انظمت لها عدة بلدان في سنوات لاحقه، وتتحدد اهداف هذه المنظمة بما يلي (مجاهد وبشير، 2013: 8).

زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي والتي تتناسب مع التطورات الحاصلة في العالم

تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات النفط للدول الأعضاء في المنظمة

تنسيق وتوحيد السياسات النفطية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الدول الأعضاء

تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في الأسواق النفطية العالمية

تحقيق عائد مناسب على الاستثمارات النفطية (وليد، 2011: 39).

ب- الدول المستهلكة للنفط الخام: ويمكن تقسيمها الى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والشركات النفطية العالمية وكما يلي:

- وكالة الطاقة الدولية : دعى وزير الخارجية الأمريكي (هينري كيسنجر) لتأسيس وكالة الطاقة الدولية { International Energy Agency (IEA) } فقد تم تأسيسها في 15 تشرين الثاني من عام 1974 بعد الارتفاع الذي حصل عام 1973 ، وهي منظمة عالمية تكونت من (27) بلدا وهي : الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وتركيا وسويسرا والسويد واسبانيا وهولندا ولوكسمبورج واليابان وايطاليا وايرلاندا والمانيا والدنمارك وكندا وبلجيكا والنمسا وهم اعضاء مؤسسوا لهذه الوكالة وانضم فيما بعد كل من اليونان ونيوزيلاندا في عام 1977 واستراليا في عام 1979 والبرتغال في عام 1981 وفلندا وفرنسا في عام 1992 والمجر في عام 1997 وجمهورية التشيك في عام 2001 وجمهورية كوريا في عام 2002 والجمهورية السولفاكية في عام 2007 وبولندا في عام 2008 كما تشارك النرويج الوكالة في اطار خاص منذ عام 1974 ، وهي وكالة مستقلة وترتبط مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اتخاذ اغلب القرارات (الدليمي 2010 ، 28-29) وجاءت بدعوة من الولايات المتحدة الامريكية من خلال مؤتمر واشنطن والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظرف طارئ يهدد الامدادات النفطية وانشاء

وكالة دولية للطاقة تهدف الى الاشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط الخام ووضع اطار دائم للتشاور مع الشركات النفطية العالمية ، ولتحقيق ما تم الاتفاق عليه قرر مجلس الوكالة وضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء باتباعها والتي هدفت الى تقوية موقف البلدان المستهلكة للنفط الخام وكما يلي (مجاهد وبشير ، 2013 : 9) (Lendrevie and el te, 2000: 45) :

- يضع كل بلد عضو برنامجاً وطنياً للطاقة يهدف بشكل أساسي الى خفض الاستيرادات النفطية.
 - زيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل البلدان الأعضاء الى المستوى الذي يؤدي الى ترشيد الاستهلاك.
 - تنمية المصادر البديلة للنفط الخام واحلالها محل النفط في التدفئة وتوليد الطاقة الكهربائية والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.
 - دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها.
 - تهيئة المناخ المشجع للاستثمارات وتنمية مصادر الطاقة.
 - تشجيع الأعضاء على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من النفط الخام
- تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض العرض

- الشركات النفطية العالمية : سيطرت مجموعة من الشركات على الصناعة النفطية العالمية وقد سميت بالشقيقات السبع ، وهي مملوكة اساساً لمصالح الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وهولندا وهذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج العالمي للنفط الخام خارج الولايات المتحدة الامريكية كما انها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية إضافة الى امتلاكها 50% من الناقلات النفطية ، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات وتقوم هذه الشركات برسم السياسات العامة لها وان معظم أسهمها تعود الى مواطنون ومؤسسات أمريكية واكبر هذه الشركات شركة (اكسون) ثم شركة (غولف) وتليهما شركة (تكساكو) وشركة (موبيل) واخيراً شركة (تشيفرون) بالإضافة الى الشركتين الهولندية (شل) والبريطانية (بريتيش بيتر وليوم) (وليد ، 2011 : 40).

المطلب الثاني: مفهوم أسعار النفط الخام :

مفهوم للسعر

يُعرفُ السعرُ بشكل عام: ((هو نسبة المبادلة بين سلعتين)) والسعر عادة يقوم بالوحدة النقدية مثلاً الدينار أو الدولار (Hirshlifer and et at , 2005: 29) .
وقد عرفه الاقتصادي (هاربر) بأنه: كمية النقود التي يدفعها المشتري إلى البائع لقاء سلعة أو خدمة فالسعر هنا هو القيمة النقدية للسلعة أو الخدمة ، كما عرفه الاقتصادي (جيمس.سي. ليستر) بأنه: كمية النقود المطلوبة لغرض الحصول على وحدة من سلعة أو خدمة ما ، أما

الاقتصادي (كارل ماركس) فقد عرف السعر بأنه: الاسم النقدي لقيمة السلعة (السامرائي، 1987: 10).

إن فالسعر: هو قيمة أي شيء معبراً عنه بوحدة نقدية معينة، وقد يكون هذا السعر مساوياً للقيمة أو غير مساوياً لها، فقد يكون أعلى منها أو أقل منها.

كما أن هناك علاقة بين قيمة الشيء وسعره المحدد، وهذه العلاقة غالباً ما تكون متغيرة وليست ثابتة، وهذا التغير يكون ناجماً عن تأثير وتداخل العديد من العوامل المختلفة منها ما هو ذاتي وموضوعي (اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي) أو (طبيعة وشكل السوق) (عبد الدايم، 2008: 20).

وبما أن هناك علاقة بين القيمة والسعر إلا أنه قد يختلف المفهوم الأول عن المفهوم الثاني، فالأول يقصد به مدى الاشباع المتحقق من استهلاك السلعة أو استعمالها، أو مدى قدرة استبدال السلعة بسلعة اخرى، أما الثاني فإنه يعبر عن وحدة قياسية واحدة من سلعة أو خدمة ما ويقاس بالنقود، كما يختلف كل منهما في تأثيره وارتباطه مع باقي المتغيرات الاقتصادية (السامرائي، 1987: 10).

مفهوم سعر النفط :

يُعرف سعر النفط الخام بأنه: قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين ومعلومين وأن العلاقة بين سعر النفط وقيمه ليست متساوية ومتعادلة وثابته، بل هي في كثير من الأحيان كانت علاقة غير متكافئة، إذ كان سعر النفط الخام ولفترات زمنية سابقة وطويلة أقل بكثير من قيمة السلعة النفطية، وأن هذا الاختلاف في كون السعر أقل من القيمة وهو الآخر ارتبط وتأثر بفعل العوامل التي ارتبطت وأحاطت بطبيعة هذه السلعة وكيفية استغلالها إنتاجاً واستهلاكاً (الدوري، 1988: 263).

ويعرف سعر النفط الخام أيضاً بأنه: القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من (42) غالون معبراً عنه بالدولار الأمريكي عبر فترات تطور الصناعة النفطية (الهيئي، 1994: 152).

ويمكن تحديد درجة التنافس أو الاحتكار والتي تسود سوق أي سلعة من خلال الخصائص الآتية

_ عدد المنتجين وعدد المشترين وحجم كل منهم.

_ مدى معرفة المنتجين والمشترين بالأسعار السائدة للسلعة والظروف الحالية للسوق.

_ مدى تجانس السلعة المنتجة لأكثر من منتج.

وبالرغم من أن أسواق السلع المختلفة متشابهة في كثير من خصائصها إلا أنها تختلف في الأسلوب الذي يتحدد فيه السعر التوازني من سلعة إلى أخرى تبعاً للظروف والخصائص التي يتميز بها سوق السلعة، فمثلاً إذا تعدد كل من المنتجين والمشترين لسلعة معينة حيث لا يستطيع أحدهم أن يؤثر على سوق السلعة، وكان كل منهم على علم تام بظروف السوق، في هذه الحالة تكون سوقاً تنافسياً، أما في حالة وجود قلة من المنتجين والبائعين فإن ذلك يسمى (احتكار القلة) (Oligopoly)، ويكون السوق احتكارياً إذا سيطر على السوق منتج واحد فقط، أما إذا كان هناك مشترٍ واحد فقط للسلعة فيسمى ذلك (احتكار الشراء) (Oligopsony) لأن الاحتكار لا يكون من جانب البيع وإنما من جانب الشراء أيضاً، وإذا أردنا أن ننظر إلى النفط الخام كسلعة، وأردنا أن نحدد سوقها على الصعيد الدولي نجد أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف فريدة من نوعها ميزتها عن باقي السلع لا سيما استخدام النفط كبديل للفحم بشكل رئيسي ودخوله كمادة أولية في صناعة الكثير من السلع بالمقابل انتاجها من قبل عدد قليل لذلك اصبح من الصعب أن نحدد نوعية سوقها (السماك، 1981: 178).

لقد كان سعر النفط سعراً تنافسياً في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر في سوق المنافسة التامة إلا أنه لم يستمر طويلاً ويعود السبب في ذلك إلى تغيير الأطراف النفطية من جانب تقلصها إلى سوق المنافسة التامة، واتخذ الطابع السعري شبه الاحتكاري وسيطرت عدد قليل ومحدود من الشركات الكبرى والتي اوجدت سعراً نفطياً شبه احتكاري أي سعراً يحدد من تلك الأطراف النفطية الكبرى وعلى نطاق السوق الدولية لذلك نجد أن سعر النفط قد يبتعد في بعض الاحيان عن تأثير العوامل الاقتصادية (الحجي، 2004 : 52).

المطلب الثالث: أنواع أسعار النفط :

إن لسعر النفط مسميات عدة يمكن أن نعرضها على مجموعتين:

_ السعر المعلن:

ويقصد به سعر البرميل المعلن الذي تعلنه الشركات الاحتكارية في كارتل الشقيقات السبع - وهي شركات احتكارية ظهرت في أوائل القرن العشرين وقد اتفقت هذه الشركات على تحديد الأسعار المعلنة وتقسيم السوق النفطية فيما بينها آنذاك ومن أهم هذه الشركات هي (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) و شركة (الأنجلوا الايرانية) وشركة (رويال داتش - شل) - محسوباً بالوحدة النقدية الأمريكية.

ويمكن تعريفه أيضاً: بأنه السعر الذي يتم دفعه من قبل أي مشتري لأي نطف خام في مكان البيع، وفي الحقيقة انه سعر نظري لا يتفق مع الواقع، ويتم على اساسه احتساب الأتاوة الضريبية على الأرباح (إسماعيل، 1981: 18-19).

ويمكن تعريفه أيضاً بانه: (السعر الاحتكاري الذي تعلنه الشركات من جانبها سواء في البيع أو الشراء ومن هنا جاء تسميته (السعر المعلن) ولا علاقة له بقوى السوق)) (السمالك، 1987: 291).

وقد ظهرت هذه الأسعار في أواخر القرن التاسع عشر عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تميزت السوق النفطية فيها في ذلك الوقت بوجود عدد كبير من المنتجين للنفط الخام، وسيطرت شركة واحدة هي شركة (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) (Standard Oil Of Newjersey) المملوكة من قبل (روكفلر) (Rockfler) على عمليتي نقل النفط الخام وتكريره، والتي كانت تحتكر شراء النفط الخام من المنتجين وعند فوهة البئر، وعلان الأسعار من جانبها على النفط المستخرج، وقد استمرت هذه الأسعار حتى بعد حل شركة نيوجرسي عام 1911 وتحول السوق إلى احتكار القلة بين عدد من الشركات بدلاً من احتكارها من قبل شركة واحدة (الدوري، 1988: 264).

السعر المتحقق :

هو سعر البرميل من النفط الخام الذي ينشأ بعد خصم الحسومات أو السماحات أو التسهيلات التي تقدمها الدولة أو الشركة البائعة للنفط الخام إلى المشتري معبراً عنها بوحدة نقدية. بعبارة أخرى هي الأسعار التي يتم تحديدها في السوق فعلياً بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل في إطار الشركات الاحتكارية المتكاملة، وتمثل كميات النفط هذه تلك الكميات الموجودة بحوزة الحكومات أو تلك التي تقوم الشركات المستقلة (Independent companies) ببيعها وتسمى أحياناً بالأسعار الفعلية (Actual Price)، مثال على ذلك السعر الذي اتفق عليه في عقد بيع النفط الخام بين شركة (أوكسونتال) الأمريكية المستقلة وشركة (أيراب) الفرنسية، أو هو السعر الذي يتحدد وفقاً لاتفاق بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، وكان التعامل مع هذا النوع من الأسعار من قبل الشركات الصغيرة المستقلة التي كانت لا تمتلك سوق خاص بها، وعاجزة في ذلك الوقت عن كسر طوق الاحتكار الذي كان مفروضاً من قبل الشركات النفطية الكبرى على عمليات بيع وشراء النفط (القريشي، 1978: 35).

ولكن لا يمكن تسميتها بالسوق المنافسة للنفط بسبب المفهوم الاقتصادي للسوق (The Economic Concept Of Market) فضلا عن ضآلة الحجم النسبي لهذه المبيعات بالنسبة لحجم المبادلات الدولية آنذاك. وقد ظهرت هذه الأسعار عندما دخلت شركات مستقلة (Independent companies) لاستغلال النفط في الشرق الأوسط في أواخر الخمسينات وعندما منحت هذه الشركات بعض الخصومات على الأسعار المعلنة تراوحت ما بين (10-35) سنت للبرميل الواحد للمدة (1956-1960) لغرض منافسة أسعار النفط المعلنة من قبل الشركات الكبرى والذي كان يتراوح بين (1.80 - 2.00) دولار للبرميل الواحد، علماً أن هذه الأسعار كانت أقل من الأسعار المعلنة.

إن السعر المتحقق يتأثر بظروف التبادل والسوق النفطية وتأثيرها على الأطراف المتبادلة، فمثلاً في حالة العقود النفطية طويلة الأجل والكميات المتبادلة كبيرة فإن الحسومات تكون أكبر من حالة العقود قصيرة الأجل، ويمكن أن نبين العوامل المؤثرة على مقدار الحسومات وكما يأتي (إسماعيل، 1981: 20-21).

في حالة زيادة المعروض العالمي عن الطلب العالمي للنفط فالحسومات تكون أكبر مما هي عليه في حالة التوازن بين العرض والطلب العالمي، وإن الحسومات تكون قليلة في حالة زيادة الطلب العالمي عن العرض العالمي للنفط وبالتالي فإن السعر المتحقق يكون أكبر.

في حالة الرغبة في تطوير العلاقات الاقتصادية أو السياسية بين الأطراف المتبادلة فإن الحسومات تكون أكبر مما لو كانت العلاقات عادية أو تجارية.

في حالة الطرف المشتري يقدم تسهيلات وإغراءات عديدة، تلائم طموحات ومصالح الطرف البائع فالحسومات تكون أكبر.

يمكن تقسيم الحسومات أو السماحات إلى أنواع عدة (عبد الدايم، 1978: 119)

أ_حسومات الموقع الجغرافي: يقصد بها السماحات أو التخفيضات التي تعطى للنفوط التي تتمتع دولها أو بلدانها أو منتوجاتها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق الدولية.

ب_حسومات درجة الكثافة: ويقصد بها إعطاء خصومات لمشتري النفط الثقيل بنسبة أكبر من نسبة مشتري النفط الخفيف، ويشار إلى الحسومات أو الخصومات في الاتفاقية التي تعقد فعلاً بين الشركات ومجموعة الأقطار النفطية في منظمة (أوبك) مثل اتفاقية طهران 1971، واتفاقية طرابلس 1971.

ج_ حسومات قناة السويس: ونقصد بها إعطاء تسهيلات أو تخفيضات للنفوط التي تصدر إلى السوق من دون أن تمر في قناة السويس.

3 - السعر الضريبي:

يُعرف السعر الضريبي بأنه كلفة برميل النفط المستخرج مضافاً إليها الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة، إذ تعد هذه الأسعار أسعاراً داخلية والتي يتم بموجبها اتفاق بين الشركات الداخلة في كارتل دولي لغرض تحديد السعر الضريبي للبرميل، كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات للحصول على برميل النفط الخام، أو هو كلفة الإنتاج مضافاً إليه عائد الحكومة (الضريبة + الربح) وأي مبالغ أخرى تدفعها هذه الشركات للحكومة المعنية. ويعتبر هذا السعر الأساس الذي تتحرك عليه الأسعار المتحققة في السوق الحرة فالبيع بأقل من هذا السعر يعتبر خسارة (الحجي، 2004: 75).

4 - سعر الإشارة أو السعر المعول عليه:

هو السعر الذي يكون وسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعرين ويكون أقل من السعر المعلن وأعلى من السعر المتحقق، وقد ظهر هذا النوع من

الأسعار في فترة الستينات إلى جانب السعر المعلن والمتحقق، إذ اعتمد هذا السعر لاحتساب قيمة النفط المتبادل بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية المستقلة ويكون ذلك عن طريق عقد اتفاقية المشاركة أو المقابلة والتي على أساسها يتم احتساب العوائد النفطية بين الأطراف المتعاقدة بموجب هذا السعر، وقد طُبِقَ هذا السعر في كثير من البلدان النفطية المنتجة وأول دولة طبقت وتعاملت بهذا السعر هي الجزائر عندما عقدت اتفاقية مع فرنسا في عام 1965، وكذلك فنزويلا مع الشركات النفطية الأجنبية عام 1967 (إسماعيل، 1981: 21).

ويمكن تحديد سعر النفط الخام بالاعتماد على سعر الإشارة من خلال المعادلة الآتية:

سعر النفط الخام (د / ب) = سعر نفط الإشارة (د / ب) + فرق الموقع الجغرافي (سنت / برميل) + فروقات النوعية (سنت / برميل)

كما يمكن أن ينظر إلى سعر الإشارة من خلال النقاط الآتية:

هو السعر الذي يمكن التوصل إليه عبر اتفاق بين الشركة أو الدولة المنتجة والدولة المستوردة. يعني نفط الإشارة هو متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة، متقاربة أو متباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشراً أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط بموجب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة، ويعتبر نفط الإشارة مؤشراً لحركة الأسعار في السوق الفورية. ونفوط الإشارة كثيره نذكر منها:-

1- النفط العربي الخفيف / رأس التنورة FOB / (أوبك)

2- نفط غرب تكساس / U.S.A

3- نفط برينت / بحر الشمال

5 - سعر التحويل:

وهو أحد أنواع أسعار النفط الخام الذي اوجدته الشركات الاحتكارية وتعاملت به بين فروع الشركة الواحدة، ويمكن تعريفه بأنه سعر انتقال النفط الخام من نشاط إلى آخر أو من قسم إلى آخر ضمن الشركة الواحدة، مثال: تباع شركة لأكسون لاستخراج النفط إلى شركة لأكسون للنقل وهذه بدورها تبيعه إلى شركة لأكسون للتكرير.

وهو يعتبر سعر صوري أو حسابي يراعى في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية في الدول المسجلة فيها عند حدها الأدنى، وعند تحقيق هذا الغرض فإن سعر التحويل قد يقل عن الأسعار الحقيقية والمعلنة، إلا أن الدول المنتجة للنفط رفضت هذا السعر ولم تعترف به كأساس لاحتساب مكونات إيراداتها النقدية من النفط (السماك، 1981: 181).

6- السعر الفوري:

وهو قيمة برميل النفط المتبادل في الأسواق الحرة المفتوحة الفورية للنفط الخام والمتجسدة بوحده نقدية معينة، ولقد ظهرت هذه الأسعار مع أواخر عام 1978 بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة مما دفع الأخيرة إلى البحث عن مصادر بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط بالنسبة للمعروض منه، مما أدى هذا إلى قيام الشركات النفطية الكبرى والشركات النفطية المستقلة (Independent Oil Companies) ببيع كميات من النفط الخام في السوق الآنية أو الفورية، ولكن بكميات محدودة من مجمل صادرات النفط العالمية تراوحت بين (5-10%) ثم تصاعدت نسبتها خلال عام 1979 إذ أصبحت تتراوح ما بين (15-20%) من مجمل صادرات النفط العالمية، وتعتبر سوق روتردام خير مثال للسوق الآنية إن تحديد هذا السعر ليس ثابتاً فهو يرتبط بمقدار الاختلال أو التوازن بين عرض النفط الخام والطلب عليه، فهو يرتفع في حالة قلة المعروض من النفط الخام عما هو مطلوب منه وينخفض

في حالة زيادة المعروض من النفط الخام، وقد انضمت بعض دول (أوبك) لا سيما المملكة العربية السعودية وفنزويلا إلى الشركات التي تبيع النفط في الأسواق الفورية (الهيئي، 2000: 120).

كما ان السعر الفوري للنفط الخام يمثل سوق المنافسة الحرة (Perfect Competition Market)، وهي سوق لا يمكن أن تحتوي كامل السوق النفطية لأنها سوق متعارضة مع سوق احتكار القلة النفطية والتي تمثل غالبية السوق، لذا فإن هذه الأسعار لا تعكس قيمة السلعة النفطية (الدوري، 1988: 269-270).

يمكن القول بأن الأسعار الآنية أو الفورية ما هي إلا أسعار صفقات فورية غير متفق عليها مسبقاً والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء.

7 - السعر الأسمي:

وهو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبراً عنها بالوحدة النقدية الأمريكية، مثلاً أن السعر الأسمي للنفط العربي الخفيف (70) دولاراً للبرميل الواحد

8 - السعر الحقيقي:

وهو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من الخارج بالسعر الأسمي لبرميل النفط الخام، أو هو السعر الأسمي (Nominal Price) مخصوم منه معدل التضخم (Inflation Rate) (الهيئي، 1994: 156-157).

9 - أسعار صفقات الأجل الطويل:

ويقصد بها الأسعار النفطية التي يتم عقدها الآن على أن يتم التسليم في مدة لاحقة، مثلاً سعر برميل النفط الخام الذي يتم عقده في 1 / 1 / 2004 على أن يتم التسليم في 1 / 1 / 2005

10 - سعر البرميل الورقي:

وهو سعر البرميل من النفط الخام في سوق الصفقات الآنية ويقترّب كثيراً من مفهوم سعر النفط

الخام في بورصات النفط الخام

11 - السعر الإرجاعي :

يقصد به سعر البرميل من النفط الخام على أساس سعر مكوناته التي سميت برميل (أوبك)

(البرميل المركب).

فضلاً عما سبق هناك مصطلحات سعرية كثيرة استخدمت أو ما زالت تستخدم، مثل الأسعار

المحاسبية أو أسعار (فوب) وأسعار (سيف) وهناك أسعار الحدود وأسعار منتصف الطريق

وأسعار إعاده الشراء. (القريشي، 1978: 35).

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

يتحدد سعر أي سلعة بما فيها النفط اقتصادياً بتفاعل قوى العرض والطلب، ويستقر السعر عندما يكون هناك توازن بين العرض والطلب لتلك السلعة، ولكن عندما يحدث أي خلل في السوق سواء من جانب العرض أو من جانب الطلب فإن السعر يتغير بالأرتفاع أو الانخفاض.

فقد كانت الأسعار تحت سيطرة شركات النفط الاحتكارية مستقرة وثابتة والسبب في ذلك هو أن الشركات حافظت على عرض ثابت يساوي الطلب العالمي وباستمرار، وبالفعل فقد قامت تلك الشركات بمنهجة الإنتاج (برمجة الإنتاج) ونجحت في مساعيها آنذاك، في حين أن منظمة (أوبك) اليوم تتعثر في سياستها السعرية والمحافظة على استقرار الأسعار ويعود السبب إلى عدة عوامل منها عدم تمكنها من برمجة إنتاجها النفطي وتسويته مع المتطلبات العالمية بالرغم من محاولاتها العديدة والمنكررة في هذا المجال (السامرائي، 1987: 180-181).

ويمكن أن نقسم العوامل التي تؤثر في أسعار النفط الخام في السوق الدولية بشكل عام إلى عدة عوامل:

المطلب الاول: هيكل السوق

إذا كانت السوق يسودها احتكار الإنتاج (Monopoly) من جهة واحتكار الشراء (Monopsony) من جهة أخرى فإن الأسعار تصبح غير محدده لايمكن تحديد مستوياتها، بمعنى أنه من المحتمل أن تصبح بأي مستوى، ويتوقف ذلك على القوة التساومية (Bargaining Power) للمنتج من جهة والمشتري من جهة أخرى، وفي هذه الحالة تفقد

الأسعار وظيفتها في التقييم الصحيح لقيمة الموارد الإنتاجية أو الاعتماد عليها في تخصيص الموارد (Resources Allocation) مما يؤدي إلى تهاوي آلية السوق.

وعلى حد تعبير هاندرسون وكوندت (Henderson and Quandt) ففي حال الاحتكار الثنائي المتقابل فإن هناك ثلاثة نتائج ممكنة:

أ- أن يكون لإحداها السيادة ويجبر الطرف الآخر بقبول السعر والكمية التي يحددها.

ب- أن يكونا متكافئين من حيث الموقف في السوق، فقد يقومان بالتواطؤ أو المساومة لفرض السعر والكمية التي يرونها مناسبة.

ج- إذا لم يحدث أحد البديلين فإن آلية تحديد الاسعار ستتهاوى.

في هذه الحالة من مصلحة الطرف الأضعف في قوته التساومية ان يتحول السوق إلى سوق منافسة ليستطيع ان ينهي دور السيادة للطرف المحتكر وفي هذه الحالة يكون من مصلحة الدول الصناعية المستهلكة للنفط أن تكون سوق النفط سوق منافسة أمام الأوبك لأن من شأن المنافسة أن تنهي دور السيادة للأوبك في السوق.

المطلب الثاني:سعر الخصم

إن عدم الاستقرار في معدلات التضخم الذي فاق عدم الاستقرار في أسعار النفط الخام أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، لذلك دعت الحاجة إلى إيجاد مقياس تقاس به أسعار النفط الخام بمعزل عن التضخم إذ كان لابد من تحديد السعر الحقيقي للنفط وليس السعر النقدي لذلك تم اللجوء إلى استخدام أسعار الخصم التي تتناسب بشكل عكسي مع القيمة الحاضرة للتدفق النقدي من سعر النفط (احمد، 2006: 26).

واستنادا إلى مبدأ (Hotelling) القائل ان سعر المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل سعر فائدة سنوياً أن سعر الخصم هو ذلك السعر الذي يفرضه مالك المصدر الناضب لخصم عوائده

المتوقعة وهو بأي حال من الأحوال لا يمكن أن يقل عن سعر الفائدة الحقيقي في السوق ويمكن أن يزداد عليه تبعا لتوقعات المنتجين السياسية والجيولوجية (تأميم، نضوب سريع، صعوبة الحصول على موارد نفطية جديدة) (السامرائي، 1986: 33).

أما الربيع فهو سعر النفط الخام مطروحاً منه كلفة الاستخراج وهو ينمو بمعدل مساوي إلى معدل الفائدة وعندما تكون كلفة الاستخراج ضئيلة جداً بحيث يمكن إهمالها يكون الربيع هو نفسه سعر النفط الخام

ففي ظل عدم التأكد (Uncertainty) فإن المنتجين يستخدمون أسعار خصم عالية مقارنة بتكاليف فرص الاستثمار البديلة لتخفيض قيمة الموارد الانتاجية في الوقت الحاضر (زيادة العرض الكلي) والعكس صحيح في ظروف اليقين والخالية من المخاطر فإن المنتجين يستخدمون أسعار خصم منخفضة بحيث ينخفض الإنتاج وتزداد أسعار النفط الخام في السوق الدولية (القرشي، 1978: 7).

المطلب الثالث: حجم الاحتياطي العالمي

يعرف الاحتياطي النفطي بشكل عام بأنه كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علمياً والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة المحددة موضع الاستغلال أو البحث مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمتاحة ويعد حجم الاحتياطي أحد العوامل المؤثرة على السوق النفطية على اعتبار أن الكمية المستخرجة (عرض النفط الخام) دالة لحجم الاحتياطي والسعر ومن ثم فإن سياسة استخراج النفط الخام في كل دولة تتأثر بحجم الاحتياطي النفطي خلال فترة زمنية معينة (موسى، 2002: 71) فإن أي تغير يحصل في حجم الاحتياطي النفطي يؤثر على العرض الكلي للنفط الخام في السوق الدولية.

ومن خلال صندوق (Hubbert) * اتضح بأن الاحتياطيات النفطية هي احتياطيات مثبتة وغير مثبتة، وأن الاحتياطيات المثبتة تشمل الاحتياطي المحقق والمقاس بموجب مقاييس معهد المسح الجيولوجي الأمريكي ويليه الاحتياطي المحتمل وهو الاحتياطي الدالة عليه المسوحات الجيولوجية ثم الاحتياطي الممكن، وأن قابلية استخراج هذه الاحتياطيات تزداد كلما اقتربنا من الاحتياطيات المحققة، وعلى ضوء الاحتياطي فإنه بالإمكان تحديد مدى ندرة النفط الخام التي تزداد أو تنقص تبعاً لحجم الإضافات المكتشفة إلى الاحتياطي المتراكم، فإذا زاد الجيولوجيون من تقديراتهم لحجم الاحتياطي فإنه بذلك تقل ندرة المورد ومن ثم فإن المنتجين سوف يعيدون النظر بكلفة المستخدم، وبذلك تنخفض هذه التكلفة ويتبعها انخفاض في سعر النفط الخام، ويحدث العكس في حال انخفاض تقديرات الجيولوجيين حول تقديراتهم لحجم الاحتياطي (احمد، 2006: 25-26). وأن حالة عدم التيقن التي تسود الصناعة النفطية تدفع إلى تغيير التوقعات حول حجم الاحتياطي والذي بدوره سوف يؤثر في رفع السعر.

المطلب الرابع: الكلفة الحدية لاستخراج النفط الخام

مما لا شك فيه أن حجم الطلب الكلي على النفط الخام لا يمكن إشباعه من خلال إنتاج بئر واحد، لأن استغلال الآبار يبدأ بأقل كلفة استخراجية وتقتضي سياسة الاستخراج الناجحة على وفق الشروط الفنية والاقتصادية أن ترتبط نسبة النفط الخام المستخرج من بئر بنسبة الاحتياطي لذلك البئر S/R وإلا فإن أي زيادة في الاستخراج عن ذلك المعدل ستؤدي إلى سرعة استنزاف (Depletion) الاحتياطي وزيادة سرعة نضوب المصدر وكذلك تقليل العمر الإنتاجي للبئر وتبدأ كلفة المستخدم بالازدياد نتيجة للحاجة إلى كلف استخراجية إضافية (احمد، 2006، 46).

ونتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولية بسبب زيادة الطلب العالمي فإن ذلك يتطلب زيادة الكمية المستخرجة من الآبار النفطية ذات الكلفة الحدية العالية (تصبح الآبار ذات الكلفة

العالية اقتصادية بعد أن كانت كلفتها الحديدية أعلى من سعر النفط الخام)، ففي حالة المنافسة التامة وعند مستوى توازن العرض والطلب في السوق يحصل المنتج على الربح الاعتيادي، أما في الأسواق الأقل تنافسية فسيحصل المنتج على الربح الاحتكاري إضافة إلى الربح وهكذا فإن الكلفة الحديدية لاستخراجه تعتبر سقفاً لسعر النفط الخام.

وإن التوسع في الاستثمار في قطاع النفط الخام استجابةً للطلب العالمي المتزايد على النفط وتحقيق مصالح الدول المستهلكة لا يخلو من صدمات سعرية حادة ويعود السبب إلى قصور العرض (عبد الله، 2000: 46).

المطلب الخامس: مرونة الطلب السعرية

تعرف مرونة الطلب السعرية بأنها التغير النسبي الحاصل في كمية السلعة المطلوبة نتيجةً للتغير النسبي في سعرها، فالمرونة السعرية تجسد العلاقة بين متغيرين فقط هما كمية السلعة وسعرها وأن الصفة العامة لهذه العلاقة هي علاقة عكسية إذ إن الانخفاض الحاصل في سعر السلعة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة (الحجي، 2004: 45).

إن الطلب على النفط ليس دالة ثابتة بمرونة ثابتة إذ اتفقت أغلب الدراسات الخاصة بقياس مرونة الطلب السعرية أن مرونة الطلب على النفط في السوق الدولية منخفضة في الأجل القصير ومرتفعة في الأجل الطويل ويستطيع المحنك أن يستثمر الطلب في الأجل القصير وهو طلب غير مرن نسبياً لصالحه من خلال فرض سعر أعلى لإنتاجه، ولكن سرعان ما تستجيب الدول المستهلكة لهذه الطفرة في السعر ويعملون على زيادة المعروض بالطرق الآتية (السامرائي، 1999: 11):

ـ استعمال الخزين النفطي.

ـ زيادة الإنتاج من دول خارج (أوبك).

_الاقتصاد في استهلاك الطاقة.

_زيادة حصة البدائل في استهلاك الطاقة.

وبذلك ينخفض سعر النفط لمدة زمنية ليست بالقصيرة وتزداد مرونة الطلب السعرية في الأجل الطويل، وأن هذه العوامل المؤثرة في رفع مرونة الطلب في الأجل الطويل ربما تفسر عدم فاعلية تخفيض سقف إنتاج (أوبك) من أجل رفع الأسعار المتدهوره خلال المدة (1982-1985).

المطلب السادس: معدل النمو الاقتصادي

إن التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطلب على النفط الخام في السوق الدولية ويعتبر من أهم العوامل المؤثرة في حجم الطلب ويمكن التعبير عن هذا الارتباط بمرونة الطلب الداخلية بقسمة معدل التغير في الطلب على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (عبدالله، 2000: 33).

فقد رافقت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة في كثير من الأحيان، ولكن لكون الصناعة النفطية يسودها عنصر اللائقين فضلاً عن كثير من مسائل التوقعات المستقبلية، لذلك فإنه إذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة فإن كلفة المستخدم ستكون عالية وسيرتفع سعر النفط الخام (احمد، 2006: 30).

المطلب السابع: بدائل النفط الخام وأسعارها

إن ندرة الموارد تؤدي إلى زيادة الأسعار طبقاً لقانون الطلب وبما أن النفط يعد من الموارد الناضبة والنادرة، فإن سعره سيرتفع مع استمرار زيادة الطلب عليه ولكن الأسعار المرتفعة للنفط ستسبب انخفاضاً في الكمية المطلوبة منه، كما ستقود إلى زيادة الاستهلاك من مصادر

الطاقة البديلة الأخرى الأقل سعراً مثل الغاز الطبيعي والفحم الحجري، إن هذا الأمر سيؤدي إلى تطوير مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية وبذلك سيتوقف استخدام النفط لأغراض الطاقة على مقدار الاحلال السريع للتقنيات المطورة للطاقة البديلة، ومع حدوث الاحلال فإن سعر السوق للمنتج أو بدائله سيتوقف عن الارتفاع (احمد، 2006: 27). ولكن في نفس الوقت فإن هذه البدائل ولكي تحل محل النفط الخام ومنتجاته تخضع إلى قيدين هما:

المطلب الثامن:كلفة الإنتاج

إن تكنولوجيا تطوير المورد البديل تعمل حينما يصل سعر النفط الخام إلى مستوى يصبح فيه كافياً لتغطية كلفة تطوير المصدر البديل للنفط الخام فقد افترض وليام نوردهاوس (W.D.Nordhause) بأن هناك في الخلف تكنولوجيا بديلة تحدد أسعار النفط الخام أطلق عليها تسمية (تكنولوجيا الموقف الخلفي) (Backstop Technology) فسعر النفط الخام لا يمكن أن يرتفع إلى ما لانهاية وإنما يمكن أن يصل إلى مستوى يمكن أن يطلق عليه تسمية سعر الاختناق (Chock Price) وهو السعر الذي يصبح فيه الطلب على النفط الخام أو السلع التي يدخل في صناعتها صفر (موسى، 2002: 47)

المطلب التاسع:النمط التكنولوجي

يعتبر النمط التكنولوجي السائد قيدياً على إحلال بدائل النفط الخام إذ إن مرونة الطلب الإحلالية للبدائل تختلف من منتج نفطي إلى آخر، إذ تشكل المعدات والآلات التي تعمل بذلك المنتج معوقاً بوجه الإحلال فالطاقة النووية أو الطاقة الشمسية أو الهيدرومائية بعد ان تصبح كلفتها اقتصادية يمكن إحلالها في القطاع المنزلي أو الصناعي لإنتاج الطاقة الكهربائية (الحرمان، 1978: 117)، أما قطاع النقل والمواصلات فإن مرونة الإحلالية ضعيفة على المدى القصير

وذلك لأن أي تغيير في نوع الطاقة المستخدمة بدل منتوج البنزين يتطلب أحداث تغيير في النمط التكنولوجي مما يتطلب زمناً طويلاً قد يزيد على عشر سنوات على أقل تقدير على النطاق الدولي.

المطلب العاشر: أسواق النفط المستقبلية

تعتبر أسواق النفط المستقبلية ومنها سوق روتردام ذو تأثير على تجارة النفط الخام بعناصرها المختلفة كالعرض والطلب والأسعار، إذ تميز عقد السبعينات بزيادة حصة النفط الخام في هذه الأسواق وتلبية احتياجات كل من آسيا وأوروبا بنسبة تزيد على 30% من مجمل النفط الداخل في التجارة الدولية، وتمتلك هذه الأسواق تأثيراً واضحاً في أسواق النفط الخام وتحديداً في الأسعار حتى أصبح السعر الفوري ذا تأثير كبير في حركة الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية ومنها دول منظمة (أوبك) من خلال التأثير في حركة العرض والطلب وذلك بالسحب من المخزون أو بالعرض من خارج (أوبك)، وبغض النظر عن تفاصيل أنواع العقود المستقبلية للنفط الخام فإن أسعارها تتم من خلال توقعات (Expectations) المنتجين والمستهلكين والمضاربيين وتستند تلك الأسعار أساساً على أسعار النفط الخام في الأسواق الآنية ومستقبل الطلب الدولي على النفط الخام (موسى، 2002: 49).

بشكل عام فإن أسعار السوق المستقبلية تستند على واقع العرض والطلب وحجم الخزين الدولي ومستوى الأسعار في السوق الآنية الدولية هذا من جانب والتوقعات المستقبلية لها وما قد يرافق ذلك من أحداث اقتصادية وسياسية واجتماعية مستقبلية من جانب آخر، فإن ذلك ينعكس على حجم الطلب والعرض الكليين وبالتالي على مستوى الأسعار المستقبلية، ففي حالة كون التوقعات متشائمة للمستقبل تقود المستهلكين والمضاربيين إلى دفع علاوة (Premium) على السعر السائد لأي خزين يمكن الحصول عليه وهذه الحالة يطلق عليها في السوق المستقبلية للنفط الخام بالخبار

الخلفي (Back Wardation)، أما في حالة كون التوقعات متفائلة تقود إلى قيام المتعاملين في السوق النفطية بمنح خصم (Discount) على أسعار النفط الخام الفائض عن الطلب. إن الأسواق المستقبلية تساعد في التعرف على أسعار النفط الخام في الفترة القادمة، وقد تساعد على تشجيع وتوسيع التعامل بالسوق الفورية هذا من جانب وخلق مستويات سعرية غير منطقية عن طريق المضاربة والتي تسبب في تذبذبات سعرية كبيرة كالتالي حدثت في عام 1986 وكذلك العامين 1997، 1998 من خلال تضخم الأسعار من قبل المضاربيين بهدف الربح والاستفادة من المستويات السعرية الجديدة من جانب آخر (فرج، 1999: 33)، وإن ارتفاع أسعار الأسواق المستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية قد تطورت بشكل ملحوظ منذ السبعينات مع ازدياد العقود قصيرة الأجل من 30% من إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى 80% في منتصف عام 2005 وتتاثر هذه الأسواق في الأجل الطويل بالأخبار اليومية لسوق النفط الخام مما يشير إلى تقييم توقعات المستثمرين حول العرض والطلب غير مؤكدة التأثير على الأسعار المستقبلية (احمد، 2006: 42).

المبحث الثالث:

تغيرات أسعار النفط الخام للمدة (1990-2015):

يمكن تقسيم هذه الفترة الى ثلاثة اقسام الأول يشمل تغيرات أسعار النفط الخام خلال عقد التسعينات والثاني يشمل تغيرات أسعار النفط الخام قبل الازمة المالية العالمية (2008-2009) ويشمل الأخير وتغيرات أسعار النفط الخام بعد الازمة المالية العالمية وكما يلي:

المطلب الاول: تغيرات أسعار النفط الخام خلال عقد التسعينات:

تذبذبت أسعار النفط الخام خلال عقد التسعينات بين التحسن المؤقت تارة والاستقرار تارة أخرى والتدهور في أواخر التسعينات تارة ثالثة، إذ كان لحرب الخليج الثانية الأثر الواضح على سوق النفط العالمي إذ شهد السوق تغيرات جوهرية أدت إلى نقص الامدادات العالمية وحدوث ارتفاع في أسعار النفط الخام وتوقف تام لصادرات النفط العراقي والكويتي بناء على الحظر الاقتصادي الذي فرض على العراق من قبل مجلس الأمن (الزبيدي، 2007: 32)، فضلاً عن وجود عوامل عديدة أدت إلى ارتفاع أسعار النفط الخام منها انخفاض الإنتاج المحلي في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإتحاد السوفيتي وعودة الأنضباط للأسعار وتوقف سياسة (حرب الأسعار) وزيادة الطلب العالمي على النفط من أواخر الثمانينات حتى منتصف عام 1990 وخصوصاً الزيادة الحاصلة من بلدان آسيوية (النمور الآسيوية) * (اليوسف، 2008: 10). إذ وصل سعر برميل النفط الخام إلى (22,3) دولاراً للبرميل عام 1990، ولقد سارعت

* النمور الآسيوية: وهي مجموعة من البلدان التي حققت معدلات نمو مرتفعه والتي امتازت بالصناعات

السريعة خلال الفترة ما بين الستينات والسبعينات، وفي بدايه القرن الواحد والعشرين تحولت الى بلدان متقدمة، وتشمل كل من تايوان، سنغافورة، هنگ كونغ وكوريا الجنوبية، وسميت هذه البلدان بـ (نمور شرق اسيا).

منظمة (أوبك) باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين تغطية الطلب العالمي على النفط خلال اجتماعها الذي عقد في (فيينا) في نفس العام عن طريق زيادة الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة ولتعويض النقص الحاصل في السوق نتيجة لتوقف الإنتاج العراقي والكويتي على أن تعاود الالتزام بالحصص المحددة بعد انتهاء الأزمة وقد استطاعت بعض دول الأوبك (السعودية، الإمارات، إيران، فنزويلا) تعويض (3) مليون برميل يومياً (هرمز واخرون، 2007: 91).

وعند قيام العدوان الأمريكي بتوجيه ضربة جوية للعراق وتوالي الضربات الجوية بدأت الأسواق تشهد تراجعاً حاداً في أسعار النفط الخام حتى استقرت عند حوالي (6،18) دولاراً للبرميل عام 1991 وكان أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التراجع هو كيفية استخدام الوكالة الدولية للطاقة للمخزون الاحتياطي الإستراتيجي بعد انفجار الأزمة، فقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب بالإفراج عن (33.75) مليون برميل من الاحتياطي الإستراتيجي الأمريكي للنفط الخام بمعدل (1.125) مليون برميل يومياً ولمدة شهر، وكذلك عدم تقيد دول الخليج بالحصص المقرره لها أثناء حرب الخليج الثانيه وبعدها وحرصاً منها على تلبية احتياجات الطلب العالمي عن طريق زيادة الإنتاج تفادياً لحدوث أزمة نفطية أدى إلى ظهور فائض في العرض العالمي عندما تزامن مع استخدام المخزون الإستراتيجي لدول الوكالة الدولية للطاقة وأدى هذا بدوره إلى انخفاض أسعار النفط الخام (هرمز واخرون، 2007: 91)، وعدم تراجع صادرات النفط الخام من جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق بالقدر الذي كانت تتوقعه أوساط السوق النفطية، وكذلك نجاح دولة الكويت في أخماد حرائق آبارها النفطية خلال مدة قياسية وبدئها في إنتاج وتصدير النفط الخام في أواخر عام 1991 (صندوق النقد العربي وآخرون، 1992: 18)، فقد شهدت أسعار النفط الخام بعض الاستقرار إلا أنه لم يستمر إذ انخفضت خلال السنوات (1993-1994) حتى وصلت إلى (5،15) دولاراً للبرميل في عام 1994، وفي كل حالة تتخفص فيها

أسعار النفط مارست الدول الصناعية المستهلكة سياستها التي استمرت عليها وهي عدم السماح بانتقال ذلك الانخفاض إلى المستهلك النهائي للمنتجات النفطية حتى لا ينعكس أثر ذلك على زيادة استهلاك هذه المنتجات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على النفط، بل كانت تعتمد دائماً في زيادة ما تفرضه من ضرائب على استهلاك المنتجات النفطية في كل مرة ينخفض فيها سعر النفط الخام، وذلك للتحكم في عامل الطلب حتى لا يزيد سعر النفط، فقد ارتفعت الضرائب النفطية في الدول الأوروبية من (22) دولاراً إلى (55) دولاراً ثم إلى (66) دولاراً للبرميل خلال المدة (1985-1995) وهي المدة التي شهدت انخفاضاً مطرداً في أسعار النفط (باستثناء فترة حرب الخليج الثانية) (عبدالله، 1998: 15).

أما في عام 1995 فقد شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً بسيطاً بلغ فيه سعر البرميل عند مستوى (16،9) وفي عام 1996 انتعشت أسعار النفط الخام ليبلغ سعر البرميل (20،3) دولاراً للبرميل وقد انخفضت في عام 1997 عند مستوى (18،7) دولاراً للبرميل (هرمز واخرون، 2007: 91)، أما في عام 1998 فقد انهارت أسعار النفط الخام مسجلة متوسط (12،3) دولاراً للبرميل ويعود السبب إلى عوامل عدة منها: -

_تراجع معدلات النمو في دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية).

_حملت حرب الخليج الثانية كل عوامل الانهيار والإرهاق لميزانيات الحكومات العربية النفطية مما دفعها إلى زيادة الإنتاج النفطي.

_ارتفاع نفقات إعادة تسليح الجيوش العربية بمعدات حديثة ذات تقنية عالية وتكاليف باهضة.

زيادة (أوبك) حصتها في الإنتاج.

وعلى ضوء هذا الانهيار قامت منظمة (أوبك) بخفض الإنتاج على ثلاث مراحل خلال عامي

1998 و1999 (اليوسف، 2008: 14): -

_أول تخفيض: شهر أبريل 1998 بمقدار (1.25) مليون ب/ي.

_ثاني تخفيض: شهر يوليو 1998 بمقدار (1.35) مليون ب/ي.

_ثالث تخفيض: شهر أبريل 1999 بمقدار (1.7) مليون ب/ي.

بدأت أسعار النفط الخام بالارتفاع في نهاية عام 1999 إذ ارتفع سعر البرميل مسجلاً متوسطاً سنوياً (17.5) دولاراً للبرميل ويعود السبب أيضاً إلى التحسن الكبير في النمو الاقتصادي العالمي مما ترتب عليه ارتفاع الطلب على النفط الخام (النجار، 2008)، وكما مبين في الجدول (4).

الجدول (1) تطورات أسعار النفط الخام للمدة (1990-2000)

السنوات	السعر الاسمي
1990	22.3
1991	18.6
1992	18.4
1993	16.3
1994	15.5
1995	16.9
1996	20.3
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6

المصدر: - متاح على الموقع الإلكتروني

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 100

ثانياً: تغيرات أسعار النفط الخام قبل الازمة المالية العالمية

شهد عام 2000 ارتفاعاً في أسعار النفط الخام إذ بلغ سعر النفط الخام حوالي (27.6) دولاراً للبرميل، ومن أهم أسباب هذا الارتفاع هو انحسار التخمة النفطية التي أصابت المخزون العالمي من النفط والتي كانت سبباً جوهرياً في انهيار الأسعار خلال الأعوام السابقة، فقد كان للزيادة التي أقرتها (أوبك) أثر فعال في تخفيض حى المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000، والتي انعكست في الإشارات الخاطئة عن الأسواق المستقبلية، إذ كانت تشير إلى أن السعر الآن مرتفع وأنه يتجه نحو الانخفاض في المستقبل وأن هذا الوضع يشجع الشركات على التخلص من المخزون لديها، تفادياً للخسائر المترتبة على هبوط أسعاره في المستقبل وهي حالة تعرف (بالتراجع) (Back Ward).

وقد اتضح فيما بعد أن ارتفاع الأسعار لعام 2000 كان ضرورياً لتجديد الصناعة النفطية فقد برزت تدريجياً النواقص التي تعاني منها بسبب ما أدت إليه الأسعار السائدة في المدة السابقة من قلة المردود والاستثمار في مجالات النفط والغاز إذ تميزت الأعوام الأخيرة باختناقات في عملية التكرير نتيجة لعدم توسع هذه الصناعة طوال السنوات الماضية، فقد ارتفعت أسعار سلة (أوبك) بمقدار (10.1) دولاراً للبرميل خلال عام 2000 مقارنةً بعام 1999 وكما مبين في الجدول (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2000: 17-18).

أما في عام 2001 فقد شهدت أسعار سلة (أوبك) انخفاضاً في مستوياتها بنسبة قدرها 16% مقارنةً بمستويات عام 2000 إذ بلغ معدل سعر سلة (أوبك) عند مستوى (23.1) دولاراً للبرميل مقارنةً بـ (27.6) دولاراً للبرميل عام 2000 ولقد كان من أهم أسباب الانخفاض هذه هي أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 إذ كان لها دور كبير في تدني أسعار النفط الخام فبعد الارتفاع الفوري للأسعار الناجم عن عمليات المضاربة التي تلت الأحداث مباشرة أخذت

المستويات خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول بالتراجع وعلى الرغم من أن تلك الأحداث عادةً ما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار إلا أن أسعار النفط الخام بقيت عند مستويات معقولة مما يدل على استطاعة منظمة (أوبك) المحافظة على استقرار السوق، وبعد ملاحظة هبوط أسعار النفط الخام بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 قامت منظمة (أوبك) بتخفيض الإنتاج بإجمالي (1.5) مليون برميل يومياً ابتداءً من 2002/1/1 سعياً لاستقرار السوق النفطية والوصول إلى مستويات أسعار تتال رضا الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء، وقد اتضح أن الانخفاض الذي شهدته الأسعار بقيمتها الاسمية والذي بلغ (4.5) دولاراً للبرميل خلال عام 2001 لم يختلف إلا اختلافاً ضئيلاً مقارنةً بأسعاره الحقيقية المقاسة بأسعار عام 1995 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية إذ انخفضت بـ (5.5) دولاراً للبرميل ليصبح متوسطها عند مستوى (24.4) دولاراً للبرميل في عام 2001، إذ بدأت دول (أوبك) تجني ثمار ذلك القرار مع انطلاقة عام 2002 فقد أخذت الأسعار بالارتفاع والاستقرار إذ بقيت تتراوح ضمن نطاق سعري محدد من قبل المنظمة (22- 28) دولاراً للبرميل منذ شهر آذار 2002 إلى نهاية العام، إذ تراوح المعدل الشهري لأسعار سلة خامات (أوبك) خلال العام بين (24.6-28.4) دولاراً للبرميل أما المعدل السنوي لسعر النفط الخام فقد وصل إلى (24.3) دولاراً للبرميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بلغ (1.2) دولاراً للبرميل (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2001: 15-17)، والجدول (5) يوضح ذلك.

وعلى الرغم من الاجراءات المتخذة من قبل منظمة (أوبك) بشأن مستويات الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسعار فقد شهدت السوق النفطية العديد من العوامل خلال عام 2002 والتي كان لها الدور الواضح في تحسن مستويات الأسعار ومنها، الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر خلال العام وعدم استقرار الأوضاع في

(فنزويلا) حتى نهاية عام 2002 الأمر الذي أدى إلى انقطاع صادراتها النفطية التي يوجه جزء كبير منها إلى السوق الأمريكية، وكذلك مستوى الطلب على النفط وانتعاش الاقتصادات العالمية التي تعتمد بشكل كبير على تحسن مستوى الإداء في الاقتصاد الأمريكي ودرجة انتعاشه، إذ إن ازدهار الاقتصادات العالمية وانتعاشها أصبح يرتبط بدرجة كبيره بازدهار الاقتصاد الأمريكي الذي استطاع ان يحقق مستويات عالية من الاداء تعتبر ناجحة مقارنة بما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من ايلول / سبتمبر 2001، وذلك بفضل الاداء الناجح لقطاع تكنولوجيا المعلومات فقد وصل معدل النمو لعام 2002 نحو 2.2% مقارنة بـ 0.3% عام 2001 وكان ذلك كفيلا بتحقيق معدلات نمو جيدة على صعيد الاقتصاد العالمي قدرت نحو 2.8% خلال عام 2002 مقارنة بمعدل 2.2% خلال عام 2001، إذ انعكس هذا الانتعاش في الاقتصادات العالمية ومستويات الاداء فيها على الطلب العالمي على النفط والذي شهد نموا طفيفا في المعدل السنوي قدر بحوالي 0.3% (محمد، 2006: 31) ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2002: 13-15):

_ المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الامدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

_ استمرار انقطاع الامدادات من فنزويلا نتيجة الاضراب الذي شهدته البلاد خلال عام 2002.

_ الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي حجبت جزءاً كبيراً من امداداتها عن السوق النفطية

_ انخفاض درجات الحرارة في الدول المستهلكة الرئيسية الذي أدى الى زيادة الطلب على المنتجات النفطية مما دعم الارتفاع في الأسعار.

فقد تدخلت منظمة (أوبك) لكبح جماح ارتفاع الأسعار والعودة إلى داخل النطاق السعري وذلك عبر زيادة حصصها الإنتاجية بمقدار (1.5) مليون برميل يومياً في شهر فبراير 2003، وإلغاء مخاطر الحرب عن أسعار النفط، أخذت الأسعار في الانخفاض إلى أن وصل متوسطها خلال الربع الثاني من العام (25.9) دولاراً للبرميل، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً فقد ارتفعت الأسعار من جديد خلال النصف الثاني من عام 2003 إذ تجاوزت الحد الأعلى للنطاق السعري مرة أخرى، ويعود سبب ارتفاع الأسعار إلى زيادة الطلب غير المتوقع على النفط وتعثر عمليات الإنتاج وتدني طاقات التكرير على نحو مفاجيء وانقطاع في امدادات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية (فرانسين، 2007: 40). وكذلك حالة الغموض التي اكتنفت صادرات العراق النفطية خصوصاً بعد أن استمرت مسألة التوقيفات في خطوط الأنابيب بسبب العمليات التخريبية التي وصل عددها إلى أكثر من 90 عملية تخريبية إضافةً إلى القلق الذي ساور المتعاملين في الأسواق النفطية جراء الأنقطاع المفاجيء في شبكة الكهرباء التي طالت أجزاء كبيرة من شمال شرق الولايات المتحدة الامريكية الأمر الذي أدى إلى توقف ثمانية مصافي لتكرير النفط وإلى خلل في عمليات توزيع واضطرابات في حركة النقل الجوي، فقد كثر الجدل على مدار العام حول القيمة الحقيقية لبرميل النفط الخام بعد أن أخذ الدولار الأمريكي في التراجع مقابل العملات الرئيسية الأخرى ليصبح أقل مستوى له في 31 كانون الأول / ديسمبر 2003 وهو (1.26) دولاراً لليورو، وفي نفس الوقت وصلت أسعار سلة (أوبك) الحد الأقصى للنطاق السعري لتصبح عند مستوى (29.4) دولاراً للبرميل، (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2003: 15-17).

ونتيجة لتظافر عوامل عديدة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية ارتفعت أسعار النفط بنحو (7.8) دولاراً للبرميل أي بنسبة زيادة قدرها 28% مقارنةً بعام 2003 إذ وصل معدل السعر إلى

(36) دولاراً للبرميل في عام 2004 وأن معظم العوامل الجيوسياسية هي بالأصل امتداد لما كانت عليه في عام 2003 وأهمها استمرار التوتر في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والوضع الأمني غير المستقر في العراق الذي نجم عنه تزايد في الهجمات والتفجيرات التي تعرضت لها المنشآت النفطية العراقية والمشاكل العرقية والقبلية في (نيجيريا) والأزمة السياسية في (فنزويلا) قبل انفراجها في آب 2004 إضافةً إلى الأزمة الماليه التي اصابت شركة (يوكوس) الروسية التي بدأت خلال العام السابق، كذلك تأثرت أسعار النفط بالزيادة غير المتوقعة التي حدثت في الطلب العالمي على النفط، وفي الصين وأمريكا والهند ودول أخرى على وجه الخصوص (محمود، 2007: 70)، وقد تأثرت الأسعار أيضاً بقيام بعض المؤسسات العالمية المتخصصة باستشراف مستقبل النفط عبر إجراء مراجعة لأرقام الطلب خلال عام 2004 وزيادتها نحو الأعلى بصورة شهرية مما خلق هذا الإجراء حالة من التخوف في السوق باعثة للظن بأن الطاقة الإنتاجية في العالم قد لا تكون كافية لتغطية الزيادات في الطلب على النفط في المستقبل القريب وقد شاركت عمليات المضاربة في الأسواق النفطية على ارتفاع أسعار النفط في تلك المدة، فقد وصل معدل سعر سلة (أوبك) في بعض الأيام من شهر تشرين / أكتوبر 2004 إلى (46.6) دولاراً للبرميل ووصل سعر النفط الخام الأمريكي الخفيف إلى أكثر من (55) دولاراً للبرميل خلال نفس المدة ولأول مرة حافظ معدل سعر سلة (أوبك) على مستوى يفوق النطاق السعري المحدد من قبل المنظمة سواء كان ذلك على المستوى اليومي أو الأسبوعي أو الشهري وطوال عام 2004 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2004: 15-17)، ويعود ذلك إلى عوامل اقتصادية وهي الزيادة المستمرة في الطلب على النفط الخام وقصور العرض لتلبية هذا الطلب وكذلك قضية افلاس شركة يوكوس الروسية وعوامل سياسية منها تعثر السياسات الاخيرة في العراق والملف الإيراني

واستمرار نشاط المتمردين في نيجيريا واعدة تأمين قطاع النفط في فنزويلا (فرانسيس، 2007: 176).

واستمراراً لديناميكية عام 2004 شهدت أسعار النفط الخام تصاعداً مستمراً لتصل مستوياتها الاسمية إلى أرقام غير مسبوقه في عام 2005 إذ بلغ معدل سعر سلة (أوبك) عند مستوى (50.6) دولاراً للبرميل مقارنةً بـ (36) دولاراً للبرميل عام 2004 أي بزيادة (14.6) دولاراً للبرميل تمثل حوالي 40.6%، واتصفت حركة أسعار النفط خلال عام 2005 بدرجة عالية من التذبذب مقارنةً بالعام السابق إذ وصلت الفروقات بين أدنى وأعلى معدل سعر شهري لسلة (أوبك) عند مستوى (17.7) دولاراً للبرميل وبالمقابل لم يتجاوز الفرق (15.8) دولاراً للبرميل خلال عام 2005 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2005: 19-21)، واهم تلك العوامل استمرار النمو القوي للطلب العالمي على النفط إذ تراوح بين 2.2% و 2.5% سنوياً ليرتفع الاستهلاك إلى (84) مليون برميل يومياً فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك 25% من مجمل الإنتاج العالمي وأوروبا 22% واليابان 7% والصين 6.6% وروسيا 3.5% (الجلبي، 2006: 67)، إضافةً إلى ذلك أختناقات طاقات التكرير العالمية والتحويلية، وعلاوة على ذلك الطاقات الإنتاجية النفطية العالمية المنخفضة، وكذلك كانت المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط والعراق وإيران وفنزويلا ونيجيريا لها الدور الكبير في ارتفاع الأسعار خلال العام ولا يمكن إغفال الكوارث الطبيعية التي سببتها الأعاصير وما رافق ذلك من ازدياد في مستوى المضاربات في الأسواق، وبصورة عامة كانت لعوامل العرض والطلب تأثير واضح في نزوع الأسعار نحو الارتفاع ففي الوقت الذي يستمر فيه نمو الطلب العالمي على النفط لم يرتفع إنتاج النفط في دول خارج (أوبك) خلال العام إلا بصورة طفيفة وبمستوى أقل من التوقعات سواء كان ذلك بسبب الانخفاض الطبيعي المستمر الذي يطرأ على إنتاج بعض تلك

الدول أو بسبب الكوارث الطبيعية والأعاصير التي عطلت جزءاً كبيراً من الطاقات الإنتاجية كما حدث في خليج المكسيك وساعدت هذه العوامل عوامل أخرى لدفع مستويات الأسعار نحو المزيد من الارتفاع والتذبذب ومن هذه العوامل على سبيل المثال إعصار كاترينا الذي كان بمثابة أسوأ كارثة طبيعية في أمريكا وما نتج عنه من نقص في الإنتاج ودمار وذعر وزيادة في حمى المضاربات وقد اعتبر من أهم العوامل المباشرة لعبور أسعار الخام الأمريكي الخفيف حاجز (70) دولاراً للبرميل في نهاية شهر آب / أغسطس 2005 (حسين، 2006: 70).

ففي عام 2006 ارتفعت الأسعار خلال الثمانية أشهر الأولى وذلك استمراراً للاتجاه التصاعدي لأسعار النفط الخام خلال السنوات القليلة الأخيرة لتصل مستوياتها الاسمية إلى أرقام غير مسبوقه تخطت عتبات جديدة كان آخرها عبور سعر سلة (أوبك) اليومي سقف (72) دولاراً للبرميل متزامناً مع تخطي السعر الفوري لنفط خام برينت سقف (78) دولاراً للبرميل خلال التعاملات الإلكترونية في منتصف شهر تموز / يوليو 2006، بعدها انخفضت الأسعار وبشكل حاد ليصبح المعدل اليومي لسعر سلة (أوبك) عند مستوى (54.92) دولاراً للبرميل في الأسبوع الأخير من شهر أيلول / سبتمبر وإلى (53.37) دولاراً للبرميل في نهاية تشرين الأول / أكتوبر 2006، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة (أوبك) خلال العام المذكور (61.1) دولاراً للبرميل مقارنةً بـ (50.6) دولاراً للبرميل خلال عام 2005 أي بزيادة (10.5) دولاراً للبرميل تمثل نسبة قدرها 21% ويعود السبب لارتفاع أسعار النفط الخام خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2006 ووصولها إلى مستويات قياسية بالدرجة الرئيسية إلى ما يأتي (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2006: 17 - 19):

التوترات الجيوسياسية التي تميزت بحالة استثنائية خلال عام 2006 ولاسيما التوترات في الشرق الأوسط المتمثلة بالملف النووي الإيراني والتوتر المستمر في الوضع الأمني في العراق

والعدوان على لبنان الذي بدأ في يوم 12 تموز / يوليو واستمر لأكثر من شهر بالإضافة إلى الاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا التي أدت إلى غلق طاقات إنتاجية بحدود (120) ألف برميل يومياً في بداية عام 2006 لترتفع وتصل (800) ألف برميل يومياً في بداية شهر آب / أغسطس من العام نفسه في تلك الدولة المنتجة للنفط الخام مما اضطرت الشركة العاملة (شل) من إعلان حالة (القوة القاهرة) وقد اعتبر ذلك بالإضافة إلى العدوان على لبنان من أهم العوامل وراء ارتفاع سعر الخام الأمريكي الخفيف وعبوره عتبة (78) دولاراً للبرميل.

التوقعات غير المبرمجة في الإنتاج خلال العام من أهمها اعلان شركة البترول البريطانية وبصورة مفاجئة خلال شهر آب / أغسطس 2006 بأنها ستغلق طاقة (400) ألف برميل يومياً تُنتج من حقل (برودوبي) في الالاسكا بهدف إجراء بعض الفحوصات للأنايبب بعد ملاحظة تسرب كميات من النفط.

قد ساهمت عوامل أخرى منها حدوث موجات برد في أوروبا في بداية السنة أدت إلى تعطيل جزء من الإنتاج الروسي وارتفاع الطلب العالمي على الغازولين بالأخص في السوق الأمريكية وتأثير ذلك على أسعار النفط والاختناقات في طاقات التكرير بالأخص التحويلية منها في السوق المذكور.

ويمكن القول ان قوى السوق الاساسية تمثل واحده من العوامل التي تكمن وراء ارتفاع أسعار النفط الخام، وأن السوق النفطية وجدت لنفسها دعماً ذا شأن في مطلع عام 2006 سميت (علاوة الخوف) والتي نشأت نتيجة الشكوك والمخاوف التي اكتتفت الإمدادات النفطية القادمة من بلدان عدة ابتداءً بفرنزويلا ونيجيريا وانتهاءً بالعراق وإيران وأن القضاء على بعض هذه المخاطر سوف تدفع الأسعار نحو الانخفاض (فرانسين، 2007: 54).

أما انخفاض الأسعار خلال الأشهر المتبقية من عام 2006 فإنه يعود إلى العوامل الآتية
(منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2006: 20):

ارتفاع المخزونات النفطية العالمية بالأخص في أمريكا إلى مستويات قياسية تفوق معدلاتها
للخمس سنوات الماضية مما أدى إلى حدوث اختلال في توازن السوق وذلك بضوء استمرار
دول (أوبك) في الإنتاج بمعدلات عالية وعودة إنتاج دول خارج (أوبك) إلى ارتفاع إنتاجها
وخصوصاً بعد انتهاء عمليات الصيانة الموسمية وعودة بعض الطاقات المنتجة في منطقة خليج
المكسيك بعد الدمار الذي سببته الأعاصير في عام 2005 إضافة إلى التباطؤ الحاصل في نمو
الطلب العالمي على النفط لعام 2006.

تخفيف حدة التوترات الجيوسياسية إذ انخفضت الأسعار حال ظهور بوادر تخفيف فيما يتعلق
بالعدوان على لبنان والملف النووي الإيراني وبشكل كبير وسريع ليصل المعدل اليومي لسعر
سلة (أوبك) إلى (54.9) دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول / سبتمبر
2006.

شهد عام 2007 ارتفاعاً مستمراً للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبوقة إذ تخطت الأسعار
سلسلة من الحواجز الجديدة وغير المتوقعة وخصوصاً خلال النصف الثاني من السنة إذ تجاوز
المعدل اليومي لسعر سلة (أوبك) حاجز الـ (90) دولاراً للبرميل مع مطلع شهر تشرين الثاني
/ نوفمبر 2007 كما تجاوز سعر نفط برينت حاجز الـ (95) دولاراً للبرميل وقد وصل سعر
الخام الأمريكي إلى حوالي (100) دولاراً للبرميل خلال النصف الثاني من الشهر المذكور، إذ
ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات (أوبك) بمعدل 13.1% إذ بلغ (69.1) دولاراً
للبرميل خلال عام 2007 مقارنة بـ (61.1) دولاراً للبرميل خلال عام 2006 أي بزيادة (8)
دولاراً للبرميل (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2007: 15-17).

اما عام 2008 فقد شهد العديد من التطورات فيما يتعلق بالقفزات الكبيرة في بدايته والانخفاض الذي تلاها وحدوث الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق النفطية بشكل خاص والتي تسببت بموجه من الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام فقد استمرت الأسعار نحو الزيادة في اذ بلغت أقصاها في الربع الثاني من العام اذ سجلت عند 121.7 دولار للبرميل (مجاهد وبشير، 2013: 26)، ويمكن ان نجمل العوامل التي أدت الى تصاعد الأسعار في هذه الفترة ووصولها في كثير من الأحيان إلى أكثر من (3) دولاراً للبرميل ما بين اليوم والأخر إلى عدة عوامل منها:-

عوامل العرض والطلب إذ ازداد الطلب العالمي على النفط كما كان متوقعا بمستويات مقارنة لمعدلاته وخصوصاً منطقة آسيا والمحيط الهادي إذ بلغ استهلاك الطاقة التجارية الأولية (64) مليون برميل يومياً أي بزيادة (23) مليون برميل يومياً من النفط الخام عام 1980 و (36) مليون برميل من النفط الخام يومياً عام 1990 وقد كان نمو استهلاك الطاقة في المنطقة اثناء العقدين ونصف العقد الماضيين يفوق المتوسط العالمي كثيراً ويتضح هذا من الحصص المتصاعدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي من اجمالي استهلاك العالم للطاقة التجارية الأولية 18% عام 1980 و 22% عام 1990 و 31% عام 2005 (كانج و وجت يلم، 2007: 312)، وبالمقابل فقد سجل الطلب العالمي للنفط الخام مستويات مرتفعة في عام 2007 اذ بلغت 86.4 مليون برميل يومياً (المزيني، 2013: 326)، في الوقت الذي لم يزداد فيه إنتاج النفط الخام في دول خارج (أوبك) بالمستوى المتوقع نتيجة للمشاكل الفنية والتوقفات غير المبرمجة وفترات الصيانة طويلة الأجل والطقس الرديء بالإضافة إلى الانخفاض المستمر في إنتاج بعض المناطق وأهمها بحر الشمال وظاهرة النضوب الطبيعي لحقولها (زفانينيتسكي، 2008).

الاختناقات في الطاقات العالمية وخصوصاً التحويلية منها والضغوط والتحديات التي تعاني منها صناعة التكرير لزيادة انتاج وقود النقل كالغازولين والديزل بالكميات والمواصفات المطلوبة على ضوء التشديد في الإجراءات البيئية وضعف الاستثمار في بناء مصاف جديدة خلال العقدين الماضيين واقتصار الامر على بناء عدد قليل من المصافي الجديدة واغلبها في اسيا اذ كانت كانت القوانين والتشريعات البيئية حائلا امام انشائها في الدول المستهلكة (بقلقة، 2013: 11) الأمر الذي خلق حالة متزايدة من عدم الموائمة بين طاقات التكرير وطبيعة حصيلتها من جهة ومزيج المنتجات التي يطلبها المستهلك من جهة أخرى هذا فضلاً عن الصعوبات التي واجهتها مصافي التكرير بالأخص في الولايات المتحدة بسبب المشاكل المفاجئة في بعض الأحيان هذا الامر أدى الى تحفيز النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط وخصوصاً المدة بين 2002-2008 والذي أدى بدوره الى زيادة في استغلال الطاقات التكريرية المتاحة الامر الي دفع الأسعار الى الأعلى (الصباح، 2007: 11-14).

العوامل الجيوسياسية والمشاكل والتوترات التي تعاني منها بعض البلدان المنتجة للنفط وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط ومن أهمها الأزمة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني إذ اعتبرت هذه الأزمة أحد أهم العوامل المباشرة وراء ارتفاع أسعار النفط الخام وتجاوزها سعر الخام الأمريكي الخفيف ولأول مرة الـ (90) دولاراً للبرميل خلال التعاملات الإلكترونية ليوم 19 تشرين الأول / أكتوبر 2007 (النجار، 2008) إضافةً إلى الوضع الأمني المتردي في العراق بعد العدوان الأمريكي واحتلاله وتدمير بنائه التحتية لا سيما النفطية منها وعدم قدرته على استعادة طاقته الانتاجية إلى مستوياتها السابقة علماً انه يمتلك المركز الثاني بالاحتياطي النفطي وكذلك الاضرابات والهجمات على المنشآت النفطية في نيجيريا والمكسيك ومشاكل

فنزويلا والتي تعتبر من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام فضلاً عن الملف النووي الإيراني و باعتبارها منتج رئيسي للنفط الخام.

المضاربات وزيادة تدفق الاستثمارات إلى أسواق النفط المستقبلية: ان ارتفاع معدلات التضخم أدى الى دخول العديد من المستثمرين في سوق السلع للتحوط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار اذ ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع الى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة الى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون وهو ما برر واضحاً في كثافة نشاط المضاربة - شراء النفط بغرض إعادة بيعة بسعر اعلى بدلا من استخدامة لأغراض صناعية - في الأسواق الآجلة للنفط فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تعاقدات في الأسواق المستقبلية للنفط بشكل متزايد ومن سنة الى اخر بل من شهر الى اخر بحيث فاقت كمياتها وبحدة مراحل الكميات الفعلية للإنتاج او الاستهلاك العالمي للنفط الخام وبهذا فقد اصبح المتداول من العقود النفطية مما يعرف بالبرميل الورقي اكبر من المعروف من الشحنات النفطية الحقيقية وهذا مما أدى الى خلق طلب وهمي على البرميل الورقية للنفط وتزايدت حدة الهلع في الأسواق إزاء الارتفاع المتواصل للأسعار مما دفع مستخدمي النفط الفعليين من مستهلكين ومصافي تكرير الى التحوط من الارتفاع المستمر للأسعار عن طريق دعم بناء مخزوناتهم النفطية والتسبب في زيادة متزامنة للطلب والمخزون للنفط على الأسعار صعوداً (بقلعة، 2013: 11)،

حركة المخزون الأمريكي المتمثلة بالسحب خلال فترة الربع الثالث من السنة التي تعتبر عادة فترة بناء وليست سحباً للمخزون (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2007: 18).

استمرار انخفاض سعر صرف الدولار اتجاه العملات الرئيسية الأخرى وخصوصاً اليورو الذي وصل بدوره إلى مستويات قياسية بالتزامن مع تصاعد الأسعار، فان انخفاض سعر صرف

الدولار يزيد الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية وكذلك يخفض الإنتاج الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار، حيث ان الارتفاع الكبير الذي حصل في الأسعار الاسمية لسلة أوبك لم يكن حقيقياً فارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الدولار امام العملات العالمية الأخرى ساهم في اتساع الفجوة بين القيمة الحقيقية والاسمية ان لم تتجاوز ذروة المعدل السنوي للأسعار الحقيقية 75.2 دولار للبرميل في عام 2008 كما ان مقدار الزيادة في الأسعار الحقيقية كان اكثر تباطؤً عنه في قيمتها الاسمية، وعند المقارنة الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك بقيمتها الاسمية بالعملات العالمية يتضح اثر انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي في تضخيم حدة الارتفاع في أسعار النفط فقد تجاوزت معدلات الزيادة في أسعار النفط بالدولار الأمريكي ما بين عامي 2000 و 2008 حوالي ضعف مثيلاتها من العملات العالمية الأخرى، اذ بلغت معدلات الزيادة في الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال ذات الفترة باليورو و 115% إضافة الى ان المعدل السنوي لسعر البرميل ذروته في عام 2008 مقوماً بعملات رئيسة أخرى 64.3 يورو للبرميل و 51.3 جنية إسترليني للبرميل وذلك عندما بلغ 94.1 دولار للبرميل (بقلعة، 2013: 11).

الزيادات الوهمية في حجم الاحتياطي العالمي إذ توصل له مجموعة من الخبراء الجيولوجيين العاملين على صعيد الاحتياطي من النفط الخام إلى وجهة نظر تتوقع بأن العالم لم يتمكن من تعويض ما استخرجه من النفط خلال السنوات العشرين الماضية وأن الإنتاج سوف يتجه نحو الانخفاض في منتصف العقد الثاني من القرن الحالي واكد الخبراء ان 80% من الإنتاج العالمي يتدفق من حقول اكتشفت قبل عام 1973 واغلبها بدأت رحلة النضوب كما اكدوا ايضا على ان الزيادات في حجم الاحتياطي العالمي كانت وهمية ناجمة من إعادة التقدير اكثر منه نتيجة لجهود اكتشافيه خاصة داخل الأوبك والهدف منها الحصول على زيادات في حجم الحصص الإنتاجية

المخصصة لكل بلد حتى يتسنى لها الاستفادة من ارتفاع الأسعار الحالية ولتأمين فوائض نقدية مالية تمكنها من اتمام عمليات التنمية الاقتصادية في بلدانها. (تشيونغ و ميرير-بلاكمان، 2007).

انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج: شهدت الأسواق النفطية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات مستويات منخفضة في أسعار النفط الخام الامر الذي أدى الى عزوف عن توسيع الاستثمارات في القطاع النفطي إضافة الى ذلك ارتفاع التكاليف الرأسمالية للمشاريع النفطية وخاصة في بيئة مشجعة للاستثمار اذ واجهت المشاريع القائمة قيد التنفيذ زيادة في تكلفة محطات الإنتاج وتكلفة الانابيب وتكلفة الكوادر البشرية مما أدى الى عدم التوافق بين النمو في العرض الناجم عن قلة الاستثمارات في الطاقات الإنتاجية الإضافية والزخم السعودي في الطلب العالمي والذي بدوره أدى الى ارتفاع الأسعار بشكل تصاعدي قوي خلال الفترة 2002 الى غاية النصف الأول من عام 2008 (بلقلة، 2013: 11).

الضواهر والكوارث الطبيعية التي شهدها العالم: تزايدت درجة التحسس لاسعار النفط اتجاه أي انباء ترد حول أي مخاطر تهدد بانقطاع الامدادات بفعل الظروف الطبيعية او الجيوسياسية ومن بين الظروف الطبيعية التي اثرت على أسعار النفط خلال الفترة 2002 - 2008 إعصار ايفان الذي اجتاح خليج المكسيك عام 2004 واعصار كاترينا الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الامريكية سنة 2005 حيث تعرضت الولايات المتحدة (المستهلك الأول للنفط) لعواصف بحرية أوقفت انتاجها وشللت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على انتاج مشتقاتها إضافة الى الاثار التي خلفها زلزل زشوان في عام 2007 الذي شهدته الصين مما أدى الى زيادة الطلب على المشتقات النفطية والاستخدام الكبير للمولدات الكهربائية (رمضان، 2012: 6).

الجدول (2) تطورات أسعار النفط الخام للمدة (2001-2016)

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	السعر الاسمي
2001	23.1
2002	24.3
2003	28.2
2004	36.0
2005	50.6
2006	61.1
2007	69.1
2008	94,5
2009	61,1
2010	77,5
2011	107,5
2012	109,5
2013	106
2014	96,3
2015	49,5
2016	34,1

المصدر: (1) متاحة على الموقع الالكتروني

<http://www.opec.org>

بدأ الانخفاض في المتوسط العام لأسعار سلة أوبك بعد المستوى الذي بلغه في شهر يوليو 2008 ليصل إلى (39.19) دولاراً للبرميل خلال شهر ديسمبر عام 2008، أدى هذا الانخفاض الحاد الذي حصل في أسعار النفط الخام وخلال مدة قصيرة جداً إلى طرح التساؤل من جديد حول العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها، وقد أعزى عدد كبير من المختصين هذا التغير إلى عوامل عديدة ومن أهم هذه العوامل هو انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام بمعدلات تفوق العرض إذ كان لانخفاض الطلب لإغراض المضاربات الأثر الواضح على انخفاض الطلب العالمي من جهة وانخفاض الطلب الحقيقي على النفط الخام بسبب حلول أزمة الكساد التي طالت معظم دول العالم من جهة أخرى، إذ تبرهن التطورات التي شهدتها المدة الماضية بأن الطلب على النفط الخام هو العامل الرئيسي الذي يمكنه أن يفسر التغير الحاد الذي شهدته أسعار النفط الخام بغض النظر عن العوامل الأخرى التي كان تأثيرها بسيطاً ومحدوداً جداً لذلك سوف يتم التركيز على تحليل قوى التوازن في السوق النفطية، إذ إن الأزمة المالية التي بدأت في شهر فبراير عام 2007 وتفاقمت مع تدخل السلطات الأمريكية المختصة في شهر مايو عام 2008 لإنقاذ أكبر شركتين للاستثمار في الولايات المتحدة بشكل خاص والعالم بشكل عام وهما (Freddie mac , Fannie mae) إذ يلاحظ إن الطلب العالمي على النفط الخام قد ازداد بشكل يفوق العرض العالمي خلال عام 2007 - مايو 2008 إذ بلغ فائض الطلب العالمي على النفط الخام في المتوسط (1.1) مليون برميل يومياً وبلغت زيادة طلب الدول النامية والدول الأخرى في الربع الأول من عام 2008 بمعدل (4.42%) مقارنة بالربع الأول من عام 2007، فيما تراجع الطلب العالمي على النفط الخام في عام 2008 إلى 85.9 مليون برميل يومياً بعد أن كان 86.4 مليون برميل يومياً في عام 2007 (المزيني، 2013: 326) (البنك الدولي، 2015: 3)،

وعند حدوث الأزمة المالية وانفجارها وإفلاس العديد من المؤسسات المالية وتدهور المؤسسات الاقتصادية وحصول أزمة ثقة وتدخل الدولة في النشاط المالي لإنقاذ بعض المؤسسات المتضررة، وكذلك انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وحصول أزمة كساد في العالم أدى إلى انخفاض الطلب على النفط الخام لإغراض المضاربة وهذا تأثير مباشر على الطلب على النفط الخام، وبما أن الطلب على السلع والخدمات انخفض والذي أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لبعض البلدان أدى إلى انخفاض أكبر في الطلب على النفط الخام مما أدى إلى زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي للنفط الخام والذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط بشدة وبقوة إذ وصلت إلى أكثر من 100% فقد انخفضت أسعار النفط الخام من 147 دولار للبرميل في شهر شباط 2008 إلى 33.8 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس العام، وهذا ما أكدته نشرة صندوق النقد الدولي لعام 2008 في توقعه بأن تباطؤ الاقتصاد العالمي ستعمل على كبح أسعار النفط التي بلغت مستويات مرتفعة غير مسبوقة، كما كانت للتوقعات المتشائمة التي تسود أغلب المراكز البحثية حول الأزمة المالية وأزمة الكساد التي حصلت الدور الكبير في انخفاض الطلب على النفط الخام (الدليمي، 2011: 20)، وأكدت أغلب المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق وأسعار وكميات وإنتاج النفط والطاقة على أن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية على سوق النفط تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة للتطورات الاقتصادية العالمي (فياض والزائدي، 2009، 14-15) هذا مما دفع المنظمة من اتخاذ قرار بعمل أكبر تخفيض جماعي في تاريخ المنظمة وكانت نتيجة هذا القرار سحب 4.2 مليون برميل يومياً من السوق مما أثمر في استقرار السوق النفطية العالمية (الحقباني ومحمد، 2015: 7).

ثالثاً: تغيرات أسعار النفط الخام بعد الازمة المالية العالمية:

شهد عام 2009 استمرار الانخفاض في الطلب العالمي للنفط الخام ليصل الى 84.5 مليون برميل يومياً بسبب الازمة المالية العالمية وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي يشهده العالم الا ان هناك مخاطر لا تزال قائمة وخصوصاً فيما يتعلق بالتصاعد المتزايد في الديون العامة في معظم الاقتصادات المتقدمة إضافة الى الموقف المالي المتغير وضعف الطلب العالمي. (مجاهد وبشير، 2013: 27).

وفي عام 2010 ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام بمعدل 1.9% وهذا يعود الى الانتعاش النسبي الذي حصل في الاقتصاد العالمي بعد الازمة المالية وواصل ارتفاعه عام 2011 بمعدل 1.5% (المزيني، 2013: 326) والذي انعكس على ارتفاع أسعار النفط الخام فقد سجلت أسعار النفط 77.5 دولار للبرميل في عام 2010 و 107.5 دولار للبرميل في عام 2011 بعد ان كان 61.1 دولار للبرميل في عام 2009 وكما موضح بالجدول (2)، استمر الارتفاع في 2012 ليسجل النفط خام أوبك 109.5 دولاراً للبرميل ويعود السبب الى استمرار الزيادة في الطلب العالمي على النفط الخام فقد تجاوز استهلاك المنتجات النفطية في الصين حجم انتاجها بمقدار 6.3 مليون برميل يومياً والذي انعكس على زيادة الاستيرادات النفطية للصين التي تعتبر اكبر بلد مستهلك للنفط في العالم كما يعد اقتصادها ثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، كما سجلت الاستيرادات النفطية للولايات المتحدة الامريكية 6.24 مليون برميل يومياً (الحقباتي ومحمد، 2015: 7)، وفي عام 2013 انخفضت أسعار النفط الخام ففي خلال شهر أكتوبر وبداية شهر نوفمبر مع وصولها لاقبل مستوى لها منذ خمسة اشهر اذ انخفض مزيج برنت من 112 دولاراً للبرميل في بداية شهر اكتوبر الى اقل من 103 دولاراً للبرميل أي بواقع 14 دولاراً تقريباً من مستوى الذروة الذي حققه في نهاية شهر أغسطس في حين وصلت أسعار

سلة أوبك 101 دولاراً للبرميل تقريباً في شهر نوفمبر بعد ان كانت 107 دولاراً للبرميل في شهر اكتوبر (البحر و كاي، 2013: 1)، اما في عام 2014 فقد وصلت الأسعار الى 115 دولاراً للبرميل في بداية الصيف حزيران ثم عادت لتتهبط تدريجياً حتى توصلت في بداية الشتاء نهاية كانون الأول من العام نفسه الى 50 دولاراً للبرميل بل الى دون ذلك حتى وصلت الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني / يناير 2015 الى نحو 40 دولاراً للبرميل أي بنسبة انخفاض اكثر من 50% خلال خمسة اشهر واستمرت أسعار النفط بالانخفاض خلال عام 2015 لتصل الى مستويات متدنية جداً اذ سجلت في المعدل السنوي لسلة خامات أوبك 49.5 دولاراً للبرميل ويعود هذا الانخفاض الى مجموعة من العوامل يمكن ان نذكر أهمها (البنك الدولي، 2015: 3):

1-زيادة الإنتاج النفطي الصخري في أمريكا اذ وصل الزيادة في الإنتاج النفطي الأمريكي الى 4 مليون برميل يومياً بسبب انتاج النفط الصخري منذ عام 2008 وكذلك النفط الرملي في كندا والذي أدى الى زيادة الكميات المعروضة من النفط الخام. (المصارف، 2015: 135)

2-تراجع الطلب العالمي على النفط الخام بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو والتباطؤ في الصين واسيا والمناطق الأخرى.

3-التحسن الواضح في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

4-التغير في استراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلاً من استهداف الأسعار وهذا مما أدى الى امتناع البلدان الأعضاء في المنظمة من تخفيض انتاجها لا سيما المملكة العربية السعودية مما أبقى الأوبك عند سقف انتاجي 30 مليون برميل يومياً والذي يشكل 40% من الإنتاج العالمي. (غوس، 2015: 2)

5-استقرار الامدادات النفطية نسبياً وخصوصاً من مناطق الشرق الأوسط والتي شهدت اضطرابات سياسية وعسكرية بسبب انفجار ثورات الربيع العربي.

6-أسعار الفائدة المتدنية في الولايات المتحدة الامريكية وكذلك التوقعات حول وصولها الى نقطة الصفر والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعتها البنك الفدرالي الأمريكي منذ انفجار الازمة عام 2008 مع بقاء أسعار الفائدة المنخفضة في مناطق رئيسة في العالم كمنطقة اليورو واليابان فأدى ذلك الى حرف رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل اذونات الخزينة وسنداتها وكذلك الى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي والذي اضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان. (الخاطر، 2015: 6-7)

7-التوترات السياسية التي تشهدها بعض البلدان النفطية واستخدام النفط كداة للتاثير من خلالها على البلدان الأخرى اذ استخدمت الولايات المتحدة الامريكية كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي للتاثير على سياسات بعض الدول النفطية لا سيما ايران وروسيا، كما رفضت المملكة العربية السعودية تخفيض انتاجها لكي لا ترتفع الأسعار لنفس السبب فايران وروسيا الذان يمولان الحرب في سوريا ويدعمان نظام الأسد وهما بلدان نفطيان وسينتفعان من هذا الارتفاع اذا ما حصل علماً ان المملكة العربية السعودية تمتلك اكثر من 700 مليار دولار في البنك الدولي عزز قدرتها في مواجهة هذا الانخفاض اكثر من ايران وروسيا.

تراجع المخاوف السياسية في الشرق الأوسط لا سيما المفاوضات الغربية - الإيرانية حول البرنامج النووي التي أدت الى تقليل العوامل السياسية التي دعمت أسعار النفط المرتفعة في العام الماضي وكذلك التوقعات حول تخفيف العقوبات المفروضة على إيران، كما أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عدم التدخل العسكري في سوريا خلال تلك الفترة.

ضعف الطلب من قبل مصافي النفط الأمريكية نتيجة الصيانة الموسمية إضافة الى زيادة انتاج
انفط الأمريكي واستمرار الامدادات النفطية من دول خارج منظمة أوبك (البحر وكاي،
2013: 1).

الفصل الثالث

المبحث الأول: النمو الاقتصادي (المفهوم - المحددات - النظريات)

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: تحليل واقع النمو الاقتصادي في الكويت وعلاقته بأسعار النفط الخام

المبحث الأول

النمو الاقتصادي (المفهوم - المحددات - النظريات)

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

نظرا للاهمية الكبيرة التي تميز بها النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي فقد تعددت وتتنوعت تعاريفه وهذا ناتج من اختلاف آراء المفكرين والمحللين واختلاف أماكنهم وبيئاتهم وعلى هذا الأساس يمكن ان نسرد مجموعة من هذه التعاريف:

يعرف النمو الاقتصادي على انه حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الجنابي، 2015: 139).

كما يعرف على انه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (بن جلول، 2009: 60)

ويعرف أيضا على انه التوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في دخل الفرد وفي الناتج الوطني الحقيقي (خليفة، 2001: 7).

ويضيف Chapiro ان النمو الاقتصادي هو زيادة في الناتج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الناتج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (قندوسي، 2014: 75).

ويعرف على انه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج او الدخل الحقيقي في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة.

تتشترك التعاريف السابقة في محدد أساسي للنمو الاقتصادي اذ لا بد ان ترافق هذه الزيادة حصول زيادة محققة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك يتطلب ان تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة معدلات النمو السكاني في المجتمع (الجنابي، 2015: 139).

وينصرف Joseph Schupeter في تعريف النمو الاقتصادي الى التغيير البطيء على المدى الطويل والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو الادخار (محي الدين، 2009: 6). من جانب اخر انصرف S. Kuznets في تعريفه للنمو الاقتصادي على انه ارتفاع طويل الاجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان تستند هذه الإمكانيات المتنامية الى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والايولوجي المطلوب لها (بن زيدان، 2013: 2)

اما الاقتصادي الأمريكي كوزيننس فيعتبر النمو الاقتصادي احداث زيادات مستمرة في انتاج الثروات المادية (المسعودي، 2010: 28).

وعرف بعض الاقتصاديين النمو الاقتصادي بانه نمو في ثروة الفرد وعملياً هو زيادة مستوى الدخل الفردي وتحسينه او زيادة الإنتاج الفردي وعادة ما يستخدم الناتج المحلي الخام الفردي الحقيقي كمعيار لقياس ذلك، وهناك دراسات تأخذ بنظر الاعتبار مستوى المعيشة ومستوى التعليم ومعدل الانجاب والوفيات كمؤشر للقياس وحسب Delorme فان النمو هو زيادة في حجم انتاج البلد (Delorme, 1998: 51).

ومن خلال التعاريف السابق فإن الباحث يعرف النمو الاقتصادي بأنه التغيير الإيجابي او الزيادة في مستوى انتاج السلع والخدمات للدولة خلال فترة زمنية محددة في الغالب سنة، وهذه الزيادة يجب ان تكون مستمرة وتقاس بنسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي ويكون معدل النمو اسمي او حقيقي باستبعاد اثر التضخم تقاس النسبة في سنة معينة بسابقتها.

ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة فكما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد كلما زادت معدلات النمو في الناتج

المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي وحصّة الفرد منهما (الجنابي، 2015: 139)، وبالتحديد

في التعاريف السابقة نجدها تشير الى جملة من العناصر التي يمكن ان نوضحها بالتالي:

لا يمكن ان نعتبر الزيادة في اجمالي الناتج المحلي لوحدها نمواً اقتصادياً في مجتمع ما اذ لابد

ان ترافقها زيادة محققه في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي يجب ان تكون

نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي اكبر من نسبة نمو السكان في المجتمع وبناءً على ذلك

يمكن القول ان (رضوان، 2011: 756):

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في الدخل والوطني - معدل النمو في التعداد السكاني

ينبغي ان تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل ولا تخنفي باختفاء الأسباب أي ان النمو

ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة او مؤقتة، ففي حالة منح دولة غنية اعانة لدولة فقيرة

مما ينجم عنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي لمدة قصيرة لكن هذه الزيادة لا تعتبر نمو

اقتصادي (العبد، 2011: 68).

ان النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي

يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة

مقابل الخدمات المقدمة منه، اما الدخل الحقيقي فهو يشير الى كمية السلع والخدمات التي يحصل

عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ولكي يحدث نمو

اقتصادي ينبغي ان يكون معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من المستوى العام للأسعار

(كريمة، 2011: 37 - 38).

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجتمعات تتمثل أساسا في العمل ورأس المال إضافة التقدم التكنولوجي ويتم تركيبها في مستويات ونسب عقلانية تضمن تحقيق مستوى معين للإنتاج وهي (ريان، 2015: 9 - 10):

1- العمل: هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته اذ يعتبر من العناصر المهمة لزيادة الإنتاج وزيادة معدل نمو الناتج القومي ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين في بلد وساعات العمل التي يبذلها العامل إضافة الى زيادة عدد السكان.

2- رأس المال: يعرف رأس المال على انه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين، كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة ويتم تمويل رأس المال من الادخار دون ان تكون هناك فجوة بين الاثنين، حيث ان زيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار ومن غير الممكن تطور بقاء الأموال المدخرة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره الى زيادة الناتج والدخل والذي يزيد من القدرة على التكوين الرسمالي في الاقتصاد، كما يمكن ان يكون رأس المال عن طريق البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية وفي استثمارات البنية التحتية للاقتصاد مثل الطرق، السكك الحديدية، الاتصالات والكهرباء... الخ، كما يمكن تقسيم رأس المال الى رأس مال مادي (المصانع والالات والمعدات وغيرها) ورأس مال بشري متمثل باستثمار العنصر البشري في التعليم والتدريب والصحة.

3- التقدم التكنولوجي: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة اكثر كفاءة أي (إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج

المتاحة او انتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات اقل من عناصر الإنتاج) او بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى ان بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني، فان ذلك سيؤدي حتما الى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وبالرغم من صعوبة قياس الناتج العلمي للعلماء بشكل دقيق الا ان الانفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشراً واسع القبول.

المطلب الثالث: أنواع النمو الاقتصادي.

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة لذلك يمكن تقسيم أنواع النمو الاقتصادي الى عدة أنواع وهي:

1-النمو المخطط: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط الفاعلية بالمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته (ساحة، 2011: 4).

2-النمو الطبيعي: ان النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية (محي الدين، 2009: 8)، ويتكون هذا النمو بفضل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة دون وضع خطة اقتصادية وطنية (اسيا، 2009: 16).

3-النمو العابر: هو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات وانما يأتي استجابة لعوامل طارئة واثبت ان تزول ويزول معها النمو الاقتصادي الذي احدثته، ويعتبر النمو الذي يحدث في اغلب البلدان النامية من هذا النوع (المكي، 1991: 42).

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي.

ان التنوع الفكري أحدث العديد من القراءات والأبحاث الاكاديمية المتخصصة وانتهجت الطريقة القياسية كحل أمثل لابرار مواطن القوة والضعف للمتغيرات والمحددات المؤثرة في النمو الاقتصادي:

1-الانفاق الاستثمائي والاستهلاكي: اكدت الكثير من الدراسات بوجود اثر للانفاق الاستثمائي العام والخاص على مسار النمو الاقتصادي فقد بينت دراسة (Singh and Nelson , 1994) و (Rebelo and Easterly, 1993) ان هناك علاقة بين الاستثمار العام ومؤشرات البنى التحتية والنقل والاتصالات والنمو الاقتصادي، اما الاستثمار الأجنبي فقد تم ابراز دوره من خلال نظريات نموذج النمو الاقتصادي الداخلي اذ يعتبر المصدر الأول لنقل التكنولوجيا وتدويل النشاط الاقتصادي اثبتت الدراسات اثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي (Hermes and Lensik , 2000) و (Lensink and Morrissey, 2006)، فيما اثبتت الدراسات ومنها دراسة (Barron, 1997) بوجود علاقة سببية بين الانفاق الاستهلاكي والنتائج المحلي الإجمالي، اما دراسة (Zone and Swaroop and Devarajan, 1996) اثبتت وجود علاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي والنتائج المحلي الإجمالي.

2-راس المال المادي والبشري: يؤثر راس المال المادي بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، إضافة الى زيادة الانفاق الاستثمائي والانفاق الاستهلاكي وزيادة الطلب الكلي الفعال، كما بينت عدة نماذج ان راس المال البشري يلعب دوراً مهماً في نمو نصيب الفرد من الدخل فحسب دراسة (Lucas, 1988) ان راس المال البشري يتراكم بطريقة داخلية ويعتبر المحرك الأساسي للنمو، كما اكدت

بعض الدراسات (Barro , 2000) و (Lee, 1995) ان عنصر راس المال البشري مؤكدة انه يؤدي دوراً مهماً في النمو الداخلي بين الاقتصاديين.

3- الشأن المالي والمؤسسي: اكدت العديد من الدراسات منها دراسة (Fisher, 1993) الى ان للتضخم علاقة بالاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل مبرراً ذلك ان التضخم يجعل الحكومة غير قادرة على متابعة الوضعية الاقتصادية مما يكون له اثر على الاستثمار وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي، إضافة الى دراسة (Goldgnith, 1969) اثر الأنظمة المالية على النمو الاقتصادي والتي كانت تبحث مشكلة اثر التحولات والتقلبات والضغوط المالية على النمو الاقتصادي، اذ توصلت الى ان القطاع المالي يسرع من النمو ويحسن من الأداء الاقتصادي وذلك من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال نحو القطاعات الأكثر إنتاجاً.

4- التبادلات التجارية الدولية: يمكن للدول ان تستفيد من حرية التجارة الدولية التي تسهل انتقال التكنولوجيا والمعارف الجديدة، اذ يلاحظ ان الابداع والتكنولوجيا والمنتجات الجديدة عالية الجودة ومستويات البحث والتطوير توجد لدى الدول المتقدمة دون الدول النامية ومن منطلق نقل التكنولوجيا يمكن التحسين من نوعية منتجات الدول النامية وجودتها مما يسمح بتطوير هياكل الإنتاج واكتساب الميزة النسبية وقد ترتقي المنتجات الى دخول الأسواق العالمية، ويقاس مؤشر الانفتاح الاقتصادي حرية التجارة الدولية (التحرير التجاري) والذي يأخذ الصيغة الرياضية التالية (بن زيدان، 2013: 18):

$$\text{Openness to trade ratio} = \text{Exports} / \text{GDP}$$

وتؤكد العديد من الدراسات منها دراسة (Edwards, 1995) ان هناك علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي وحرية حركة رؤوس الأموال من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

المطلب الخامس: مقاييس النمو الاقتصادي.

ينبغي التعرف ان الوسيلة التي عن طريقها يتم احتساب ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي ما هي الوسائل التي يمكن من خلالها قياس درجة النمو الاقتصادي في بلد ما؟ وللاجابة على هذا التسائل يجب ان نتعرف على المعايير الرئيسية لقياس النمو الاقتصادي وهي:

1-معايير الدخل: يرتبط معدل النمو بالتوسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتوسع بالدخل الفردي وان مقياس النمو الاقتصادي يعبر عن التغير في نمو الناتج المحلي الحقيقي مقسوماً على الناتج المحلي الحقيقي لسنة الأساس المنسوب اليها القياس (خليفة، 2001: 23) وتقسم معايير الدخل الى الاتي:

2-الدخل المحلي الإجمالي: يعرف الدخل المحلي الإجمالي بأنه مجموع الدخول المكتسبة من انتاج السلع والخدمات في بلد ما خلال سنة، وبهذا التعريف يعتبر الدخل المحلي الإجمالي من اهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي لذا بدأ الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية والتي كان لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الاقتصاد العالمي (ريان، 2015: 20).

3-الدخل المحلي المتوقع: يقترح البعض ان يقاس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع، وليس الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة الى ما يمكن ان تبلغه من تقدم في أساليب تسيير انتاجها (غطاس، 2010: 31 - 32).

4-متوسط نصيب الفرد: يعتبر هذا المؤشر من اكثر المؤشرات استخداماً وصدقاً، الا ان الاختلاف في طرق قياسه تعتبر من المشاكل التي تواجه الكثير من البلدان وخصوصاً النامية (لان البعض يستخدم اجمالي السكان والبعض الثاني يعتمد على العاملين فقط) والذي يجعل

المقارنه بين البلدان تكون غير دقيقه لاختلاف أسس وطرق قياسه وتقديره، فحساب الدخل لجميع السكان يخدم النواحي الاستهلاكية اما حساب قوة العمل يخدم النواحي الإنتاجية (ريان، 2015: 20).

5-المعايير الاجتماعية: تقسم المعايير الاجتماعية التي تعبر عن النمو الاقتصادي الى التالي (بن غضبان، 2015: 62)

6-المؤشرات الصحية: تتدرج تحت هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تقدم الخدمات الصحية وهي:

7-عدد الوفيات لكل 1000 من السكان

8-متوسط عمر الفرد، فكلما زادت دلت على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

9-عدد الافراد لكل طبيب.

10-عدد الافراد لكل سرير بالمستشفيات

11-المؤشرات التعليمية: يؤدي التعليم الى زيادة المعرفة والى اكتساب مهارات جديدة، وهذه الأمور تؤدي الى زيادة الإنتاجية من ناحية والى ترشيد الانفاق من ناحية أخرى - ان التعليم يؤدي الى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والادخار).

12-مؤشرات التغذية: تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من ان الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد الان ان اغلب هذه الزيادات حصلت في أمريكا الشمالية وأوروبا، اما الدول النامية فان زيادة عدد سكانها أكبر من زيادة انتاجها، لهذا اعتمدت هذه البلدان على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوروبا.

13- مؤشر نوعية الحياة المادية: وهو مؤشر اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة لذا فإنه أكثر شمولاً ومقارنة بالمؤشرات الفردية والتي تعتمد على ناحية اجتماعية

بذاتها، فهو يتكون من:

توقع الحياة عند الميلاد

مدى الوفيات بين الأطفال

معرفة القراءة والكتابة

14- مؤشر دليل التنمية البشرية: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة نسبياً وهو مؤشر

مركب أيضاً يتكون من:

15- مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد.

16- مؤشر التحصيل العلمي.

17- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

18- المعايير الهيكلية: قبل الحرب العالمية الثانية كانت البلدان الصناعية تعمل على توجيه

اقتصادات البلدان النامية والتي كانت تحت سيطرتها نحو انتاج السلع الزراعية والمعدنية وذلك

للحصول عليها بأسعار مناسبة وكذلك جعل هذه البلدان سوقاً لمنتجاتها الصناعية.

المبحث الثاني:

نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

لقد مر النمو الاقتصادي بعدة مراحل حسب التطور التاريخي للنظام الاقتصادي وكانت على النحو التالي:

المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية.

يظهر ذلك من خلال كتابات الاقتصاديين الكلاسيك أمثال ادم سمث وريكاردو ومالثوس وجون ستوارت ميل من حيث تناولهم لمفهوم النمو الاقتصادي والعوامل التي تحدده وكما يلي (بن زيدان، 2013: 21 - 22):

1-نظرية ادم سمث: أكد كتابه ثروة الأمم (1776) على مبدأ إنتاجية المؤسسة والتي تؤدي الى زيادة حجم انتاجها، كما أكد على تقسيم العمل وزيادة التخصص الذي يسمح بزيادة الإنتاجية لكل عامل، واعتبر ادم سمث ان التراكم الراسمالي يعتبر هو العامل الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي إضافة الى الاخذ بنظر الاعتبار العوامل التي تدعم او تعوق عملية التراكم الرسمالي، لهذا اعتبر الضغط السكاني من العوامل التي تعيق التراكم الرسمالي، وقد بين ادم سمث على ان النمو الاقتصادي يعتمد على زيادة عدد العمال فقط.

$$Y = f(L)$$

حيث ان Y تمثل ثروة البلد و L تمثل عدد السكان النشطين

كما جاء في فكر ادم سمث ان دور الدولة، وتدخلها في الشأن الاقتصادي يجب ان يكون محدد جداً فان الادخار سيؤدي الى زيادة راس المال وان الطلب على راس المال سوف يكون تلقائياً وان عملية التوازن سيحكمها قوى خفية إضافة الى ان عملية توسيع السوق المحلية يحصل

عندما يتم التسويق الى الخارج والذي سيعمل على تقسيم العمل تلقائياً وزيادة الإنتاج، ويعتمد ادم سمث على اساسيات ثلاثة هي:

$$Y=f(K,L,N)$$

حيث ان Y تمثل الإنتاج و K يمثل تراكم راس المال و L يمثل النمو السكاني و N إنتاجية العمل تضمن نموذج ادم سمث علاقة بين التقدم التقني وتقسيم العمل، فتقسيم العمل يؤدي الى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال والذي يؤدي الى ارتفاع الدخل الوطني الذي يعد حافزاً لزيادة السكان والذي سيؤدي الى زيادة الطلب (بن زيدان، 2013: 21 - 22).

2-نظرية دايفيد ريكاردو: يرى دايفيد ريكاردو ان الزراعة تعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية لانها تساهم في توفير الغذاء للسكان الا ان الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة كما ان دايفد لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجية في التقليل من أثر ذلك وقسم ريكاردو المجتمع الى ثلاثة طبقات

ملاك الأراضي

العمال

الطبقة الراسمالية

وتعتبر الطبقة الراسمالية ضرورية لعملية النمو الاقتصادي لانها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول الى مدخرات والتي تعتبر هي الأساس لتراكم راس المال وعلى أساس تقسيم ريكاردو للمجتمع الى مجموعات يوزع الدخل الى ثلاثة حصص رئيسية:

الأجور التي تدفع للعاملين

الربح الذي يدفع لمالكي الأراضي

الربح وهو حصة الراسماليون مقابل اشرافهم على العملية الإنتاجية من أصلها

فإذا كان الدخل النقدي يتكون من الأجر والأرباح يلاحظ ان ارتفاع حصة الأجر والريع يؤدي الى انخفاض نسبة الأرباح من الدخل القومي ويتحقق صحة هذا التحليل في المنافسة الكاملة وبما ان الأرباح تعتبر المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي فان انخفاضها يؤثر على التكوين الراسمالي في النشاط الصناعي والذي سيؤدي الى حالة من الركود الاقتصادي لهذا فان ريكاردو يرى ان راس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي (فتيحة، 2009: 13).

ويرى ريكاردو ان ندرة الأرضي الخصبة تقود الى تحول الحصة النسبية الى المجموعات الأخرى الامر الذي يقلل من حصة الأرباح الى الحد الذي يؤدي الى توقف عملية النمو، كما أضاف ريكاردو ان زيادة السكان تؤدي الى ارتفاع الأجر النقدية لان هذه الزيادة في السكان تؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل وهكذا فان حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الريع والأجر في الدخل الامر الذي سيؤدي الى انتهاء تراكم راس المال واي شيء يمس راس المال يؤدي الى تخفيض النمو الاقتصادي (إبراهيم، 2009: 49 - 50).

3- نظرية مالتوس: ظهر روبرت مالتوس في أواخر القرن الثامن عشر بقلعه الاقتصادي حول ثبات عامل الأرض مقابل تزايد السكان الذي قد يؤدي الى انخفاض الإنتاج الحدي للعمل والذي يوصل الى نمو سكاني اكبر من الإنتاج الفردي الزراعي مما يحدث جوعاً ثم موتاً ثم الى انخفاض تدريجي للعدد السكاني، واكد مالتوس بان تزايد السكان يكون وفق متواليه هندسية اما تزايد الغذاء فيكون وفق متواليه حسابية مما يخلق خطر ديمغرافي لهذا اعتبر من المتشائمين، وطرح موضوع التنمية من منطلق (انها الفرق بين اقصى انتاج قومي اجمالي منتظراً نهائياً والنتاج القومي الفعلي، ويرى مالتوس ان العمال طبقة فقيرة تعيش في مستوى الكفاف ولا

يستطيعون ان يستقطعون أي جزء من اجورهم للادخار اما الراسماليين فيقومون بتوزيع دخلهم من الأرباح الى ادخار واستهلاك (احمد، 2003: 20)

نظرية كارل ماركس: تتلخص هذه النظرية بمجموعة من العناصر وهي:-

مفهوم فائض القيمة

التطور نحو الراسمالية الاحتكارية

السير نحو راسمالية الدولة

فقد ميز ماركس بين فائض القيمة الحقيقية والتي تعني زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، وفائض القيمة الكامن ويعني ان يكون النظام الاقتصادي في اسمى عطائه، ويرى ان الإدارة المركزية للاقتصاد لكي تحقق المنفعة العامة ينبغي على كل مؤسسة ان تبحث عن فائدها الخاصة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، ولتحقيق اكبر فائض قيمة من قبل الدولة يجب عليها ان تتخطى المنافسة والوصول الى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك الى تركيز الإنتاج في ايدي قلة من الراسماليين وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وينجم عن ذلك زيادة الفائض المحقق من طرف الراسمالية الاحتكارية وهو ما يدعم هذه النظام لذلك ينبغي على الدولة ان تمتص هذا الفائض، كما تنبأ ماركس انه بعد المرحلة التنافسية فان النظام الاقتصادي الراسمالي يقتضي تدخل الدولة (المختار، 2006: 15)

الانتقادات الموجهة للتحليل الكلاسيكي: وجهت العديد من الانتقادات للتفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي وهي (بن قدور، 2013: 72 - 73): -

إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا بالرغم من اعترافهم بالتقدم التقني وتأثيره على الإنتاجية إلا أنهم يؤمنون بأن هذا التقدم لا يلغي أثر قانون تناقص الغلة، كما أن هذا التقدم لا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي.

تجاهل الطبقة الوسطى إذ تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الراسماليين بما فيهم أصحاب الأراضي والعمال وتجاهل بذلك دور الطبقة الوسطى التي تقدم مساهمات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.

إهمال القطاع العام والتركيز على القطاع الخاص.

النظرة التشاؤمية لكل من دايفيد ريكاردو وروبرت مالتوس التي قامت على النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد مما أفرزت قوانين غير حقيقية

خطأ نظرة الأجور والأرباح في الواقع كما أنه لم يحدث أن الت أجور نحو حد الكفاف وأن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.

المطلب الثاني: التفسير الكينزي.

يظهر ذلك من خلال كتابات الاقتصادي كينز إضافة إلى نماذج هارود - دومار والتي تناولت مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل التي تحدده وكما يلي:

1- نظرية النمو عند كينز: كان النمو الاقتصادي قبل الثلاثينات من القرن العشرين سريعاً ومنتظماً ولم تتخلله أي مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1929 - 1939) وبعد أن فشلت المدرسة الكلاسيكية في تقديم تفسيرات لهذه الأزمة، قدم كينز مجموعة من الأفكار كمحاولة منه لإيجاد حل لهذه الأزمة إذ تمثلت بما يلي (الحاج،

2013: 48) -

ركز كينز على الاقتصاد الكلي عكس الاقتصاديين الكلاسيك الذين ركزوا على تراكم راس المال وذلك من خلال تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين ان ارباحهم هي مصدر تراكم راس المال والذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو.

عزى كينز سبب الازمة الى قصور في الطلب وليست ازمة فائض عرض وللقضاء عليها ينبغي تحريك الطلب من اجل تحريك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو.

قسم كينز الطلب الى قسمين وهو الطلب الاستهلاكي والذي يتحدد بعوامل موضوعية (سعر الفائدة والدخل) وعامل ذاتية (التقاليد والأعراف)، والطلب الاستثماري والذي يتحدد بأسعار الفائدة (الطلب على النقود وعرض النقود) والكفاية الحدية لراس المال (تكلفة راس المال والربح المتوقع) وان تحريك الطلب الكلي يحصل عن طريق تحريك الطلب الاستهلاكي او الطلب الاستثماري او الاثنين معاً، وبما ان من المستحيل تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق زيادة الدخل بسبب ظروف الكساد ومن المستحيل تحريك الطلب الاستثماري عن طريق الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لراس المال أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل ازمة الكساد 1929 فقد اقترح كينز تدخل الدولة وزيادة الانفاق الحكومي والذي من شأنه ان يحرك الطلب الاستهلاكي لانه يرفع دخل المستهلكين كما يحرك الطلب الاستثماري بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص وتتحرك عملية الاستثمار والإنتاج وتعود عملية النمو للسير من جديد (الحاج، 2013: 48).

واكد كينز على ان الدخل هو دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي وان الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم التشغيل ويتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، كما يرى ان الدخل والتشغيل يعتمدان على معدل الاستثمار والذي يتحدد من جهة بالكفاية الحدية لراس المال او العائد المتوقع من الأصول الراسمالية

الجديدة، ومن جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة والذي يتحدد عن طريق عرض النقود والطلب عليها، كما ان التغييرات التي تحصل في الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكينزي (ريان، 2015: 36).

2-نظرية هارود - دومار: اعتبر هارود ان النمو ظاهرة خارجية في اول الامر خاصة عندما ذكر وضع شفرة السكن (شفرة الحلاق)، لكن سرعان ما اعدّها امراً داخلياً اذ ركز على الادخار في زيادة الاستثمار حيث ينبغي على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج الوطني الإجمالي كحد ادنى سنوياً لغرض استبدال راس المال الثابت، ومن اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فلا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة اعلى من النسبة المطلوبة وتسمى الاستثمارات الإضافية زيادة في مخزون راس المال، فقد انطلق نموذج هارود دومار من عدة افتراضات في هذا السياق هي:-

علاقة اقتصادية مباشرة، ثابتة بين الحجم الكلي لرصيد راس المال القومي والناتج الوطني.

ادخار الاقتصاد القومي بنسبة معينة وثابتة من دخله الوطني.

الاستثمار القومي هو مقدار الإضافة في راس المال القومي.

وعرف نموذج هارود - دومار بالنمو المتوازن ويعني ان يكون بتزايد راس المال والإنتاج بمعدل واحد ثابت، ففي اقتصاد السوق يكون مستقر اذا تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الضروري، وظهرت الإشكالات حول وتيرة معينة للنمو المتناسب بين الاستثمارات والطلب فاجمعا على اعتبار متغيرين يؤثران على الدخل الوطني وهما:

نسبة الادخار او الاستثمار الى الدخل الوطني

الزيادة في اجمالي الإنتاج القومي المترتبة عن زيادة راس المال او إنتاجية الاستثمار (نزازي،

2008: 89).

المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيك للنمو الاقتصادي.

بعد ان غادرت الأفكار الكلاسيكية التقليدية لتحل محلها الأفكار الكينزية عادت افكارها من جديد مع بعض الاختلافات في التفسير من قبل الاقتصاديين النيوكلاسيك بعد ان فشلت الكينزية في تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وهي مجموعة نظريات: -

1-نظرية سولو سوان: أسهم سولو بتطوير النظرية الكلاسيكية والتي أطلق عليها النظرية النيوكلاسيكية في النمو فقد عمل على توسيع إطار نموذج هارود - دومار عن طريق ادخال عنصر العمل والمستوى التكنولوجي الى معادلة النمو الاقتصادي، وبنيت نظريته على عدة فرضيات وهي: -

ان كل من عوامل الإنتاج (العمل، راس المال) لديهم وفورات حجم ثابتة فاذا ضاعفنا كميات عناصر الإنتاج فانه يفترض ان نحصل على انتاج مضاعف بنفس الكمية.
ان الاقتصاد يكون متطور بالقدر الكافي بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة.

ان الاستثمار الصافي يساوي الادخار

ان عدد السكان ينمو بمعدل خارجي

ان سوق العمل هو متوازن في الاجل الطويل

نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي: لقد قام العالم الاقتصادي شومبيتر بدراسة أفكار ماركس واره النيوكلاسيك المتعلقة بالنمو الاقتصادي، لم يكن مقتنعاً بان عملية النمو ذات طبيعة منسقة تدريجية كما صورها النيوكلاسيك ويرى ان النمو الاقتصادي يأخذ مكانه في بعض المجالات اخذا سلسا، فقد ادخل اجراء اخذه من علوم الحياة (الخلق والتدمير) واعتبرهما

طرفان في ديناميكية واحدة، وان الفكر الراسمالي شابه ما جاء به كارل ماركس اللذان فهما مبدأ التطور الذي له تصور نيوكلاسيكي للتوازن.

كان شومبيتر أكثر تفاؤلاً من مالتوس ووصل بالنسبة الى إمكانية النظام الراسمالي في تحقيق أعلى مستويات النمو الاقتصادي متوقعاً اضمحلاله لاسباب اجتماعية أكثر ما هي اقتصادية وأثنى شومبيتر على بعض ما جاء في فكر ماركس حول مدى كفاءة النظام الراسمالي وقوته في حمل التقدم الاقتصادي الى ابعد حد.

جاء شومبيتر بفكرته الغربية (مبدأ التدمير الخلاق) واعتبره من اهم عوامل النمو بعد المنافسة وهو يتم وفق المنافسة الكاملة وبمستوى ثابت للتكنولوجيا من اجل توظيف الموارد، وتتعلق فكرة التدمير الخلاق من التغيير الهيكلي الذي يركز على إحلال منتجات جديدة محل تلك القديمة وفرص عمل جديدة مكان أخرى وطرق انتاج جديد مغاير للإنتاج القديم، ويعتبر ما جاء به شومبيتر إضافة حيث عمل على تغيير مستخلص تحليل الاقتصاديين الكلاسيكيين خاصة تلك العلاقة بالقوانين التي تحكم توزيع الدخل وكيف تؤثر في إمكانية النمو الاقتصادي، ويرى شومبيتر ان المنظم هو دافع النمو الاقتصادي وفق الإمكانيات المتوافرة اذا كان غرضه تحقيق التقدم والنمو بشكل اسرع، وهذه الفكرة الرئيسية التي جاءت في نظريته ضمن النموذج من خلال الاعتقاد بان الادخار يعتمد على الأجور والارباح ومعدل الفائدة (بن زيدان، 2013: 25 - 26).

المطلب الرابع: التفسير الحديث للنمو الاقتصادي.

ان ضعف أداء النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في القاء الضوء على مصادر النمو طويل الاجل واجهت انتقادات كبيرة اذ لم تغلح هذه النظريات في تفسير التباعد لو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي في البلدان المختلفة مما دفع الى ظهور نظريات جديدة تفسر النمو

الاقتصادي والتي سميت بنظريات النمو الداخلي والتي تعني انه يمكن تحديد مصادر النمو طويلة الاجل من دون لاعتماد على التغيرات الخارجية، وهي لازالت قيد التطوير ويمكن تقسيمها الى:

1- مراحل النمو عند روستو: اعتمد روستو في نظريته على تجارب الدول التي حققت نجاحاً في ثورتها الصناعية لاسيما تجربة إنجلترا وقد اعتبر ان النمو الاقتصادي ظاهرة حتمية تمر بها البلدان مرحلياً في سياق خطي للتنمية وقد قسم مراحل النمو الاقتصادي الى خمسة مراحل وهي (نزاري، 2008: 91):

2- مرحلة المجتمع التقليدي: اذ تتميز هذه المرحلة بسيادة القطاع الزراعي ومحدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على الوسائل التقليدية وكذلك انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني إضافة الى العلاقات القبلية والتي تعتبر محور التنظيم الاجتماعي.

3- مرحلة التمهيد للانطلاق: وتعتبر مرحلة انتقالية للانطلاق اذ تحدث اثنائها تغيرات جوهرية في القطاعات غير الصناعية إضافة الى العمل على تصدير المواد الأولية لتغطية فاتورة الاستيراد فضلاً عن تطور النقل واستخدام وسائل حديثة في الإنتاج نتيجة ادخال التكنولوجيا وتطور المعرفة العلمية.

4- مرحلة الانطلاق: وتتميز بارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد وحدوث تغيرات كبيرة في أساليب الإنتاج والتوزيع وكذلك انتقال معدلات الاستثمار من 5% الى 10% من الدخل القومي فضلاً عن تنمية الصناعات الثقيلة والتحويلية التي تتميز بتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

5- مرحلة الاندفاع نحو الاكتمال: حيث تتسم هذه المرحلة بتراوح حجم الاستثمارات خلالها ما بين 10% إلى 40% من الدخل الوطني ونمو الإنتاج بشكل أكبر من زيادة السكان إضافة الى ظهور بعض الصناعات الدقيقة والصناعات الكيماوية والكهربائية ذات القيمة المرتفعة حيث يبلغ الاقتصاد مستوى العالمية.

6-مرحلة الاستهلاك الوفير: اذ يتم التوجه الى القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية وكذلك ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد العادي مما يزيد متوسط استهلاكه إضافة الى حدوث ما يعرف بالنزح الريفي او التمرکز السكاني في المدن.

7-نموذج رومر: ان أفكار رومر ساندت وحدثت للنظرية النيوكلاسيكية وذلك من خلال الفرضية المتمثلة في ادخال عامل التعليم عن طريق التمرن اذ ان المؤسسة التي ترفع من راس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فاعلية وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار بالإضافة الى ذلك فان الفرضية الثانية متمثلة في ان المعرفة المكتشفة تنتشر انياً في كل الاقتصاد (صدر الدين، 2006: 51).

8-نموذج روبرت لوكاس: يتلخص نموذج لوكاس بانه يعتمد على فرضية التي تنص انه يمكن زيادة راس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة عوضاً عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف.

9-نموذج الاوز الطائر: لقد صور هذا النموذج الاقتصادي الياباني اكاما تسوكانامي في عام 1937 وانتشرت على يد برسو كامنغر في عام 1984 وهي تستند على التنمية الصناعية التي حدثت في دول جنوب شرق اسيا كنموذج بديل للنماذج التي طرحها الغربيون، وصور النموذج عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول باسراب الاوز الطائرة حيث تاتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة يليها في السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وتايلندا واندونيسيا اما السرب الثالث فيضم كل من كمبوديا وفيتنام وتفصل كل سرب عن الاخر مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه وهو ما يعكس مرحلة ونمط النمو الاقتصادي في كل دولة (عايشي، 2009: 214)، وقد

تحدث اكاما في نموذج النظرى على ثلاثة منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد
الآخذ بالنمو وهي (بوعشة و دليمى، 2006: 206) -

منحنى الاستيراد: حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد
البلد المعنى.

منحنى الإنتاج: حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبية المنتجات في
اقتصاد البلد المعنى.

منحنى الصادرات: يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتقاء
نوع المنتجات التي تصدرها للخارج (كثيف العمل او كثيف راس المال او كثيف المهارة)
وتعتبر هذه المنحنيات بمثابة الاحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخراً في مضمار النمو
والتقدم في إطار نموذج الازو الطائر من حيث الارتفاع والمسافة.

وترى النظرية ان الدول الناهضة (السرب اللاحق) تميل الى الصناعات الأقل تقدماً مقارنة
بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي (السرب السابق)

المبحث الثالث

تحليل واقع النمو الاقتصادي في الكويت وعلاقته بأسعار النفط الخام

المطلب الاول: هيكل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الكويتي.

يعتمد الاقتصاد الكويتي بدرجة كبيرة على قطاع النفط اذ تشكل نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نسب مرتفعة جداً مقارنةً مع القطاعات الأخرى اذ تجاوزت نسبته 60% من الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من السنوات خلال المدة 1990-2015 في حين لم تتخفص نسبته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في اسوء الظروف 36% مقارنة بالقطاعات الأخرى التي كانت نسبتها منخفضة وكما موضح بالجدول (3) والشكل (1)

جدول (3) نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع بعض

القطاعات في الكويت للمدة 1993-2015 (نسبة مئوية)

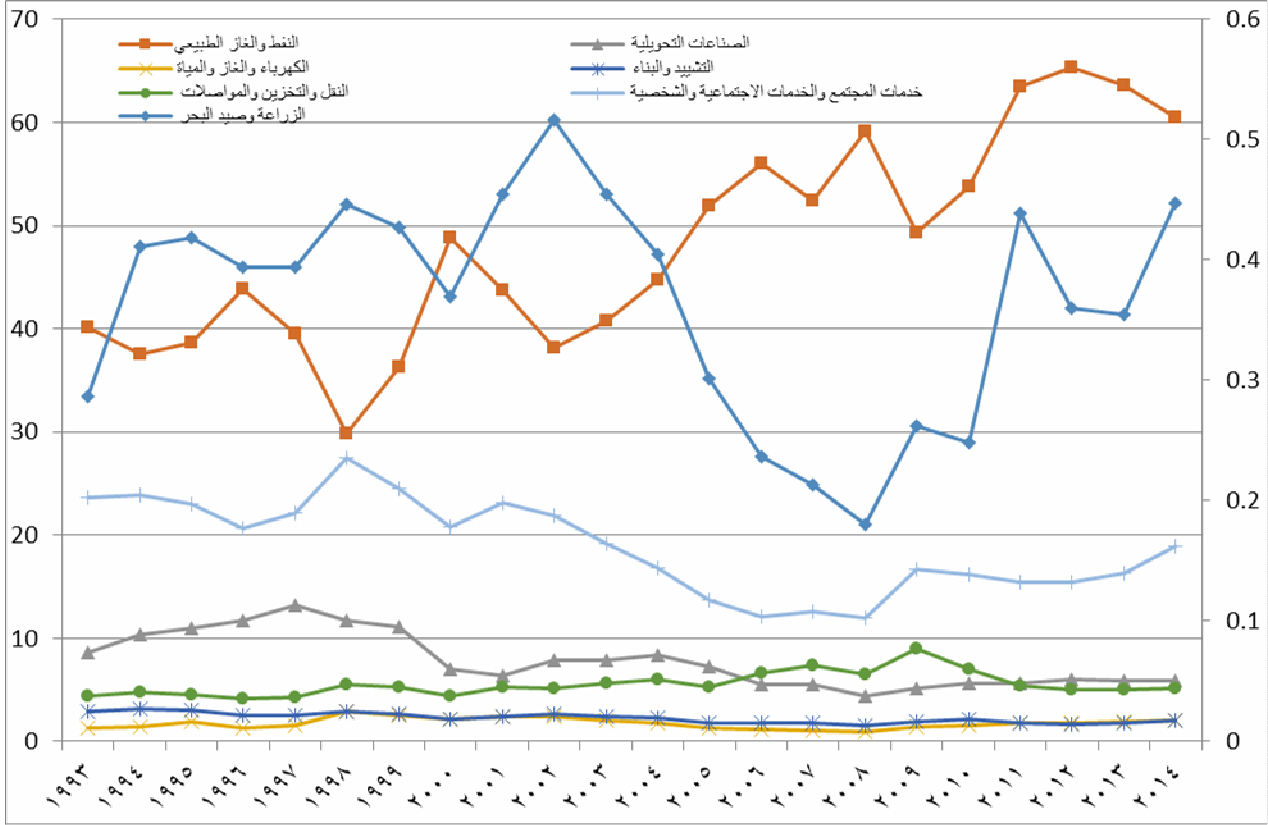
القطاعات	الزراعة وصيد البحر	النفط	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	النقل والتخزين والمواصلات	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية
1993	0.3	40.1	8.6	1.3	2.9	4.4	23.7
1994	0.4	37.6	10.4	1.4	3.2	4.8	23.9
1995	0.4	38.7	11.0	1.9	3.0	4.5	23.0
1996	0.4	43.8	11.7	1.3	2.6	4.1	20.6
1997	0.4	39.5	13.2	1.6	2.6	4.3	22.1
1998	0.4	29.8	11.7	2.9	2.9	5.5	27.5
1999	0.4	36.3	11.1	2.6	2.6	5.3	24.5
2000	0.4	48.8	7.1	2.2	2.2	4.5	20.8
2001	0.5	43.7	6.4	2.4	2.4	5.3	23.1
2002	0.5	38.2	7.8	2.4	2.7	5.1	21.9
2003	0.5	40.8	7.9	2.1	2.4	5.6	19.2
2004	0.4	44.8	8.3	1.8	2.3	6.0	16.8
2005	0.3	52.0	7.3	1.4	1.9	5.2	13.7

12.1	6.6	1.8	1.1	5.5	56.0	0.2	2006
12.6	7.3	1.8	1.0	5.5	52.5	0.2	2007
12.0	6.5	1.5	0.9	4.4	59.1	0.2	2008
16.7	9.0	1.9	1.4	5.1	49.4	0.3	2009
16.2	7.0	2.1	1.5	5.6	53.8	0.2	2010
15.4	5.4	1.8	1.8	5.6	63.5	0.4	2011
15.5	5.0	1.7	1.8	6.0	65.4	0.4	2012
16.3	5.0	1.8	1.9	5.9	63.5	0.4	2013
18.9	5.1	2.1	2.1	5.9	60.5	0.4	2014
19.1	5.5	2.7	2.5	6.1	60.7	0.4	2015

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية اعداد مختلفة 1993-2014

شكل (1) نسبة مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الكويت للمدة

(نسبة مئوية) 2014-1993



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

يعتمد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير على العوائد النفطية فقد تساهم هذه العوائد

بنسب مرتفعة جداً تجاوزت 65% في بعض السنوات وبشكل عام تراوحت نسب مساهمتها

خلال المدة 2013-2003 بين 56% و 66% كحد أدنى وحد اقصى وكما مبين في الجدول

(4) والشكل (2)

جدول رقم (4) نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 2003-2013

2013 (نسبة مئوية)

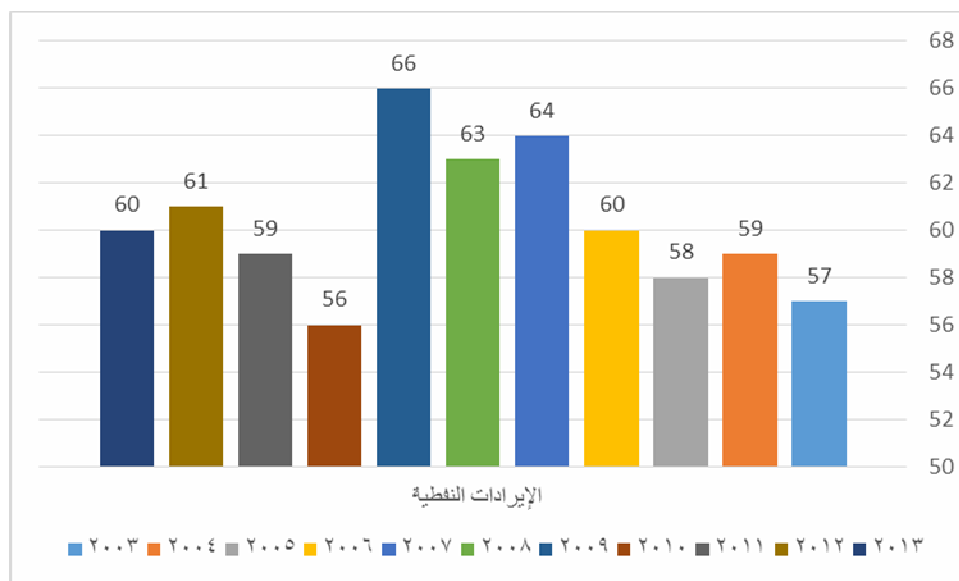
السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية
2003	57	43
2004	59	41
2005	58	42
2006	60	40
2007	64	36
2008	63	37
2009	66	34
2010	56	44
2011	59	41
2012	61	39
2013	60	40

المصدر: لجنة الكويت الوطني للتنافسية، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة،

جامعة الكويت، اعداد مختلفة 2006-2014

الشكل (2) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدة

2013-2003 (نسبة مئوية)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي.

سبقت الإشارة الى الناتج المحلي الإجمالي والذي يتحدد أساسا بأداء القطاع النفطي ونتيجة للأوضاع الجيدة في السوق للنفط الخام خلال السنوات القليلة الماضية، اذ تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري والذي قد ينعكس في كثير من الأحيان الى التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط الخام خلال المدة 1990-2015 وكما موضح بالجدول (5) فقد تراجعت معدلاته في عام 1997 و 1998 وقد يعود السبب الى تراجع أسعار النفط الخام الذي بلغ 18.7- و 12.3- على التوالي إضافة الى التراجع الذي حصل في عام 2001 و 2009 فقد يعود السبب الى تدهور أسعار النفط الخام والتي بلغت نسبة نموه 16.3- و 35.3- على التوالي، فضلاً عن التراجع الذي حصل في عام 2014 هذا من جانب، وكذلك الانخفاضات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنفس الأعوام من جهة أخرى.

الجدول (5) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد في الكويت وأسعار النفط

الخام للمدة 1993-2015

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نصيب الفرد بالأسعار الجارية	معدل نصيب الفرد بالأسعار الثابتة	معدل نصيب الفرد بالأسعار الثابتة	سعر النفط
1993	24.1	34.0	10.6	19.5	19.5	-11.4
1994	2.1	8.4	-23.0	-18.2	-18.2	-4.9
1995	9.9	4.9	-8.1	-12.3	-12.3	9.0
1996	16.2	0.6	16.1	0.6	0.6	20.1
1997	-2.4	2.5	-5.2	-0.5	-0.5	-7.9
1998	-14.1	3.7	-18.0	-1.0	-1.0	-34.2
1999	16.0	-1.8	10.5	-6.4	-6.4	42.3
2000	26.2	4.7	21.2	0.6	0.6	57.7
2001	-7.5	0.7	-10.3	-2.3	-2.3	-16.3
2002	8.3	3.0	5.5	0.4	0.4	5.2
2003	23.1	17.3	19.9	14.3	14.3	16.0
2004	22.8	10.8	18.8	7.2	7.2	27.7
2005	34.7	10.1	28.9	5.3	5.3	40.6

20.8	1.9	18.3	7.5	24.9	2006
13.1	-0.2	4.1	6.0	10.6	2007
36.8	-3.8	14.1	2.5	21.6	2008
-35.3	-12.8	-27.8	-7.1	-23.1	2009
26.8	-8.1	2.2	-2.4	8.5	2010
38.7	3.5	21.4	9.6	28.5	2011
1.9	1.0	8.6	6.6	14.6	2012
-3.2	-3.8	-3.5	1.1	1.4	2013
-9.2	-5.8	-9.7	-1.6	-5.7	2014
-48.6	9.5	14.5	7.6	1.9	2015

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي ملف Excel

<http://data.albankaldawli.org/country/kuwait>

الموقع الرسمي لمنظمة أوبك ملف Excel

<http://www.opec.org>

المطلب الثالث: معدل نصيب الفرد.

يعتبر معدل دخل الفرد من المقاييس الدقيقة التي تعبر عن النمو الاقتصادي لاي بلد حيث يأخذ بنظر الاعتبار عدد سكان البلد، يعتمد معدل دخل الفرد على الناتج المحلي الإجمالي والعلاقة بينهما طردية فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي زاد معدل دخل الفرد مع ثبات حجم السكان أو إذا كان ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من ارتفاع معدل حجم السكان، ويرتبط بحجم

السكان بعلاقة عكسية فكلما زاد حجم السكان انخفض معدل نصيب الفرد مع ثبات الناتج المحلي الإجمالي او اذا كانت زيادة حجم السكان اكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام فان كل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان يعتبران المحددان الرئيسيان لمعدل دخل الفرد وان الزيادة في معدل دخل الفرد قد تكون ناتجة عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان ولكن نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب ان تكون اكبر من نسبة زيادة حجم السكان (وينخفض معدل دخل الفرد في حالة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ولكن تكون نسبة ارتفاعه اقل من نسبة زيادة حجم السكان) وبالعكس فان الانخفاض في معدل دخل الفرد يكون ناتج من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مع ثبات حجم السكان او ثبات الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة حجم السكان وقد ينخفض معدل دخل الفرد نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض حجم السكان ولكن نسبة انخفاض الناتج اكبر من نسبة انخفاض حجم السكان.

ويظهر الجدول (5) معدل نمو نصيب الفرد الجاري والحقيقي مقابل معدل نمو أسعار النفط الخام في دولة الكويت فقد شهدت اغلب السنوات ارتفاع في معدل نصيب الفرد الجاري والحقيقي باستثناء بعض لا سيما عام 2009 التي انخفض فيها معدل نمو دخل الفرد والتي يعود سببها في اغلب الأحيان الى تدهور معدل نمو اسعار النفط الخام ففي عام 2009 تراجعت أسعار النفط الخام والذي انعكس بشكل مباشر في تدهور معدل دخل الفرد الجاري والحقيقي فقد بلغ معدل نمو أسعار النفط الخام 35.3- قابله انخفاض في معدل دخل الفرد الجاري بمقدار 27.8- ومعدل دخل الفرد الحقيقي بمقدار 12.8- وكذلك الانخفاض الذي حصل في عام 2014.

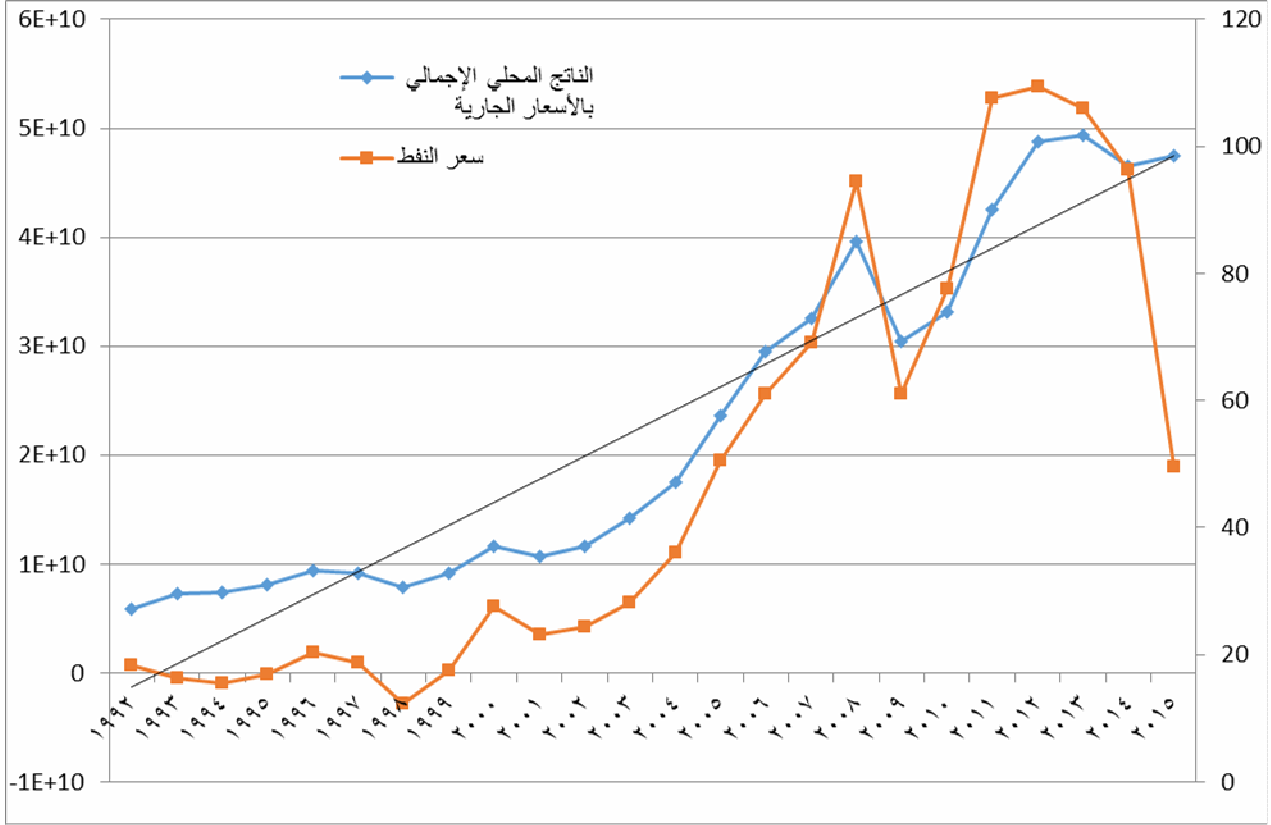
المطلب الرابع: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط الخام.

تعتمد دولة الكويت بشكل كبير جداً على القطاع النفطي ويعتبر القطاع الأبرز من بين القطاعات الأخرى من خلال نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبما ان سلعة النفط تعتبر سلعة عالمية يتحدد سعرها في الأسواق النفطية العالمية ويتفاعل الكثير من العوامل لذا فان سعر هذه السلعة سوف يكون معطى أي محدد عالمياً إضافة الى حصة النفط المصدرة هي شبه محددة من قبل منظمة أوبك لذا فان اثر تغيرات أسعار النفط سوف يتبعه تغير مباشر في الناتج المحلي الإجمالي الجاري والحقيقي وان الأخير ما هو الا عبارة عن مجموع السلع في أسعارها، وخصوصاً وان دولة الكويت التي يشكل النفط الخام نسبة مشاركة مرتفعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بلغت اكثر من 60% وكذلك تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير جداً اذ بلغت نسبة مشاركة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اكثر من 65%

في عام 2009 و عام 2010

شكل (3) الناتج المحلي الإجمالي الجاري في دولة الكويت مع أسعار النفط الخام للمدة

2015-1992

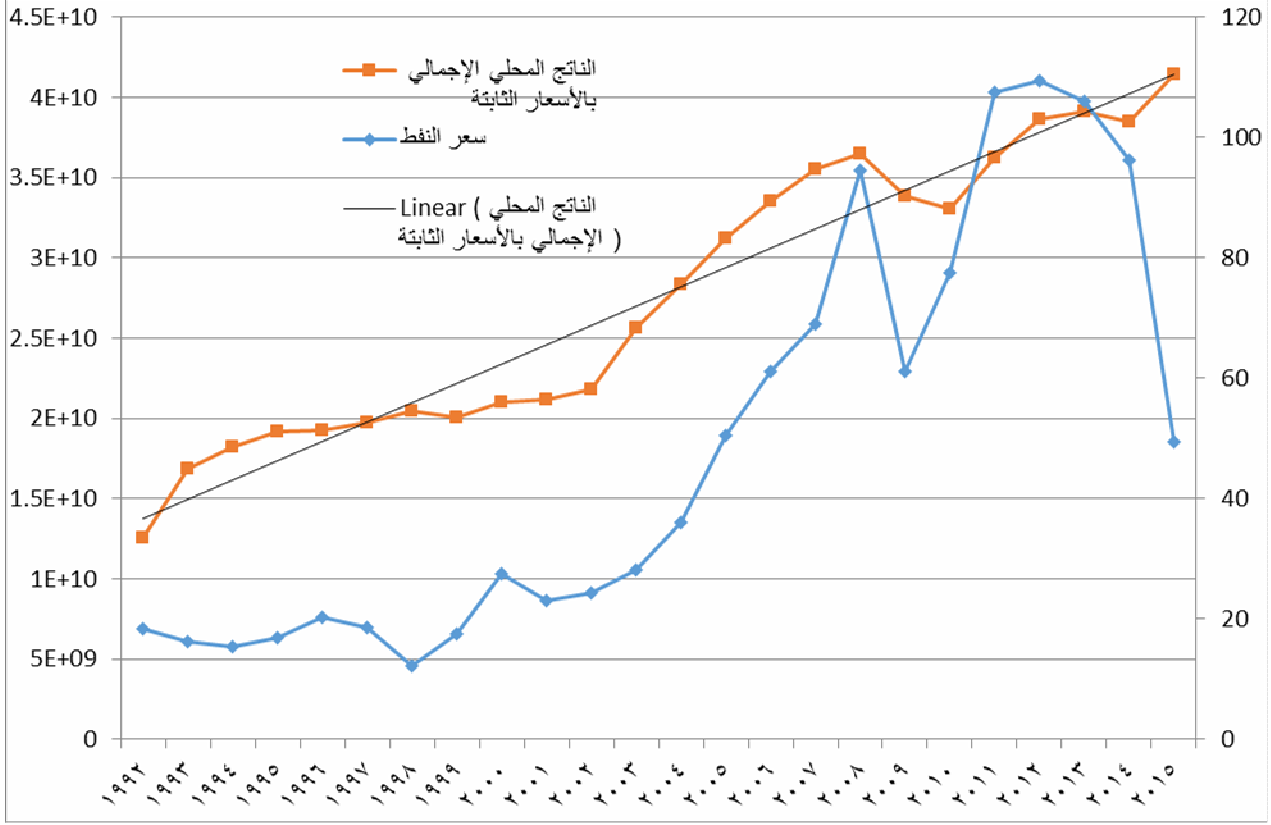


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

ويمكن الاستعانة بالاشكال البيانية (3) و (4) والتي تبين مدى علاقة الناتج المحلي الإجمالي الجاري والحقيقي بأسعار النفط الخام، وان هذا التلاصق في الاتجاه نتيجة طبيعية فان ارتفاع أسعار النفط الخام تؤدي الى زيادة العوائد النفطية في ظل كميات مصدرة شبه ثابتة والتي سوف تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الجاري الحقيقي بالإضافة الى ان زيادة هذه العوائد تعمل على زيادة الانفاق الحكومي وزيادة الاستثمارات بفعل الية المضاعف وهذا ما يفسر الاتجاه السعودي العام لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الجاري والحقيقي

شكل (4) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الكويت مع أسعار النفط الخام للمدة

2015-1992



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

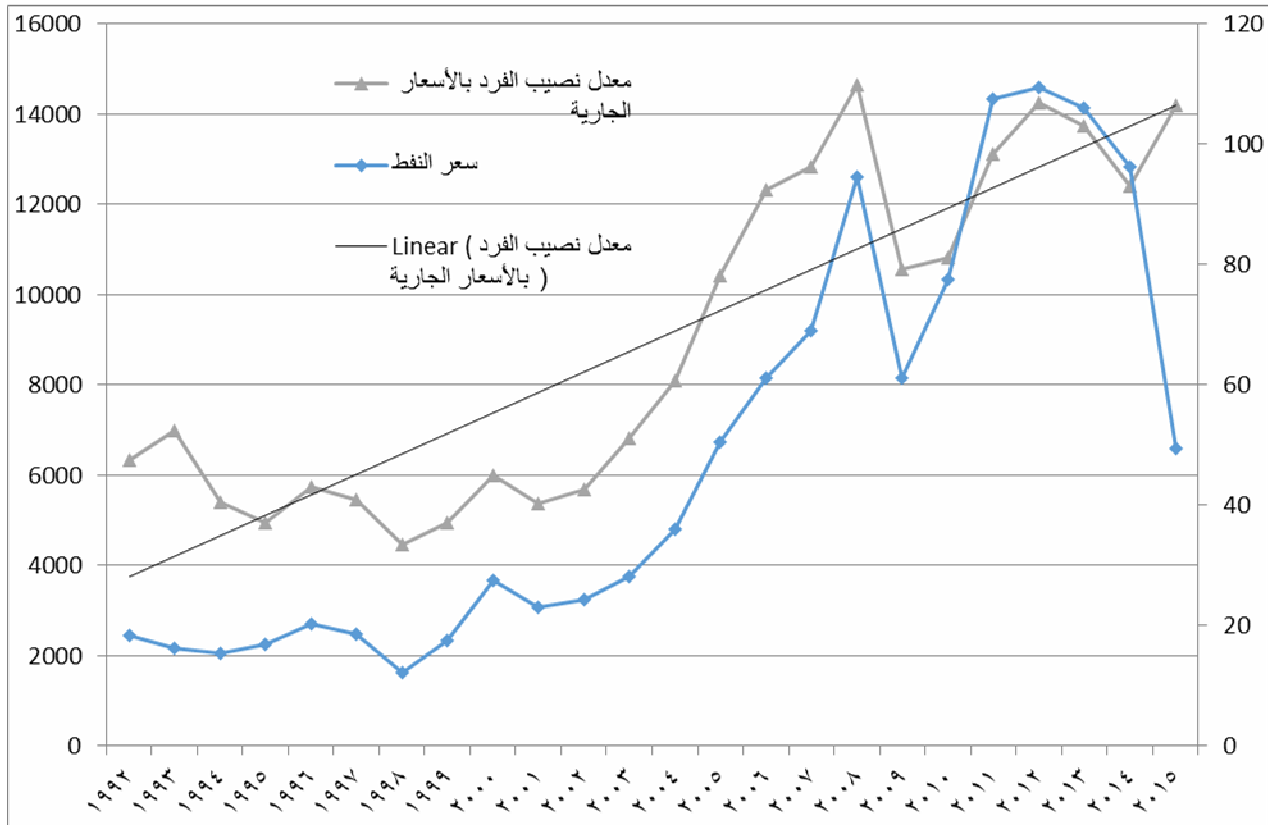
المطلب الخامس: العلاقة بين معدل دخل الفرد وأسعار النفط الخام.

يعتبر معدل دخل الفرد المؤشر الأكثر دقة من بين مؤشرات النمو الاقتصادي، فقد شهد معدل دخل الفرد الجاري في دولة الكويت ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة 2015-1992 وكما موضح بالشكل (5) حيث كان لتغيرات أسعار النفط الخام الاثر الواضح والمباشر بتغيرات معدل دخل الفرد الجاري، اما معدل دخل الفرد الحقيقي فيبدو ان هناك عوامل أخرى تحده من غير أسعار النفط لا سيما معدلات التضخم واختيار سنة الأساس والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اذ يظهر

الشكل (6) العلاقة الطردية الواضحة للمدة 1992-2011 الا ان الفترة التي أعقبت عام 2011 لحد عام 2015 لم يتأثر معدل نصيب الفرد بالارتفاعات الحاصلة في أسعار النفط الخام.

شكل (5) معدل نصيب الفرد الجاري في دولة الكويت مع أسعار النفط الخام للمدة 1992-

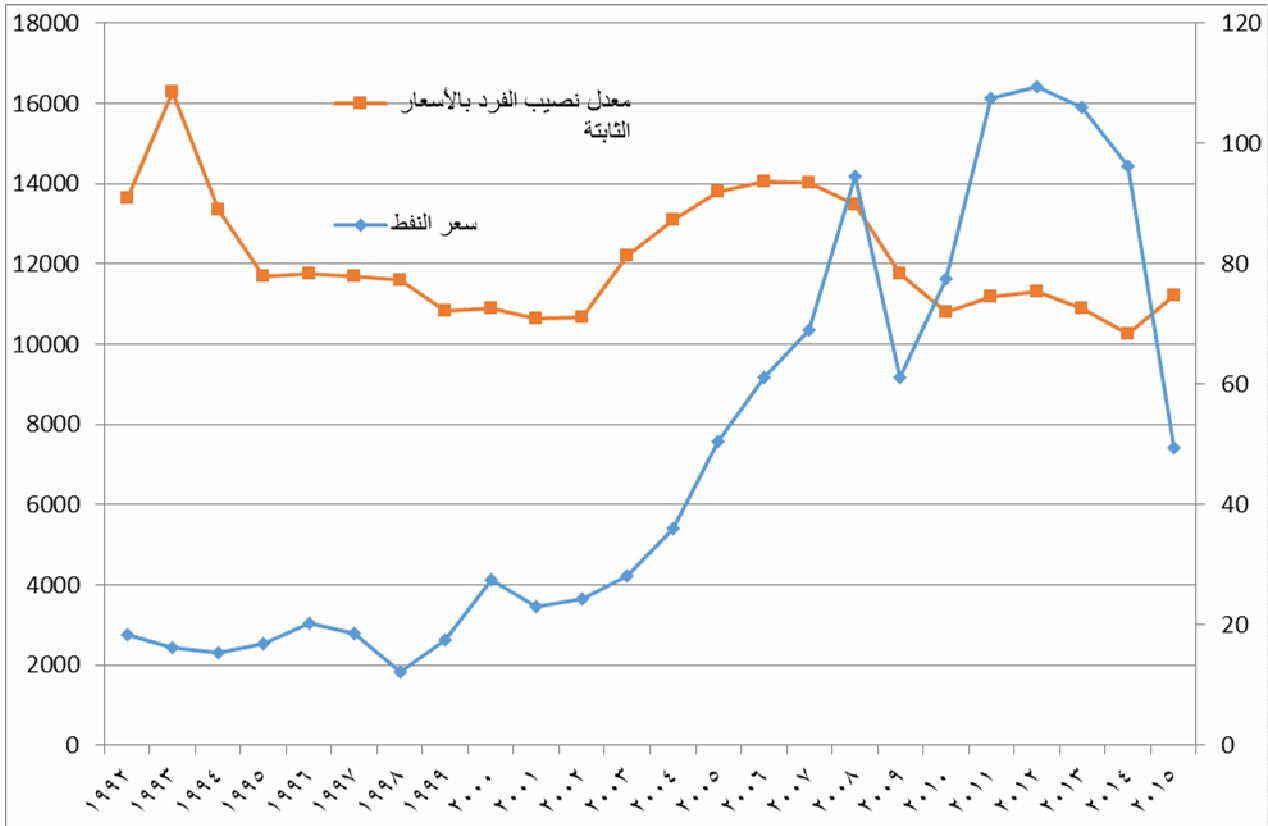
2015



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

شكل (6) معدل نصيب الفرد الثابت في دولة الكويت مع أسعار النفط الخام للمدة 1992-

2015



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

الفصل الرابع

الفصل الرابع

قياس أثر تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الكويتي

المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي وشكل العلاقات النظرية للنموذج

المبحث الثاني: عرض نتائج النموذج القياسي وتحليلها

الفصل الرابع

قياس أثر تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الكويتي

المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي وشكل العلاقات النظرية للنموذج

المبحث الثاني: عرض نتائج النموذج القياسي وتحليلها

المبحث الأول: : توصيف النموذج القياسي وشكل العلاقات النظرية للنموذج

المطلب الأول: الأساليب القياسية المستخدمة:

لتحليل الأثر بين التغيرات في أسعار النفط على مؤشرات النمو الاقتصادي، تم توظيف الأدوات القياسية التالية، وهي:

اختبارات الاستقرار Stationary

يعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، وإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، وتعد سلسلة زمنية ما مستقرة إذا تحققت الخصائص التالية ((Heij and et al,2004:536): -

ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E(Y_t) = \mu \quad (1)$$

ثبات التباين Variance عبر الزمن

$$\text{var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \quad (2))$$

ان يكون التباين المشترك Covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية

K بين القيمتين Y_t و Y_{t-1} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين المشترك:

$$(3) \text{Cov}(Y_t Y_{t-k}) = [(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma_k$$

حيث ان: μ :الوسط الحسابي ، σ^2 : التباين، γk : معامل التباين المشترك

ويوظف مفهوم الاستقرارية كتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور Unit Root. فاذا كانت تحتوي جذر وحدة واحد فان هذه السلسلة تعتبر متكاملة من الدرجة الاولى (Integrated of Order One ويرمز لها 1) I). والسلاسل الزمنية التي لا تحتوي على جذر وحدة أو السلاسل المستقرة تكون متكاملة من الدرجة صفر (0) I Hill (and et al,2011:488). وتتراوح درجة تكامل السلاسل الزمنية بين الصفر (0) I و n) I).

وسنقوم بتطبيق الاختبارات التالية للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية:

اختبار ديكي - فولر البسيط (D-F)

تم تطوير هذا الاختبار على يد كل من ديكي و فولر (Dickey and Fuller) في عام 1979 اذ يتم اجراء انحدار ذاتي لكل سلسله مع الفرق الأول للمتغير كمتغير تابع وكذلك إدخاله بتباطؤ لفترة واحدة ($Y_t - 1t$) كمتغير مستقل، وكذلك تباطؤ الفروق الاولى لهذا المتغير لفترة واحدة (Dickey and Fuller, 1979:428).

ويعبر عن معادلة جذر الوحدة بالشكل الآتي:

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \delta 1 Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (5)$$

ويتم تطبيق اختبار Dickey-Fuller بالاعتماد على المعادلات الثلاث الآتية:

اختبار Dickey-Fuller:

$$\Delta Y_t = \delta 1 Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (6)$$

اختبار Dickey-Fuller بوجود معامل التقاطع:

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (7)$$

اختبار Dickey-Fuller بوجود معامل التقاطع والاتجاه الزمني T:

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 T + u_t \dots \dots (8)$$

ويكمن الفرق بين هذا الصيغ ان الاولى تكون بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام، والثانية بدون اتجاه عام، اما الصيغة الثالثة تشمل عليها جميعاً، وتأخذ جميعها نفس فرضية العدم.

فيتم اختبار فرضية العدم (Null Hypothesis) بأن المعلمة (H0: B=0)، مما يعني ان

السلسلة الزمنية للمتغير غير مستقرة اذ تحتوي على جذر الوحدة، مقابل الفرضية البديلة (H0:

B=1) والتي تعني ان السلسلة الزمنية مستقرة، ويتم قبول فرضية العدم عندما تكون قيمة (t)

المقدرة المطلقة للمعلمة اقل من القيمة الجدولية (الحرجة) اي عندما تكون قيمتها غير معنوية

احصائياً، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقرة في مستواها الاصلي

وبالتالي نقول بان السلسلة غير متكاملة من الدرجة (0) ا وتحتوي على جذر الوحدة، ففي مثل

هذه الحالة يتم اخذ فرقها الاول او الثاني على الاغلب، فإذا كانت قيمة (t) المقدرة اكبر من

الجدولية عند اذ تكون السلسلة مستقرة في مستواها الاول (1) ا او الثاني (2) ا، اما اذا كانت

نتائج الاختبار تشير الى ان السلسلة مستقرة (اي (t) المقدرة اكبر من الجدولية) في مستواها

الاصلي فأننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة.

ويعاب على هذا الاختبار والمتمثل بالمعادلة (6) بأنه لا يهتم بوجود مشكلة الارتباط الذاتي في

الخطأ العشوائي مما يجعل تقديرات المربعات الصغرى (OLS) لا تتسم بالكفاءة (السيد

(2012: 107)

اختبار ديكي- فولر المعدل ((ADF)) (Augmented Dickey-Fuller) في عام 1981

طُور Dickey and Fuller اختبار ديكي فولر البسيط لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل

الزمنية اطلق عليه اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وذلك لتفادي سلبيات اختبار ديكي فولر البسيط، والمتملة في عدم الاخذ بنظر الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، ويقوم ADF بتقدير معادلة الانحدار للصيغة التي قدمتها دراسة (Dickey and Fuller,1981):

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + a_2 t + \sum_{j=1}^p \gamma_{j+1} \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \dots (9)$$

حيث ان

ΔY_t : تمثل الفروق الاولى للسلسلة y ، a_0 = الثابت، t = الزمن، ΔY_{t-j} الفروق الاولى المبطة للمتغير التابع y . ويتم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في التقدير باضافة الفروق الاولى المبطة للمتغير التابع ΔY_{t-j} كمتغيرات مفسرة لانها تؤدي إلى تحويل سلسلة البواقي إلى سلاسل مستقرة من النوع White Noise بدون ان تؤثر على توزيع الاحصاءات. وطبقا للمعادلة (4) فان الفرض الصفري H_0 وهو وجود جذر الوحدة (عدم الاستقرار) مقابل استقرار الاتجاه في السلسلة الزمنية الواحدة. ويمكن كتابة الفرض الصفري والفرض البديل على النحو التالي:

$$H_0: a_1 = 0 \text{ الفرض الصفري}$$

$$H_0: a_1 < 0 \text{ الفرض البديل}$$

$$a_1 = \rho - I \quad \text{حيث ان:}$$

اما t الاحصائية (والتي يطلق عليها تاو) τ فيتم تعديلها وفق الصيغة التالية:

$$t_a = \hat{a} / (se(\hat{a})) \quad (10)$$

حيث ان \hat{a} المعلمة المقدرة، $se(\hat{a})$ الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة.

يتم استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع بنفس طريقة اختبار ديكي فوللر البسيط اذ يتم مقارنة (t) المقدرة مع القيمة المجدولة.

اختبار فيلبس - بيرون (PP) Phillip-Perron

يختبر فيلبس بيرون (Phillip and Perron, 1988:335) الفرض الصفري وهو وجود جذر الوحدة مقابل سكون الاتجاه ايضا، لكن من خلال توظيف اختبار لا معلمي (Verbeek, 2004:273) لصيغة ديكي-فوللر غير المعدلة (التي لا يضاف اليها الفروق الاولى المبطة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية) وبذلك يعالج مشكلة الارتباط الذاتي بشكل بديل (متولي، 2015: 67). وتستخدم الصيغة الاتية في تقدير اختبار (Kozhan,2009:73) PP:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + a_2 t + e_t \quad (11)$$

حيث يمثل e_t حالة الاستقرار، ان افضلية اختبار PP على اختبار ADF في انه يأخذ بنظر الاعتبار امكانية وجود اخطاء مترتبة على ثبات التباين في التقدير المستخدم، ومن ثم يتم تصحيح الاخطاء المعيارية للمعاملات المقدرة ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، ويكون تقدير التباين كالتالي (عطية، 2000: 631):

$$S_u^2 = T^{-1} \sum_{i=1}^T \hat{U}_i^2 + 2T^{-1} \sum_{j=1}^L \sum_{t=j+1}^T \hat{U}_t \hat{U}_{t-j} \quad (12)$$

حيث تمثل T حجم العينة ويمثل L معامل إنهاء التباطؤ.

يعد اختبار (P-P test) غير حساس Robust لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدي، كما انه لا يسمح لأخطاء عشوائية ومتنوعة ذات تباين متغير ومرتبب ذاتياً، وان لاختبار (P-P test) نفس توزيع ديكي فوللر، اذ يتم استخدام القيم الحرجة نفسها للاختبارين، وكما ان لاختبار فيلبس بيرون نفس الصيغ التي يأخذها اختبار ديكي فوللر، الاولى بدون حد

ثابت وبدون اتجاه عام None والثانية تأخذ الحد الثابت فقط Constant لافتراض ان متوسط السلسلة لا يساوي صفر، اما الصيغة الثالثة فتأخذ الحد الثابت مع الاتجاه العام Constant and Linear Trend ليعكس اتجاه السلسلة نحو الزيادة.

اختبار انجل - كرانجر للتكامل المشترك: تعتمد منهجية انجل وجرانجر على خطوتين وهما
(Engle and Granger, 1987):

الخطوة الأولى: بعد التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات فاذا كانت النتائج تدل على استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستوياتها الاصلية فهذا يعني ان المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا ومن ثم يمكن استخدام الطرق الاحصائية التقليدية للتقدير، اما اذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها الاصلية وتصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الاول لها او الثاني وتكون متكاملة من نفس الدرجة، فيتم تقدير نموذج العلاقة التوازنية الطويلة الاجل وفق الصيغة الآتية:-

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t \quad (13)$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى، فيتم بعد ذلك اختبار استقرار البواقي (e_t) فإذا تم قبول فرضية العدم ($H_0: \beta = 0$) فيدل ذلك الى ان سلسلة البواقي المقدره من النموذج تحتوي على جذر الوحدة Unit Root أي ان سلسلة البواقي غير مستقرة يعني ذلك عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حالة التوصل الى رفض فرضية العدم ($H_0: \beta < 1$)، يستنتج من ذلك بان سلسلة البواقي المقدره لا تحتوي على جذر وحدة أي إنها مستقرة ويستنتج من ذلك وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية (وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات).

الخطوة الثانية: ان التوصل الى نتائج تشير الى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات فلا بد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، لغرض معرفة العلاقة في الأجل القصير، أو التذبذب قصير الأجل حول اتجاه العلاقة في الأجل الطويل، ويتم تقدير هذا النموذج بإدخال البواقي المقدرة في الانحدار طويل الاجل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة ووفقاً

للمعادلة التالية (William and Greene,)

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta X_t + a_2 e_{t-1} + e_t \quad : (2003:654)$$

(14)

اذ يشير الرمز Δ الى الفرق الاول، (e_t) الى حد الخطأ، وهنا يجب ان يكون معامل حد الخطأ المقدر سالب الإشارة ومعنوي احصائياً، حيث يمثل هذا المعامل نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة الى اخرى، ويسمى بنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، فهو يأخذ في نظر الاعتبار التفاعل الحركي في الاجل القصير والطويل بين المتغيرات ومحدداتها، حيث يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (e_t) نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة $(t-1)$ التي يتم تحصيلها او تعديلها في الفترة (t) (آل طعمة، 2011: 112).

المطلب الثاني: البيانات المستخدمة.

سيتم استخدام أربعة متغيرات تابعة تمثل النمو الاقتصادي وهي (الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $Y1$ ، معدل دخل الفرد الجاري a ، معدل دخل الفرد الحقيقي $I1$) ومتغير واحد تفسيري متمثل بسعر النفط O وتم الاعتماد على بيانات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وكذلك على بيانات البنك الدولي للانشاء والتعمير وفيما يلي توضيح للمتغيرات:

الناتج المحلي الإجمالي الجاري = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

معدل دخل الفرد الجاري = معدل دخل الفرد بالأسعار الجارية للعملة المحلية

معدل دخل الفرد الحقيقي = معدل دخل الفرد بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

سعر النفط = سعر سلة أوبك

المطلب الثالث: تحديد الأثر لتغيرات أسعار النفط على مؤشرات النمو الاقتصادي.

يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرات التفسيرية وفقاً للمنطق الاقتصادي وكما يلي:

يوجد اثر طردي لارتفاع أسعار النفط الخام O على الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y

يوجد اثر طردي لارتفاع أسعار النفط الخام O على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1

يوجد اثر طردية لارتفاع أسعار النفط الخام O على معدل دخل الفرد الجاري I

يوجد اثر طردي لارتفاع أسعار النفط الخام O على معدل دخل الفرد الجاري I1

المطلب الرابع: عرض النتائج وتحليلها.

نتائج الاستقرارية: يتبين ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها في جداول (6) و (7) ان

جميع المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها وانها تصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الأول هذا ما

بينته نتائج اختبار دوكي فولر ADF وفيليبس بيرون PP اذ جاءت قيمة t المحتسبة اقل من

قيمتها الجدولية في المستوى الأصلي للبيانات في كلا الاختبارين ولجميع المتغيرات عند مستوى

معنوية 1% وهذا ما يدل على عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستوياتها الاصلية،

اما عند اخذ الفرق الأول للبيانات فأن قيمة t المحتسبة تصبح اكبر من قيمتها الجدولية وفي كلا

الاختبارين ولجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني ان السلاسل الزمنية

للمتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

الجدول (6) نتائج الاستقرارية حسب اختبار دوكي فولر ADF

الفروق		المستويات		المتغيرات
الحد الثابت مع الاتجاه	الحد الثابت	الحد الثابت مع الاتجاه	الحد الثابت	
-4.09896	-3.9512	-1.99223	0.197557	Y
-4.22623*	3.78565*	-3.13086	-0.16306	Y1
-4.08644	-4.09618	-2.13803	-0.74875	I
-4.41425	-3.61349	-2.93823	-3.19163	I1
-5.28459	-5.01071	-2.54976	-0.42309	O
-3.77	-2.67974	-3.77	-2.67429	1%

*تعني الفرق الثاني

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

الجدول (7) نتائج الاستقرارية حسب اختبار فيليبس بيرون PP

الفروق				المستويات				المتغيرات
الحد الثابت مع الاتجاه		الحد الثابت		الحد الثابت مع الاتجاه		الحد الثابت		
P.Vol	T	P.Vol	T	P.Vol	t	P.Vol	T	
0.0376	-3.79646	0.0098	-3.79544	0.5965	-1.9472	0.9767	0.370471	Y
0	-7.35769	0	-6.68994	0.5515	-2.03454	0.6958	-1.10257	Y1
0.0356	-3.82366	0.0074	-3.9266	0.4678	-2.19724	0.8006	-0.7957	I
0.0043	-4.88465	0.0008	-4.91781	0.6626	-1.81518	0.3788	-1.78217	I1
0	-7.95934	0.0002	-5.57394	0.3118	-2.53052	0.9152	-0.26726	O
	-4.4679		-3.78803		-4.44074		-3.7696	1%

*تعني الفرق الثاني

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

2- تقدير دوال النمو الاقتصادي: بعد التوصل الى استقرار السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات عند اخذ الفرق الاول لها سيتم تقدير كل من دالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y ودالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $Y1$ ودالة معدل دخل الفرد الجاري I ودالة معدل دخل الفرد الحقيقي $I1$ وكما يلي:

أ-تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: أوضحت النتائج المبينة في الجدول (8) المعنوية الاحصائية لاثر أسعار النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هذا ما أكدته قيمة t المحتسبة، وان أسعار النفط O تؤثر على كل من الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y ، وأكدت قيمة F المحتسبة معنوية الدالة من الناحية الإحصائية وان التغير بأسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد سوف يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بمقدار 436000000 دينار كويتي.

الجدول (8) نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1000000000.0	737000000.0	1.4	0.1896
O	436000000.0	12494281.0	34.9	0
R-squared	1.0	Mean dependent var		22000000000.0
Adjusted R-squared	1.0	S.D. dependent var		15300000000.0
S.E. of regression	2040000000.0	Akaike info criterion		45.8
Sum squared resid	87600000000000000000.0	Schwarz criterion		45.9
Log likelihood	-524.6	Hannan-Quinn criter.		45.8
F-statistic	1216.2	Durbin-Watson stat		1.5
Prob (F-statistic)	0.0			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

ب-تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: بينت النتائج المبينة في الجدول (9) المعنوية الاحصائية لاثر أسعار النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هذا ما أكدته قيمة t المحتسبة، وان ارتفاع أسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد سوف يؤدي الى زيادة الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 227000000 دينار كويتي، وأكدت قيمة F المحتسبة معنوية الدالة من الناحية الإحصائية.

الجدول (9) نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16100000000.0	1070000000.0	14.9	0.0
O	227000000.0	18196006.0	12.5	0.0
R-squared	0.9	Mean dependent var		27000000000.0
Adjusted R-squared	0.9	S.D. dependent var		8420000000.0
S.E. of regression	2970000000.0	Akaike info criterion		46.5
Sum squared resid	18600000000000000000.0	Schwarz criterion		46.6
Log likelihood	-533.3	Hannan-Quinn criter.		46.6
F-statistic	155.5	Durbin-Watson stat		0.7
Prob (F-statistic)	0.0			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

تقدير دالة معدل دخل الفرد الجاري: أوضحت نتائج تقدير دالة معدل دخل الفرد الجاري والمبينة في الجدول (10) انها معنوية من الناحية الإحصائية فقد تجاوزت قيمة t المحتسبة قيمتها الجدولية، بالإضافة الى معنوية الدالة اذ أكدت قيمة F المحتسبة معنوية الدالة من الناحية الإحصائية، وان زيادة أسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد يؤدي الى زيادة معدل دخل الفرد الجاري بمقدار 98.2 دينار كويتي.

الجدول (10) نتائج تقدير دالة معدل دخل الفرد الجاري I

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4026.2	390.9	10.3	0.0
O	98.2	6.6	14.8	0.0
R-squared	0.9	Mean dependent var		8756.8
Adjusted R-squared	0.9	S.D. dependent var		3580.7
S.E. of regression	1082.5	Akaike info criterion		16.9
Sum squared resid	24606411.0	Schwarz criterion		17.0
Log likelihood	-192.3	Hannan-Quinn criter.		16.9
F-statistic	219.7	Durbin-Watson stat		0.4
Prob (F-statistic)	0.0			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

د-تقدير دالة معدل دخل الفرد الحقيقي: أوضحت نتائج تقدير دالة معدل دخل الفرد الحقيقي والمبينة في الجدول (11) انها غير معنوية من الناحية الإحصائية فقد بلغت قيمة t المحتسبة -0.9 وهي اقل من قيمتها الجدولية، بالإضافة الى معنوية الدالة اذ أكدت قيمة F المحتسبة عدم معنوية الدالة من الناحية الإحصائية حيث جاءت قيمتها منخفضة جداً مقارنة مع قيمتها الجدولية.

الجدول (11) نتائج تقدير دالة معدل دخل الفرد الحقيقي 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12568.3	550.4	22.8	0.0
O	-8.2	9.3	-0.9	0.4
R-squared	0.0	Mean dependent var		12172.1
Adjusted R-squared	0.0	S.D. dependent var		1516.6
S.E. of regression	1524.3	Akaike info criterion		17.6
Sum squared resid	48795767.0	Schwarz criterion		17.7
Log likelihood	-200.2	Hannan-Quinn criter.		17.6
F-statistic	0.8	Durbin-Watson stat		0.6
Prob (F-statistic)	0.4			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

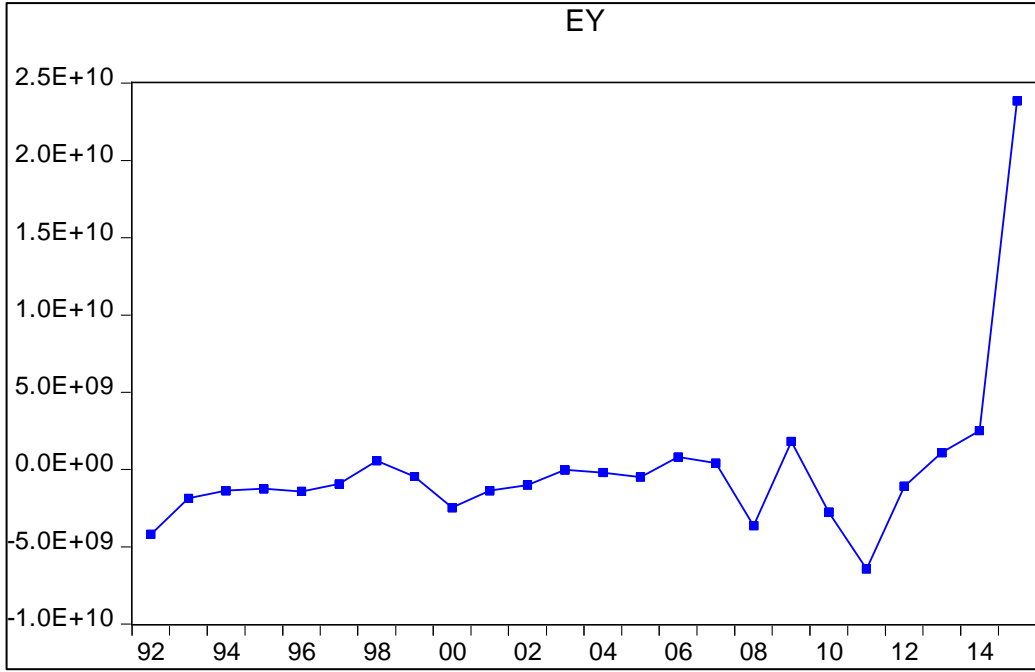
3- نتائج العلاقة التوازنية الطويلة الاجل: بعد تقدير دوال النمو الاقتصادي في الكويت ينبغي معرفة وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ام لا وهذا ما يتم توضيحه من خلال اختبار استقرارية البواقي لدوال النمو الاقتصادي والمتمثل بدالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y ودالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $Y1$ ودالة معدل دخل الفرد الجاري I ودالة معدل دخل الفرد الحقيقي $I1$ على التوالي، فقد اكدت النتائج بان سلاسل البواقي المقدره لجميع الدوال جاءت مستقرة بمستوياتها الاصلية والتي تعني ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل وهذا ما تبينه الجداول (12 و13 و14 و15) والاشكال (7 و8 و9 و10).

جدول (12) نتائج استقرارية البواقي لدالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y

P-P	ADF	
-3.82431	-3.543691	معامل التقاطع
-3.7696	-2.67429	1%
-3.00486	-1.957204	5%
-2.64224	-1.608175	10%
		التقاطع مع الاتجاه
-3.65398	-3.741398	
-4.44074	-3.77	1%
-3.6329	-3.19	5%
-3.25467	-2.89	10%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

الشكل (7) استقرارية البواقي لدالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y



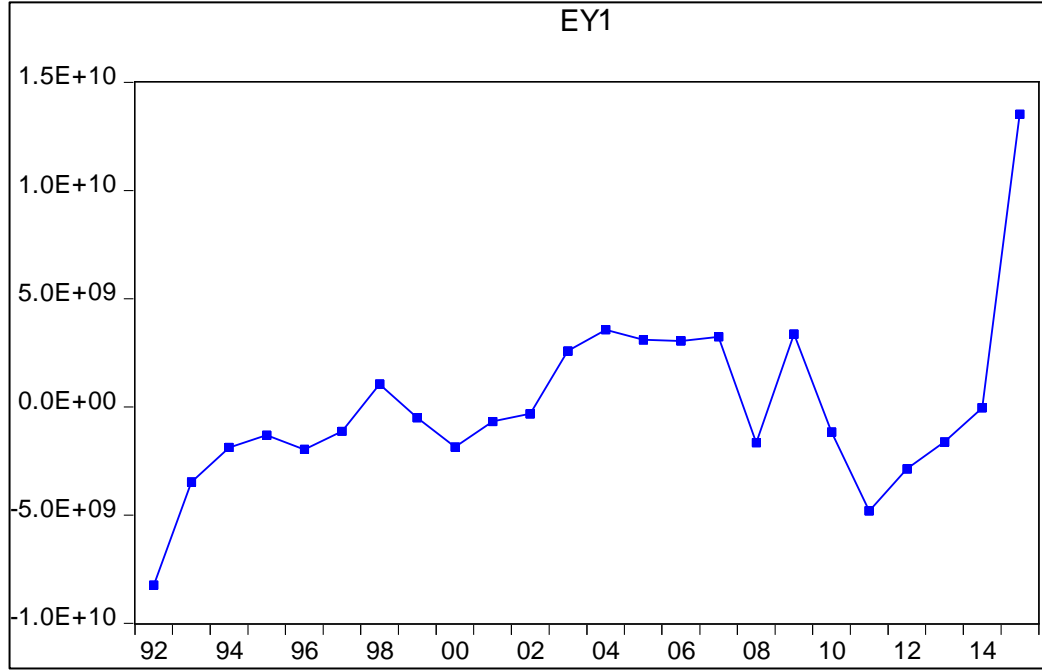
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

جدول (13) نتائج استقرارية البواقي لدالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1

P-P	ADF	
-3.51901	-2.328855	معامل التقاطع
-3.7696	-2.67429	1%
-3.00486	-1.957204	5%
-2.64224	-1.608175	10%
-3.18207	-2.826805	التقاطع مع الاتجاه
-4.44074	-3.77	1%
-3.6329	-3.19	5%
-3.25467	-2.89	10%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

الشكل (8) استقرارية البواقي لدالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1



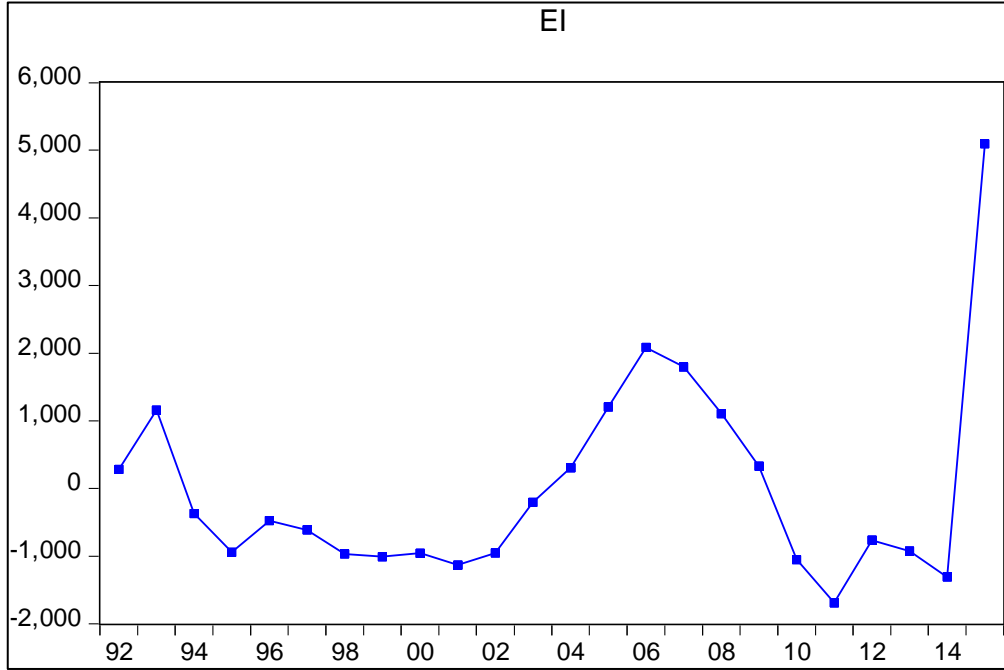
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

جدول (14) نتائج استقرارية البواقي لدالة معدل دخل الفرد الجاري I

P-P	ADF	
-1.66125	-3.39834	معامل التقاطع
-3.7696	-2.69236	1%
-3.00486	-1.96017	5%
-2.64224	-1.60705	10%
-1.62921	-3.15425	التقاطع مع الاتجاه
-4.44074	-3.77	1%
-3.6329	-3.19	5%
-3.25467	-2.89	10%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

الشكل (9) استقرارية البواقي لدالة معدل دخل الفرد الجاري I



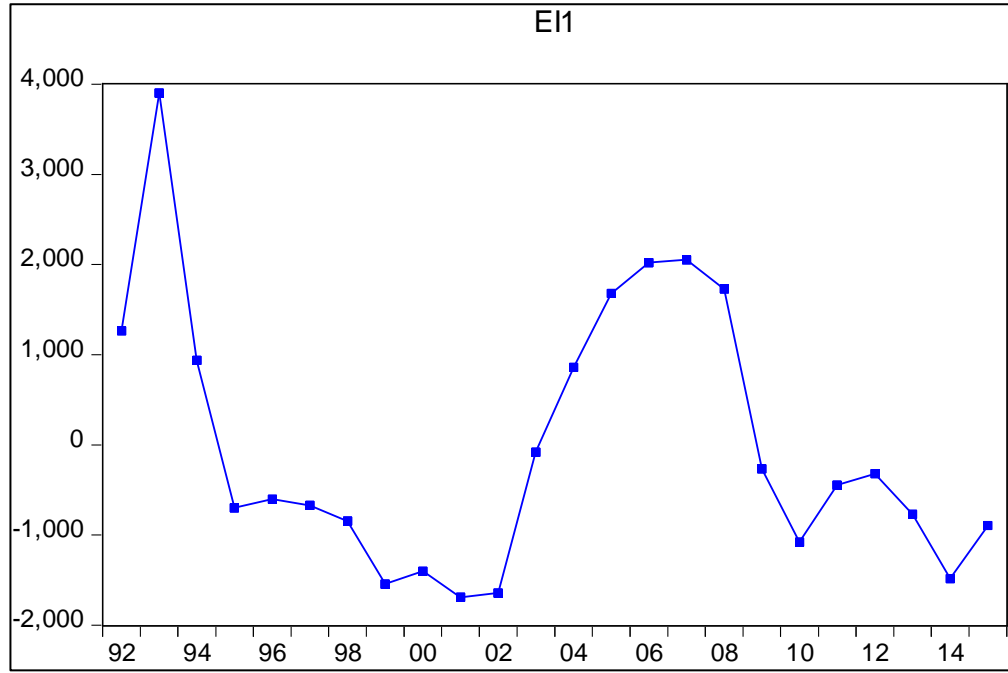
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

جدول (15) نتائج استقرارية البواقي لدالة معدل دخل الفرد الحقيقي I1

P-P	ADF	
-1.92101	-3.19075	معامل التقاطع
-3.7696	-2.67974	1%
-3.00486	-1.95809	5%
-2.64224	-1.60783	10%
-1.82826	-2.97264	التقاطع مع الاتجاه
-4.44074	-3.77	1%
-3.6329	-3.19	5%
-3.25467	-2.89	10%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

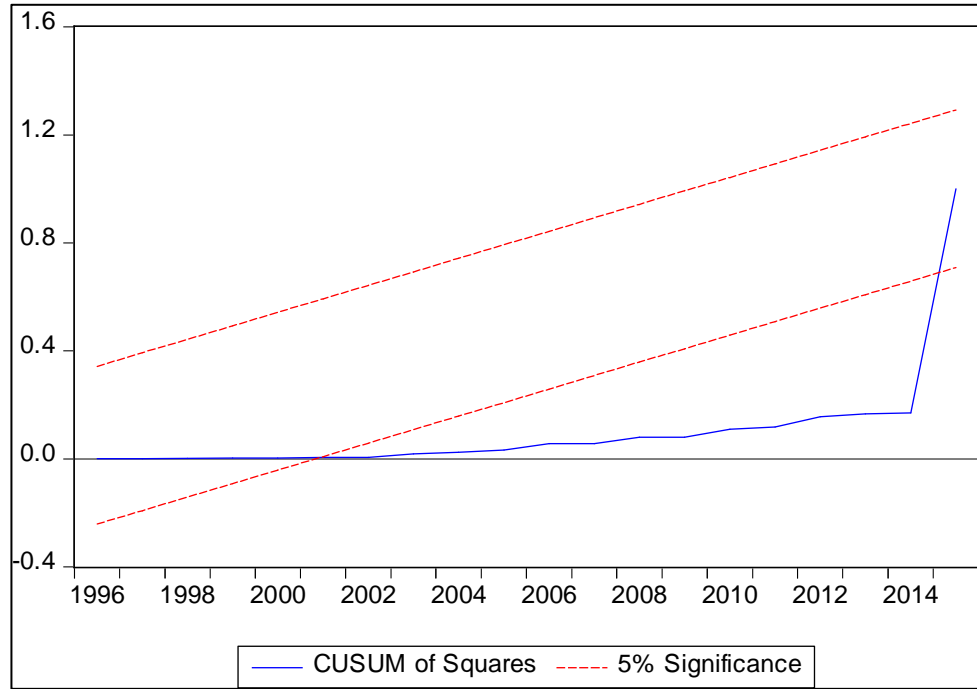
الشكل (10) استقرارية البواقي لدالة معدل دخل الفرد الحقيقي 11



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

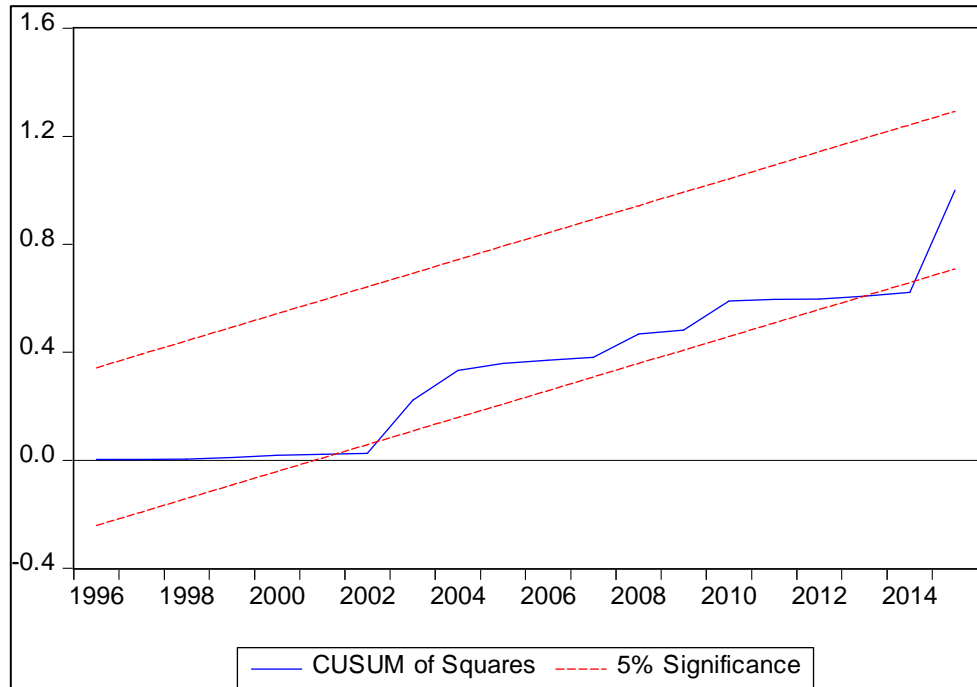
4- استقرارية دوال النمو الاقتصادي في الاجل الطويل: لغرض معرفة إمكانية التنبؤ لاثر أسعار النفط على مؤشرات النمو الاقتصادي متمثلة بدالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y ودالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $Y1$ ودالة معدل دخل الفرد الجاري a ودالة معدل دخل الفرد الحقيقي 11 على التوالي، اذ يجب ان تكون الدوال مستقرة ويتبين من خلال قراءة الاشكال (11 و 12 و 13 و 14) ان جميع الدوال تعاني من عدم الاستقرار وهذا يؤكد على عدم القدرة بالتنبؤ بمؤشرات النمو الاقتصادي الامر الذي يضع أصحاب القرار امام مشكلة تحديد مؤشرات النمو الاقتصادي في الكويت بالاعتماد على أسعار النفط الخام.

الشكل (11) استقرارية دالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y في الاجل الطويل



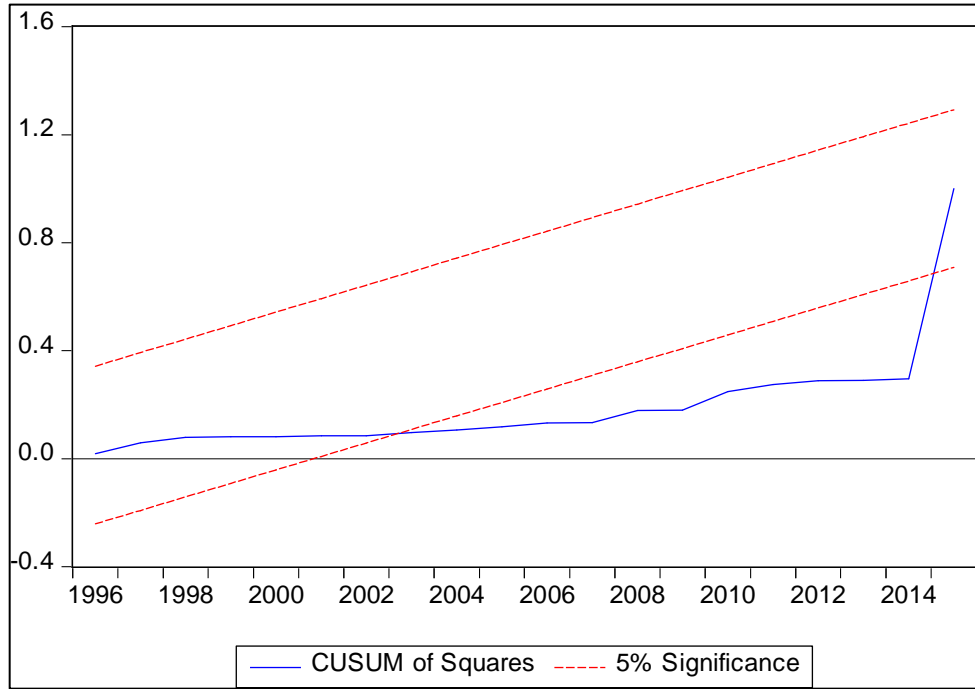
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

الشكل (12) استقرارية دالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $Y1$ في الاجل الطويل



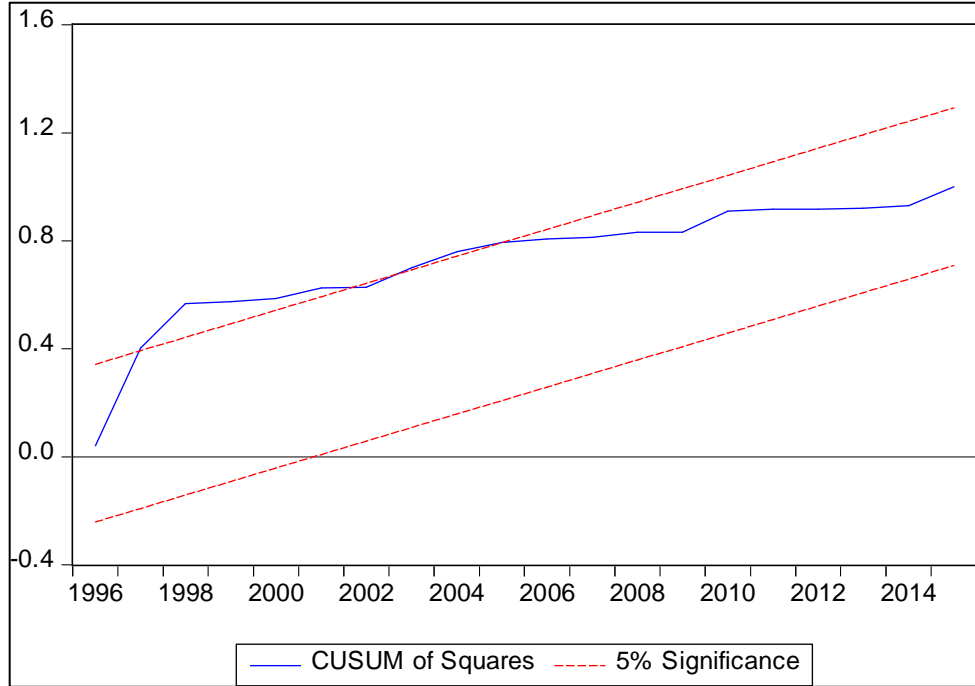
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

الشكل (13) استقرارية دالة معدل دخل الفرد الجاري ا في الاجل الطويل



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

الشكل (14) استقرارية دالة معدل دخل الفرد الحقيقي I1 في الاجل الطويل



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

نتائج العلاقة التوازنية قصيرة الاجل: بعد التوصل الى علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات لذا لا بد من اختبار العلاقة التوازنية قصيرة الاجل ويتم ذلك من خلال ادخال متغير حد الخطأ المقدر والمتباطئ زمنياً في نموذج الاجل الطويل واخذ فروق المتغيرات وتقدير الدالة من جديد لمعرفة وجود علاقة قصيرة الاجل من عدمه وذلك من خلال إشارة معامل حد الخطأ ومعنويته الإحصائية، وهذا ما تم اختياره لدوال النمو الاقتصادي والمتمثل بدالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y ودالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $Y1$ ودالة معدل دخل الفرد الحقيقي I1 على التوالي والنتائج مبينه في الجداول (16 و 17 و 19) والتي اكدت على وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل. ويظهر الجدول (16) ان تصحيح اختلال الناتج المحلي الإجمالي الجاري يحتاج 0.6% من السنة حتى يعود الى التوازن وما يعادل 7.2 اشهر تقريبا، في حين اظهرت نتائج التحليل المبينه في الجدول (17) ان تصحيح الاختلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يحتاج 0.2% من السنة للعودة الى التوازن وهو ما يعادل 2.4 شهراً، وظهرت نتائج دالة معدل دخل الفرد الجاري انه لا توجد علاقة توازنية قصيرة الاجل حسب اختبار t لمعلمة الخطأ حيث بلغت قيمتها -1.4 وهي غير معنوية احصائياً وهذا ما يبينه الجدول (18) اما معادلة معدل دخل الفرد الحقيقي فان تصحيح الاختلال يحتاج الى 0.3% من السنة أي ما يعادل 6.6 اشهر وكما مبين في الجدول (19).

جدول (16) نتائج اختبار العلاقة قصيرة الاجل لدالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري Y

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	672000000.0	255000000.0	2.6	0.0
D (O)	307000000.0	20453833.0	15.0	0.0
EY (-1)	-0.6	0.1	-4.1	0.0
R-squared	0.9	Mean dependent var		1850000000.0
Adjusted R-squared	0.9	S.D. dependent var		3870000000.0
S.E. of regression	1130000000.0	Akaike info criterion		44.7
Sum squared resid	24400000000000000000.0	Schwarz criterion		44.8
Log likelihood	-488.3	Hannan-Quinn criter.		44.7
F-statistic	112.9	Durbin-Watson stat		0.9
Prob (F-statistic)	0.0			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

جدول (17) نتائج اختبار العلاقة قصيرة الاجل لدالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	847000000.0	300000000.0	2.8	0.0
D (O)	91675945.0	25906257.0	3.5	0.0
EY1 (-1)	-0.2	0.1	-2.2	0.0
R-squared	0.4	Mean dependent var		1180000000.0
Adjusted R-squared	0.3	S.D. dependent var		1650000000.0
S.E. of regression	1340000000.0	Akaike info criterion		45.0
Sum squared resid	33900000000000000000.0	Schwarz criterion		45.1
Log likelihood	-491.9	Hannan-Quinn criter.		45.0
F-statistic	6.4	Durbin-Watson stat		0.9
Prob (F-statistic)	0.0			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

جدول (18) نتائج اختبار العلاقة قصيرة الاجل لدالة معدل دخل الفرد الجاري ا

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-75.8	157.6	-0.5	0.6
D (O)	102.4	12.1	8.4	0.0
EI (-1)	-0.2	0.1	-1.4	0.2
R-squared	0.8	Mean dependent var		276.4
Adjusted R-squared	0.8	S.D. dependent var		1477.5
S.E. of regression	710.9	Akaike info criterion		16.1
Sum squared resid	9602253.0	Schwarz criterion		16.2
Log likelihood	-174.1	Hannan-Quinn criter.		16.1
F-statistic	35.9	Durbin-Watson stat		1.3
Prob (F-statistic)	0.0			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

جدول (19) نتائج اختبار العلاقة قصيرة الاجل لدالة معدل دخل الفرد الحقيقي 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-208.9	236.6	-0.9	0.4
D (O)	21.1	18.2	1.2	0.3
EI1 (-1)	-0.3	0.2	-1.8	0.1
R-squared	0.2	Mean dependent var		-154.2
Adjusted R-squared	0.1	S.D. dependent var		1137.8
S.E. of regression	1065.8	Akaike info criterion		16.9
Sum squared resid	21582655.0	Schwarz criterion		17.1
Log likelihood	-183.0	Hannan-Quinn criter.		16.9
F-statistic	2.5	Durbin-Watson stat		1.5
Prob (F-statistic)	0.1			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات E Views

خلاصة الجانب التطبيقي: أكدت النتائج على وجود اثر طردي لأسعار النفط الخام على مؤشرات النمو الاقتصادي فقد جاءت النماذج الثلاثة الأولى لتؤكد لنا ذلك وهذا مما يثبت صحة الفرضية القائلة ان ارتفاع أسعار النفط تؤثر بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الكويتي للمدة 1990-2015، كما بينت النتائج ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين أسعار النفط الخام ومعدلات النمو الاقتصادي اذ بينت نتائج استقرارية الخطأ للنماذج الأربعة انها مستقرة في المستوى حسب اختبار دوكي فولر وكذلك النماذج الأول والثاني حسب اختبار فليبس بارون إضافة الى ذلك فقد أوضحت النتائج اختبار استقرارية دوال النمو الاقتصادي في الاجل الطويل لجميع النماذج (دالة الناتج المحلي الإجمالي الجاري، دالة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، دالة معدل دخل الفرد الجاري ومعدل دخل الفرد الحقيقي) انها غير مستقره وهذا يعني من غير الممكن التنبؤ بمؤشرات النمو الاقتصادي بالاعتماد على أسعار النفط الخام، واخيراً أكد ان هناك علاقة توازنية قصيرة الاجل بين أسعار النفط الخام ومؤشرات النمو الاقتصادي عدا مؤشر معدل نصيب الفرد الجاري، وان الاختلال الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الجاري يصحح خلال 7.2 شهراً تقريباً اما الاختلال الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيصحح خلال 2.4 شهراً، اما الاختلال الذي يحصل في معدل نصيب الفرد الحقيقي فيتم تصحيحه خلال مدة 6.6 شهراً.

المبحث الثاني: عرض نتائج النموذج القياسي وتحليلها

أولاً: الاستنتاجات.

1- توجد علاقة طردية بين مؤشرات النمو الاقتصادي في دولة الكويت وأسعار النفط الخام وهذا ما اوضحته الاشكال البيانية للسلاسل الزمنية لكل متغيرات النمو الاقتصادي وأسعار النفط الخام.

2- أثرت أسعار النفط الخام على مؤشرات النمو الاقتصادي في دولة الكويت خلال المدة 1992-2015 حيث ان تغير أسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد يؤدي الى تغير بالناتج المحلي الإجمالي الجاري بمقدار 436000000 دينار كويتي وبشكل طردي وان تغير أسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد يؤدي الى تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 227000000 دينار كويتي بشكل طردي، كما ان تغير أسعار النفط الخام بمقدار دولار واحد يؤدي الى تغير في معدل دخل الفرد الجاري بمقدار 98.2 دينار كويتي بشكل طردي.

3- عدم تأثر معدل نصيب الفرد الحقيقي في التغيرات التي تحصل بأسعار النفط الخام حيث أظهرت النتائج عدم معنوية المعلمة من الناحية الإحصائية فقد بلغت قيمة t المحتسبة -0.9 وهي اقل من قيمتها الجدولية، بالإضافة الى معنوية الدالة اذ أكدت قيمة F المحتسبة عدم معنوية الدالة من الناحية الإحصائية حيث جاءت قيمتها منخفضة جداً مقارنة مع قيمتها الجدولية مما يعني ان معدل دخل الفرد الحقيقي في الكويت يتأثر بعوامل غير أسعار النفط الخام.

4- توجد علاقة توازنية طوية الاجل بين مؤشرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الجاري، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل دخل الفرد الجاري، معدل دخل الفرد الحقيقي)

من جهة وأسعار النفط الخام من جهة أخرى، إذ بينت نتائج الجانب التطبيقي ان قيم حد الخطأ مستقرة عند المستوى الأصلي لجميع الدوال مما يؤكد بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

5- لا يمكن استخدام دوال النمو الاقتصادي (النتائج المحلي الإجمالي الجاري، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل دخل الفرد الجاري، معدل دخل الفرد الحقيقي) للمدة 1992-2015 للتنبؤ بالاعتماد على أسعار النفط الخام، حيث جاءت نتائج استقرارية دوال النمو لتؤكد لنا ان جميع هذه الدوال غير مستقره ولا يمكن ان تعتمد في عملية التنبؤ.

6- هناك علاقة توازنية قصيرة الاجل بين مؤشرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الجاري، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل دخل الفرد الحقيقي) وأسعار النفط الخام مما يعني ان الاختلال الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الجاري يصحح خلال 7.2 شهراً تقريباً اما الاختلال الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيصحح خلال 2.4 شهراً، اما الاختلال الذي يحصل في معدل نصيب الفرد الحقيقي فيتم تصحيحه خلال مدة 6.6 شهراً.

7- لا توجد علاقة توازنية قصيرة الاجل بين مؤشر معدل دخل الفرد الجاري وأسعار النفط الخام خلال المدة 1992-2015 فقد اثبتت نتائج الاختبار بعدم معنوية معلمة الخطأ وهذا يعني ان الاختلال الذي يحصل في الاجل القصير لا يمكن ان يصحح.

ثانياً: التوصيات:

1- العمل على استثمار الفوائض النفطية الناتجة عن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط الخام وذلك من خلال القيام بمشاريع استثمارية استراتيجية.

2- تنشيط القطاعات غير النفطية والعمل على زيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا سيما قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة وقطاع التأمين والخدمات الأخرى.

3-تقنين الإنتاج والتصدير لسلعة النفط من اجل حفظ حق الأجيال اللاحقة وعدم الاعتماد على العوائد النفطية في تمويل النفقات العامة اذ شكلت نسبة عالية في اغلب السنوات خلال المدة 1990-2015 وصلت الى أكثر من 92% وهذا مؤشر سلبي حيث الانخفاض في أسعار النفط قد يؤدي الى عجز في الموازنة العامة لانها تعتمد على النفط بشكل خاص.

4-على الباحثين عمل دراسة بالعوامل المحددة لمعدل دخل الفرد الحقيقي حيث توجد مجموعة عوامل من غير أسعار النفط الخام تؤثر عليه لذا فلا بد من الوقوف على هذه العوامل.

الملاحق

الملحق (1) أسعار النفط الخام مؤشرات النمو الاقتصادي للمدة 1992 - 2015

(دينار - عملة محلية)

	الناتج الجاري	الناتج الحقيقي	نصيب الفرد الجاري	نصيب الفرد الحقيقي	عدد السكان	**أسعار النفط
1992	5826500100	12565960600	6326.529	13644.37	920963	18.4
1993	7230300200	16837189300	6999.857	16300.56	1032921	16.3
1994	7379999700	18257602500	5391.604	13338.45	1368795	15.5
1995	8114000000	19144610000	4956.534	11694.71	1637031	16.9
1996	9429299900	19260459200	5756.924	11759.2	1637906	20.3
1997	9206500000	19736833000	5459.729	11704.53	1686256	18.7
1998	7907100100	20459606700	4476.78	11583.66	1766247	12.3
1999	9169100100	20093582400	4947.84	10842.92	1853152	17.5
2000	11570000000	21036892100	5996.465	10902.94	1929470	27.6
2001	10701000000	21190256600	5377.327	10648.25	1990022	23.1
2002	11590000000	21825964300	5675.21	10687.4	2042215	24.3
2003	14267000000	25606221400	6806.798	12216.75	2095993	28.2
2004	17517000000	28362012700	8085.973	13092.11	2166344	36
2005	23593000000	31219755200	10422.76	13792.06	2263604	50.6
2006	29470000000	33567558600	12333.13	14047.95	2389498	61.1

2007	32581000000	35578813000	12834.28	14015.18	2538591	69.1
2008	39620000000	36461112000	14645.38	13477.71	2705290	94.5
2009	30478000000	33881086300	10578.07	11759.19	2881243	61.1
2010	33079100000	33079100000	10812.03	10812.03	3059473	77.5
2011	42511600000	36264100000	13124.18	11195.45	3239181	107.5
2012	48722200000	38667100000	14248	11307.55	3419581	109.5
2013	49392200000	39111400000	13744.15	10883.36	3593689	106
2014	46564100000	38477000000	12406.77	10252	3753121	96.3
2015	47464390116*	41406860422*	14203.88*	11226.14*		49.5

* بيانات مقدره

** دولار امريكي

<http://data.albankaldawli.org/country/kuwait>

المصادر والمراجع

- 1- إبراهيم، بلقطة (2006)، (آليات توزيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر.
- 2- احمد، عبد الرحمن يسري (2003)، (تطور الفكر الاقتصادي)، الدار الجامعية الإسكندرية: مصر.
- 3- أحمد، عمار محمد سلو (2006)، السياسة الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية في مجال النفط الخام، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الموصل.
- 4- إسماعيل، محمد عبد الرحمن (2001)، تحليل الانحدار الخطي، معهد الإدارة العامة ، الرياض.
- 5- إسماعيل، نواف نايف (1981)، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للطباعة والنشر: بغداد.
- 6- آسيا، شيبان (2010)، (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية- حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 7- آل طعمة، حيدر حسين احمد محمد (2011)، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان

(النامية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

8- البحر، عائشة وكاي، دانيي (2013)، (تطور أسواق النفط العالمية وميزانية الكويت)، الموجز الاقتصادي، البنك الوطني، الكويت.

9- بخيت، حسين علي وآخرون (1988)، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 2002. السيفو، د. وليد إسماعيل، مدخل إلى الاقتصاد القياسي، مطبعة جامعة الموصل: الموصل.

10- بخيت، خضير، وحسين، إيمان عبد (1999)، قياس وتحليل أثر العوامل المسببة لتقلبات أسعار النفط الخام، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية: المجلد 6، العدد 20، جامعة بغداد، بغداد.

11- بلقلة، إبراهيم (2013)، (تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2009-2000)، مجلة الباحث، العدد (12).

12- بن جلول، خالد (2009)، (اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليله قياسية لحالة الجزائر 1970_2006)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر.

13- بن زيدون، الحاج (2013) (دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر) للمدة (1970-2010).

14- بن ساحة، مصطفى (2011)، (اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر.

15- بن غضبان، فؤاد محمد الشريف (2015)، (الاقتصاد الحضري)، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع: عمان.

16- بن قدور، أشواق (2013)، (تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي)، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

17- بوعشة، الأخضر ودليمي، مبارك (2006)، (الاقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد (15).

18- الجنابي، هيثم عبد القادر (2015)، (اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (46): العراق

19- الحاج، بن زيدان (2013)، (دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970 _ 2010)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: الجزائر.

20- الحاج، العمري (2013)، (دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي 1995-2009)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير

منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر.

21- الحرجان، نجم (1978)، حول مجالات التعاون بين أقطار الأوبك والدول الصناعية في

منظور آفاق النظام الاقتصادي الدولي الجديد، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية،

مركز البحوث الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد: العدد (2)، السنة السادسة، بغداد.

22- الحقايب، لميا عبد الرحمن ومحمد، نشوان مصطفى (2015)، اثر التقلبات الاقتصادية

العالمية على أسعار النفط، بحث تخرج لنيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، جامعة

الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

23- خاطر، خالد بن راشد (2015) تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي

في دول مجلس التعاون، السعودية.

24- خزان، عبد الحفيظ (2014)، تفعيل دور الأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي

دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013، رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد

خيضر -بسكرة، الجزائر.

25- خليفة، حسن ناجي محمد (2001)، (النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم)، دار القاهرة

للنشر: القاهرة.

26- الدليمي، وسام حسين علي (2010)، اثر التغيرات في اسعار النفط الخام على بعض

المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة 1990-

2007، رسال ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة كلية الادارة

والاقتصاد، جامعة الانبار.

- 27-الدليمي، وسام علي حسين (2011)،(الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العراقي)،ورقة بحثية أقيمت في المؤتمر العلمي الحادي عشر،جامعة القادسية،العراق.
- 28- الدوري، محمد أحمد (1988)، أسباب ظاهرة تدهور أسعار البترول الخام في السوق الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 8، ك2، العراق.
- 29- الدوري، محمد أحمد (1988)، مبادئ اقتصاد البترول، مطبعة الرشد للطباعة والنشر: الجامعة المستنصرية.
- 30- رمضان، محمد (2012)،(تقلبات أسعار النفط ولغة الموارد والحاجة الى الميزانية الصفرية)،نائب رئيس الأبحاث،سينار كابيتال
- 31-ريان، زيد (2015)،(اثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 2005_2014)،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة:الجزائر.
- 32- الزبيدي، حسن لطيف كاظم (2007)، النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة رؤية مستقبلية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة : الطبعة الاولى .
- 33- السامرائي، أسماء خضير ياس (1987)، العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام في (أويك)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد .
- 34- السامرائي، هاشم علوان (1986)، سعر النفط الخام في السوق الدولية في ضوء النظرية الاقتصادية الجزئية، مجلة النفط والتنمية: السنة الحادية عشر، العدد الخامس، دار الثورة، بغداد.

- 35- السامرائي، هاشم علوان (1999)، النفط سلعة اقتصادية، العوامل المحددة لسعر النفط الخام في السوق الدولية، مجلة دراسات اقتصادية : العدد الثاني، السنة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.
- 36- السماك، محمد أزهر سعيد (1981)، اقتصاديات النفط، دار الكتاب للطباعة والنشر : الموصل.
- 37- السماك، محمد أزهر سعيد (1987)، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر: جامعة الموصل.
- 38- الصباح، أحمد فهد الأحمد (2007)، النفط والغاز في الخليج العربي : نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية : الطبعة الأولى، أبو ظبي.
- 39- صدر الدين، صوايلي (2006)، (نمو التجارة الدولية في الدول النامية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر.
- 40- عايشي، كمال (2009)، (دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسات الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل الى الهيكل التصديري)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- بسكرة، العدد(6):الجزائر.
- 41- عبد الله، أنور (1998)، الحوار حول ضريبة الكاريون، مجلة النفط والتعاون العربي : مجلد 25، العدد 88، الكويت.

42- عبدالله، حسين (1998)، النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على

الطريق، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي.

43- عبدالله، حسين (2000)، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،

الطبعة الأولى، بيروت.

44- عطية، عبد القادر (2006)، (الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية

للطباعة والنشر: الإسكندرية.

45- العبد، محمد (2011)، (تقييم اثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة في اقتصاديات المضاربة-دراسة مقارنة-تونس، الجزائر، المغرب)، أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات-عباس، سطيف، الجزائر.

46- غطاس ، عبد الغفار، (2010)، (اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي)،

رسالة ماجستير في علوم التسيير ، غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

47- غوس، غريغوري (2015)، (هبوط أسعار النفط الأسباب والتبعات

الجيوسياسية)، موجز السياسة برو كنجر، الدوحة: قطر.

48- فتيحة، بناني (2009)، (السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية)، رسالة

ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقره - بومرداس، الجزائر.

49- فرانسيس، هيرمان (2007)، أسعار النفط : تحديات أمام المنتجين، مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي.

50- فرانسيس، هيرمان (2007)، أسواق النفط العالمية والياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 122، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، الكويت.

51- فرج، شمخي حويط (1999)، المتاجرة في أسواق النفط المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة: العدد الثاني، بغداد.

52- فياض، محمد خليل والزائدي، خالد علي (2009)، الأزمة المالية العالمية واتها على أسعار النفط، ورقة بحثية مقدمة للندوة العلمية الثالثة حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة في طرابلس، الثلاثاء الموافق 20-1-2000، ليبيا.

53- القريشي، فوزي (1978)، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973، مجلة النفط والتنمية : العدد الثالث، السنة الرابعة (عدد خاص حول أسعار النفط)، بغداد.

54- كانج، وين، و وجت يلم (2007)، تلبية الطلب على النفط في منطقة آسيا-المحيط الهادي : دور الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية : الطبعة الأولى، أبو ظبي.

55- كريمة، قويدري (2011)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

56- محمود، حبيب (2007)، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: مجلد (29) العدد (2).

- 57- محي الدين، الحمداني(2009)، (حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل)، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- 58- المختار، بن قوية(2006)،(اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية تحليلية :حالة الجزائر)،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر .
- 59- المزيني، عماد الدين محمد (2013) (العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية)، الكويت .
- 60- المسعودي، توفيق عباس عبد (2010)،(دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء- العراق -دراسة تطبيقية)،مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد(26)،المجلد السابع:العراق .
- 61- المكي، رشيد(1991)،(اثر التعليم على النمو الاقتصادي - حالة الأردن)رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك ، الأردن .
- 62- موسى، عبد الستار عبد الجبار (2002))،(أسعار النفط الخام في السوق الدولية والعوامل المؤثرة في تحديدها على ضوء النظرية الاقتصادية،مجلة دراسات اقتصادية: العدد14، بغداد .
- 63- نزاري، رفيق(2008)،(الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر،المغرب)،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج الخضير-باتنة،الجزائر .

64- هرمز، نور الدين وآخرون (2007)، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة

جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية: المجلد

(29)، العدد (1)، دمشق.

65- الهيتي، أحمد حسين (2000)، اقتصاديات النفط، دار الكتاب للطباعة والنشر :

الموصل.

66- الهيتي، أحمد حسين (1994)، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتاب للطباعة والنشر

: الموصل.

67- اليوسف، نورة بنت عبد الرحمن (2008)، ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام

1970 إلى 2008م، بحث مقدم إلى جامعة الملك سعود، السعودية.

التقارير والنشرات:

- 1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أيلول، 1992.
- 2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أيلول، 2000.
- 3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أيلول، 2008.
- 4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 2000.
- 5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 2001.
- 6- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 2002.
- 7- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 2003.
- 8- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 2004.
- 9- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 2005.
- 10- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 2006.

- 11- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 2007.
- 12- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 2008.
- 13- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير السنوي لمنظمة (أوابك)، الكويت، 2000.
- 14- البنك الدولي (2015)، (انخفاض أسعار النفط، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، العدد الرابع.
- 15- المصارف (2015)، (مخاطر تراجع أسعار النفط)، مجلة شهرية تصدر عن اتحاد مصارف الكويت، السنة الخامسة عشر، العدد (135): الكويت.
- 16- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2006)، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.
- 17- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2007)، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.
- 18- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2008)، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.
- 19- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2009)، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.
- 20- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2010)، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.

- 21- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2011)، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.
- 22- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2012)، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.
- 23- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2013)، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.
- 24- لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2014)، تقرير الكويت للتنافسية، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.
- 25- المجموعة الإحصائية السنوية، (1993)، الإدارة المركزية للإحصاء العدد (30): الكويت.
- 26- المجموعة الإحصائية السنوية، (1994)، الإدارة المركزية للإحصاء العدد (31): الكويت.
- 27- المجموعة الإحصائية السنوية، (1995)، الإدارة المركزية للإحصاء العدد (32): الكويت.
- 28- المجموعة الإحصائية السنوية، (1996)، الإدارة المركزية للإحصاء العدد (33): الكويت.
- 29- المجموعة الإحصائية السنوية، (1997)، الإدارة المركزية للإحصاء العدد (34): الكويت.
- 30- المجموعة الإحصائية السنوية، (1998)، الإدارة المركزية للإحصاء العدد (35): الكويت.

- 31- المجموعة الاحصائية السنوية،(1999)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (36):
الكويت.
- 32- المجموعة الاحصائية السنوية،(2000)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (37):
الكويت.
- 33- المجموعة الاحصائية السنوية،(2001)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (38):
الكويت.
- 34- المجموعة الاحصائية السنوية،(2002)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (39):
الكويت.
- 35- المجموعة الاحصائية السنوية،(2003)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (40):
الكويت.
- 36- المجموعة الاحصائية السنوية،(2004)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (41):
الكويت.
- 37- المجموعة الاحصائية السنوية،(2005)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (42):
الكويت.
- 38- المجموعة الاحصائية السنوية،(2006)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (43):
الكويت.
- 39- المجموعة الاحصائية السنوية،(2007)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (44):
الكويت.
- 40- المجموعة الاحصائية السنوية،(2008)،الادارة المركزية للاحصاء العدد (45):
الكويت.

- 41- المجموعة الاحصائية السنوية،(2009)، الادارة المركزية للاحصاء العدد (46):
الكويت.
- 42- المجموعة الاحصائية السنوية،(2010)، الادارة المركزية للاحصاء العدد (47):
الكويت.
- 43- المجموعة الاحصائية السنوية،(2011)، الادارة المركزية للاحصاء العدد (48):
الكويت.
- 44- المجموعة الاحصائية السنوية،(2012)، الادارة المركزية للاحصاء العدد (49):
الكويت.
- 45- المجموعة الاحصائية السنوية،(2013)، الادارة المركزية للاحصاء العدد (50):
الكويت.
- 46- المجموعة الاحصائية السنوية،(2014)، الادارة المركزية للاحصاء العدد (51):
الكويت.

المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الرئيسي لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، على شبكة

الأنترنت:

<http://www.opec.org>

2. تشينغوميرير، بلاكمان، وكيفين فاليري (2007)، ارتفاع أسعار النفط بفرض

تحديات أمام صانعي السياسات، مقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي،

ومتوفر على الموقع الإلكتروني:

www.imf.org/imfsurvey

3. حسين، جاسم (2006)، اسباب ارتفاع أسعار النفط الخام، مقال منشور على الموقع

الإلكتروني للعربية:

<http://www.alswaq.net> 4.

5. الحجى، أنس (2004)، لماذا ارتفعت الأسعار بهذا الشكل، مقال منشور في جريدة

الشرق الأوسط، العدد 9399، على الموقع الإلكتروني :

<http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=25137>

[6&issueno=9399](http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=25137)

6. الجلبى، عصام (2006)، ارتفاع أسعار النفط الأسباب - التداعيات - التوقعات،

بحث منشور في مجلة البصيرة الجزائر على الموقع الإلكتروني:

<http://medhateraki.maktoobblog.com>

7. زفانينيسكي، اندرية (2008)، المحرر في موقع امريكا دوت غوف، ارتفاع أسعار

النفط عالميا إيدان بحلول حقبه تتسم بندرة الموارد الطبيعية، 2008/8/1، على

الموقع الإلكتروني:

<http://www.america.gov>

8. عبد الدايم، محمد (2008)، (أويك) وضبط الأسعار ... الآلية والآثار، مقال

منشور في جريدة المعرفة، تونس، 2008، على الموقع الإلكتروني :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/910B0B95-0397-42E2->

[8834-A37D6161DA68.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/910B0B95-0397-42E2-8834-A37D6161DA68.htm)

9. النجار، أحمد السيد (2008)، اجتماع جدة وضرورة الانتقال من اعلان النيات إلى

العمل، جريدة الأهرام، العدد 44397، في 2008/6/26 على الموقع الإلكتروني

:

<http://acpss.ahram.org.eg>

10. النجار، أحمد السيد (2008)، دوافع امريكية وراء ارتفاع أسعار النفط، مقال

منشور في جريدة المسلم في 2008/6/18 على الموقع الإلكتروني:

<http://almoslim.net/95517/node>

11. عبد القادر ، السيد متولي (2015)، اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختيار

التكامل المتساوي لجوهاتسن : اطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام E Views5

، منتديات الاحصائيين العرب

<http://www.arabicstat.com/board/showthread.php?t=1078>

Kozhan Roman, (2010) , (**Financial Econometrics**) – with Eviews

<http://bookboon.com/en/textbooks/finance/financial-econometrics-eviews>,bookbon .

[econometrics-eviews](#)

المراجع الاجنبية:

1. Hirshlifer, j And, A. Glszer (2005) ,(Price theory and Applications) , CumbridgeVniversity press , Newyork ,
2. Verbeek, M (2004) (**Aguide to Modern Econometrics**), John Wiley and Sons, Ltd,West Sussex UK, .
3. Delorme, C,D and Ekeluned,R,B(1998),(**Macroeconomics, Business publicayions**),INC,Texas.
4. Demeur ,Clude(1999),(**Marketing,paris:Dalloz**).
5. Dickey, D. and Fuller, W. (1981), (**Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica**) ., 1057-1072.
6. Engle R. F. and Granger, C. W, (1987), (**Co-integration and Error-Correction Representation, Estimation and Testing, Econometrics**), vol.55, NO. 2, USA.
7. Heij Christaan, Boer paul de, Franses Philip Hans, kloek Teun and Dijk Herman K. van, (2004),(**Econometrc Methods with Applications in Business and Economics**),oxford university press,New York.
8. JLeuderie.J.Levy and D,Lindon,(2000),(**Mercator,paris:Dalloz**).
9. Johansen, S. (1988) (**Statistical Analysis of Cointegrating Vectors**), Journal of Economic, Dynamics and Contro.

10. Martin, et. and p. vedrine, (1996), (**Markiteng, Batne chihab**).
11. Phillips, R., and P. Perron (1988), (**Testing for a Unit Root in Time Series Regression**), Biometrika, Vol.57, P-P. 335
12. William, H. And Greene, (2003), (**Econometric Analysis**), 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA.
13. Rwza, mohammad and Gunter Markwadt, (2009), (**The effects of oil price Shocks on the Iranian economy, Faculty of Business and economics**), Dresden .